

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص : اقتصاد قياسي



بعنوان :

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013

دراسة قياسية

إعداد الطالب : بزالة بلقاسم

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ : 23 مايو 2016 أمام اللجنة المكونة من السادة الأساتذة الآتية أسماؤهم:

جامعة قاصدي مرباح ورقلة.....رئيساً

د/ بركة محمد

جامعة قاصدي مرباح ورقلة.....مشرفاً

أ.د/ محمود فوزي شعوبي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة.....مناقشة

د/ بوخلالة سهام

2016-2015

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كُلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص : اقتصاد قياسي



بعنوان :

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013

دراسة قياسية

إعداد الطالب : بزالة بلقاسم

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ : 23 مايو 2016 أمام اللجنة المكونة من السادة الأساتذة الآتية أسماؤهم :

جامعة قاصدي مرباح ورقلة.....رئيساً

د/ بركة محمد

جامعة قاصدي مرباح ورقلة.....مشرفاً

أ.د/ محمود فوزي شعوبي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة.....مناقشة

د/ بوخلالة سهام

2016-2015

إهداء

لكل بداية نهاية، وها هي ثمرات أفكارنا تنضج لتفجر ينبوعاً من العلم كان مكنوزاً
في باطن المعرفة. وهذه أزهارى التى أقطفها من بستان الإخلاص لأهديها :

إلى من كانت لي ينبوع الحب والعنان، وزكّيتني بخالص الدعوات، وعلمتني حبه
الخير، أروع امرأة وأتاهم عيناى: أمى الحنون العبيبة.

إلى الذى مهد وبمهد لي سبيل المعرفة، إلى تاج راسى الذى لو الله ثم هو ما بلغت
موضعى : أبى الغالى.

إلى من أرجو من الله أن يجعلها قرّة عيني خطيبتى أسماء.

إلى أئلى وأثمن هدية من الله سبحانه وتعالى :أخى وأخواتى.

إلى جميع الأهل والأقارب والأحباب من بعيد ومن قريب،

إلى روجى جدتى الزكية رحمها الله.

إلى جميع الأساتذة والمعلمين الذين درسونى وكان الفضل لهم بعد الله فى تعلمى

وخاصة أستاذى المشرف محمود فوزى شعوبى.

شكر

يطيب لنا ونحن نقدم هذه المذكرة أنّ نتوجه إلى الله جل جلالته بقدرته بخالص الحمد
وعظيم الثناء على ما هدانا إليه وحبانا به من توفيق وسداد.

ونتقدم بجزيل الشكر وعظيم الثناء إلى:

لوالدي الكريمين اللذين يسعدان دوماً بنجاح ويطردان على ذلك أيما حريص.

الأستاذ المشرف: محمود فوزي شعوي على مرافقته لي توجيهاً وحرصه على
حرص الأب على ابنه.

وأشكر خطيبتي على زرعها فيّ الأمل دائماً ودفع قدوماً نحو تحقيق أهدافي.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بفائق الاحترام والتقدير وأسمى العبارات إلى لكل من ساهم
في إتمام هذه المذكرة ولو بكلمة طيبة،

الشكر والعرفان لكل من تكبد عناء السهر والمشقات من أجل أن
يفرغوا المادة العلمية للباحثين عليها.

ملخص :

نسعى من خلال هذا البحث إلى دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، ومعرفة ما هي المحددات التي تتحكم فيه، ولهذا الغرض استخدمنا مجموعة من أدوات القياس الاقتصادي والإحصاء، لمعالجة ما توفر من البيانات حول مجموعة من المؤشرات الكلية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وقد ركزنا في الجانب التطبيقي على التحليل الإحصائي لهذه المؤشرات، وحاولنا معرفة ما هي المتغيرات المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاثة مجتمعةً، ومنفردةً، إيجاد تصنيف لهذه المتغيرات.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، التحليل التمييزي، القياس الاقتصادي.

Abstract :

We seek in this research to study the reality of foreign direct investment in Tunisia, Algeria and Morocco over the period 1996-2013, and to know what are the determinants that govern it, and for this purpose we used a set of measuring tools of economic statistics, to address the availability of data on a range of macro indicators associated with FDI, we have focused on the practical side on the statistical analysis of these indicators, and we tried to find out what are the specific variables for foreign direct investment in the three countries collectively, and individually, a classification for these variables.

Key words: Foreign Direct Investment, Foreign Direct Investment Determinants, Discriminate Analysis, Econometric.

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
18	يوضح نتائج الإحصاء الوصفي للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013.	1-2
20	يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لإجمالي الناتج المحلي في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013.	2-2
22	يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013.	3-2
24	يوضح نتائج الإحصاء الوصفي للإنفاق الحكومي في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013.	4-2
26	يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لصادرات السلع والخدمات في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013.	5-2
28	يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لواردات السلع والخدمات في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013.	6-2
30	يوضح نتائج الإحصاء الوصفي للانفتاح التجاري في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013.	7-2
32	يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لإجمالي الادخار المحلي في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013.	8-2
34	يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لمعدل البطالة في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013.	9-2
36	يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لتعداد السكان في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013.	10-2
37	يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لسعر الصرف في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013.	11-2
39	يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لمعدل التضخم في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013.	12-2
41	يوضح نتائج الإحصاء الوصفي للكتلة النقدية في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013.	13-2
43	يوضح نتائج الإحصاء الوصفي للاستثمار المحلي في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013.	14-2
45	يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لرصيد الدين الخارجي في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال	15-2

	الفترة 1996-2013.	
47	يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لرأس المال البشري في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013.	16-2
55	يوضح نتائج اختبار BOX-M	17-2
56	يوضح نتائج اختبار المتغيرات الداخلة في التمييز	18-2
65	يوضح نتائج اختبار الارتباط القانوني	19-2
57	يوضح نتائج اختبار ويلكس لامبدا	20-2
58	يوضح معاملات معادلتى التصنيف	22-2
59	يوضح نتائج اختبار التصنيف	23-2

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	العنوان	الرقم
6	يوضح محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة	1-1
20	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013	1-2
22	تطور إجمالي الناتج المحلي في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013	2-2
24	تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013	3-2
26	تطور إجمالي الإنفاق الوطني في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013	4-2
28	تطور صادرات السلع والخدمات في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013	5-2
30	تطور واردات السلع والخدمات في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013	6-2
32	تطور معدل الانفتاح التجاري في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013	7-2
34	تطور إجمالي الادخار المحلي في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013	8-2
35	تطور معدل البطالة في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013	9-2
37	تطور تعداد السكان في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013	10-2
39	تطور سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة) في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013	11-2
40	تطور معدل التضخم في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013	12-2
42	تطور الكتلة النقدية (نقود وأشباه نقود (م2)) في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013	13-2
44	تطور الاستثمار المحلي في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013	14-2
47	تطور إجمالي رصيد الدين الخارجي في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013	15-2
49	تطور رأس المال البشري في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013	16-2
51	يوضح تقدير لبيانات بانل Panel بطريقة المربعات الصغرى العادية	17-2
60	يوضح نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي	18-2
61	يوضح نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة	19-2
62	يوضح نتائج تحليل الانحدار بطريقة Stepwise	20-2
63	يوضح نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية	21-2

قائمة اللاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
72	جدول يوضح تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013	1
73	جدول يوضح تطور إجمالي الناتج المحلي في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013	2
74	جدول يوضح تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013	3
75	جدول يوضح تطور إجمالي الإنفاق الوطني في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013	4
76	جدول يوضح تطور صادرات السلع والخدمات في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013	5
77	جدول يوضح تطور واردات السلع والخدمات في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013	6
78	جدول يوضح تطور معدل الانفتاح التجاري في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013	7
79	جدول يوضح تطور إجمالي الادخار المحلي في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013	8
80	جدول يوضح تطور معدل البطالة في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013	9
81	جدول يوضح تطور تعداد السكان في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013	10
82	جدول يوضح تطور سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة) في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013	11
83	جدول يوضح تطور معدل التضخم في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013	12
84	جدول يوضح تطور الكتلة النقدية (نقود وأشباه نقود (م)) في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013	13
85	جدول يوضح تطور الاستثمار المحلي في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013	14
86	جدول يوضح تطور إجمالي رصيد الدين الخارجي في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013	15
87	جدول يوضح تطور رأس المال البشري في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013	16
88	جدول يوضح نتائج اختبار Levene	17
89	جدول يوضح نتائج اختبار ANOVA	18
91	نتائج تحليل الانحدار للدول الثلاثة مجتمعاً باستخدام طريقة Stepwise	19
93	نتائج تحليل الانحدار بالنسبة لتونس باستخدام طريقة Stepwise	20
95	نتائج تحليل الانحدار بالنسبة للجزائر باستخدام طريقة Stepwise	21
97	نتائج تحليل الانحدار بالنسبة للمغرب باستخدام طريقة Stepwise	22

العلمة العامة

تمهيد :

لقد أفرز النظام الدولي الجديد والعولمة بأفكارهما إلى تقريب المسافات بين الدول، بواسطة التقدم العملي الحاصل خصوصا في تكنولوجيا الاتصالات. ومن خلال التحرير الاقتصادي ورفع القيود على حركة رؤوس الأموال، السلع، الخدمات والأشخاص في إطار ما يعرف بسياسات الباب المفتوح المتبعة من طرف الدول خاصة النامية منها لم يعد للاستثمار جنسية.

وتعاني الدول النامية مشاكل اقتصادية، منها مشكل تمويل التنمية، وحاولت أن تجد حلولاً لهذا المشكل، ومن بين الحلول التي اتبعتها تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي وتحفيزه، خاصة المباشر منه، فعمدت إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والتشريعية والإدارية المؤثرة في جلب وتنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولقد تسابقت الدول النامية إلى تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر لجذبه، لما له من مزايا، كتوفير رؤوس الأموال اللازم لإجراء عملية التنمية الاقتصادية، ونقل التكنولوجيا، ورفع مستوى المهارة والخبرات، وزيادة الطاقة التشغيلية، والتقليل من التبعية، وتحسين معدلات النمو الاقتصادي.

وقد تم تناول هذا الموضوع من قبل العديد من الباحثين العرب والأجانب، والمؤسسات الحكومية، والهيئات الدولية، من زوايا مختلفة، في دراسات وصفية، وتحليلية، وقياسية، ومحاولة في مجملها تحديد المتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر، وقياس هذا الأثر، ومعرفة ما هي المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثيراً فيه.

الإشكالية :

عملت كل من تونس، الجزائر والمغرب على توفير المناخ المحفز للاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال توفير الظروف الملائمة له بتحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والتشريعية والإدارية، لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبناءً على ما سبق سنسعى للإجابة على السؤال الرئيس التالي :

ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من تونس، الجزائر والمغرب ؟

ويمكن تفريع هذا السؤال الأساسي إلى أسئلة فرعية هي :

- ما هي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من تونس، الجزائر والمغرب ؟

- هل يوجد اختلاف في محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بين كل من تونس، الجزائر والمغرب ؟

فرضيات البحث :

سنحاول في خضم بحثنا اختبار صحة الفرضيات التالية :

- لا يوجد تأثير للمتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من تونس، الجزائر والمغرب.
- لا يوجد اختلاف في محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين كل من تونس، الجزائر والمغرب.

أهداف البحث :

نهدف من خلال هذا البحث إلى بناء نموذج قياسي نحدد من خلاله المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر، ودرجة تحديدها له، وهل يختلف هذا النموذج من دولة إلى أخرى في كل من تونس، الجزائر والمغرب، وبمعنى آخر اختبار مدى تأثير المؤشرات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة خلال الفترة 1996-2013.

أهمية البحث :

تبرز أهمية هذا البحث في وجود هوة بين معدلات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من تونس، الجزائر والمغرب، رغم كل التسهيلات المقدمة، والتعديلات في السياسات الاقتصادية، وإيجاد منظومة قانونية، تشريعية، وإدارية، وتوفير بيئة سياسية واجتماعية ملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

حدود الدراسة :

سنقوم بدراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ثلاثة دول هي تونس، الجزائر والمغرب خلال ثمانية عشر سنة من 1996 إلى 2013.

المنهج المستعمل في البحث :

سنستخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك في استقراء وتحليل الدراسات والإحصاءات المتوفرة، والاقتصاد القياسي، في تحديد نموذج يبين العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومعدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، التحليل العملي المتميز للتصنيف.

تقسيمات البحث :

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة جزءنا بحثنا إلى فصلين، حيث تناولنا في الأول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعريفه وأشكاله في المبحث الأول وتطرقنا إلى محدد ونظرياته في المبحث الثاني وفي مبحث ثالث قدمنا لبعض الدراسات التطبيقية السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر، وحاولنا المقارنة بينها وبين الدراسة الحالية. أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى الدراسة الإحصائية لكل متغيرات الدراسة في المبحث الأول، وكان المبحث الثاني عبارة عن دراسة قياسية للمؤشرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر وفي الأخير خاتمة نجمل النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول :

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد :

سنحاول في هذا الفصل أن نستعرض بعض مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم المحددات الأساسية المؤدية إلى جذبته إلى الدول المضيفة، وكذلك الوقوف على بعض النظريات التي حاولت تفسير انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول خاصة النامية، وبعد ذلك نستعرض بعض الدراسات التطبيقية السابقة التي حاولت دراسة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتحدد الاستثمار بكونه أجنبياً بحسب جنسية المستثمر، فبالنسبة للشخص الطبيعي تتحدد قواعد الجنسية بالنسبة لقوانين بلده، أما بالنسبة للشخصية الاعتبارية (المعنوية) والمتمثلة في الشركات التي تمارس الاستثمار الأجنبي فالمشكلة أكثر تعقيداً؛ ذلك أنه غالباً ما تتعدد جنسيات المساهمين في هذه الشركات. ويميل الاجتهاد القضائي إلى الأخذ والاعتداد بجنسية الشركة على حساب المساهمين. وعليه فالمستثمر الأجنبي هو الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يعمل على الاستثمار فيها.¹

للاستثمار الأجنبي المباشر تعريفات متعددة، وكل تعريف يختلف عن الآخر، من حيث الزاوية التي ينظر بها إليه والغرض منه. وكذا لتعدد مصادره، وأشكاله، وآثاره في الدول المضيفة. فقد عرّف هايمر (Hymer) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حركة دولية لرأس المال الخاص على المدى الطويل، بحيث يراقب المستثمر مباشرة المؤسسة الأجنبية. أما (Bertin) فيعرفه بأنه الاستثمار الذي يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع.²

يمكن أن يعرف الاستثمار الأجنبي، على أنه الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال، والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر.³

ويعرفه صندوق النقد الدولي على أنه "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي، الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".⁴

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر دولياً، وفقاً للدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 1993، بأنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، (ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح «المستثمر المباشر»، وإلى المؤسسة باصطلاح «مؤسسة الاستثمار المباشر»). وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. وحدير بالذكر أن

¹ - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 16-17.

² - عبود زرقين & نورة بيري، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب، دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2012، بحث منشور في مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، جامعة، الوادي، الجزائر، 2005، ص 47.

³ - زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وأفاق، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2005، ص 4.

⁴ - أميرة حسب الله محمد. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 19.

هذا التعريف يتفق مع تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD والمفهوم الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.⁵

ويتخذ دليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات وخبراء أجهزة الإحصاء المحلية نسبة % 10 المعتمدة كمعيار دولي لتفرقة بين الاستثمار المباشر والأنواع الأخرى من التدفقات الرأسمالية، وذلك بهدف تسهيل عمليات المقارنة الدولية لإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تنشرها الدول حول العالم.⁶

2. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

1-2. الاستثمار المشترك:

يرى كولدي (Kolde) أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه، أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة. والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع أو العمليات التجارية... الخ. أما تيربسترا (Terpstra) فيرى أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه. ويقترح ليفجستون (Livingstone) في هذا الشأن أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر مع طرف محلي/ وطني (سواء كان شركة وطنية قائمة أو غير ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر، سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا، فإن هذا يعتبر استثمارا مشتركا.⁷

2-2. الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي :

تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسية بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق، أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة. وإذا كان هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي مفضلا لدى الشركات متعددة الجنسية، نجد الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا (بل ترفض في معظم الأحيان) في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، ويعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسية لأسواق الدول النامية، من بين أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من دول العالم الثالث للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.⁸

⁵ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2009، ص 53.

⁶ مصطفى العبد الله الكفري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري، دمشق.

http://www.mafhoum.com/syr/articles_10/kafri.pdf.2010/05/18.

⁷ عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 364-365.

⁸ نفس المرجع، ص 369-370.

2-3. مشروعات أو عمليات التجميع :

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص)، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلاً) لتجميعها لتصبح منتجا نهائياً. وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدقيق العمليات وطرق التخزين والصيانة... الخ، في مقابل عائد مادي متفق عليه. وتحدد الإشارة أيضاً إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي. أما إذا كان المشروع الاستثماري الخاص بالتجميع سيتم بموجب عقد واتفاقية لا تتضمن أي مشاركة للمستثمر الأجنبي بشكل أو بآخر في مشروع الاستثمار، فإن هذا الوضع يصبح مشابهاً لأنماط أو أشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج.⁹

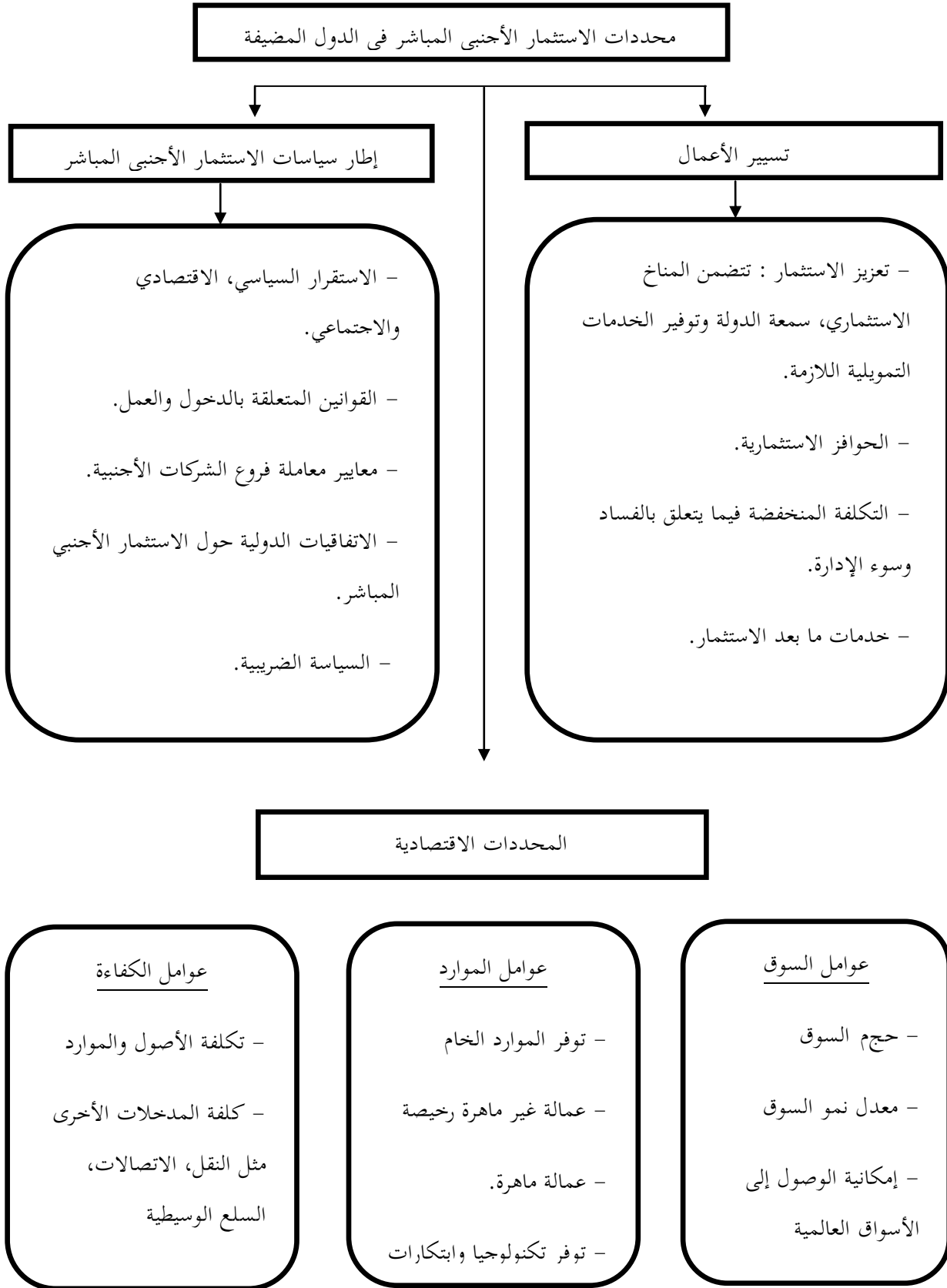
ثانياً : محددات ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

1. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ركزت معظم الدراسات الحديثة على عوامل دفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، حيث أولت اهتمامها بالمزايا الطبيعية التي تتمتع بها الدولة المضيفة من جغرافيا متميزة، ووفرة المواد الخام، وعوامل الإنتاج لاسيما العمالة الرخيصة، كما أوضحت الدراسات العملية أهمية حجم السوق واحتمالات النمو كأخذ العناصر المؤثرة على قرار توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن نمو الاستثمارات واستمرار تدفقها إلى الدول النامية بصفة عامة يتوقف في المقام الأول على مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد والذي يمكن تعريفه أنه مفهوم شامل لمجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المال وتوظيفه، حيث تشمل هذه الظروف الأبعاد السياسية، والاقتصادية وكفاءة وفاعلية التنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية. ونجمل هذه المحددات في الشكل التالي :

⁹ - عبد السلام أبو قحف، المرجع نفسه، ص 373.

الشكل رقم (1-1) يوضح محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة



المصدر : عبود زرقين & نورة بيبي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

وتعتبر المحددات الاقتصادية أهم مدخل يعتمد عليه صانع قرار الاستثمار الأجنبي المباشر لتوجيه رؤوس أمواله نحو الخارج، لما لها من جوانب تأثيرية مهمة على سير المشروع الاستثماري على مستوى الدول المضيفة، وفيما يلي سيتم عرض أهم المحددات الاقتصادية التي تلعب دورا هاما في بناء المناخ الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

1-1. حجم السوق واحتمالات النمو :

يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى تزايد تدفق هذه الاستثمارات، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق. ولقد وجدت الدراسات العملية أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس أيضا لحجم سوق الدولة المضيفة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في الاقتصاد الوطني وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات.¹⁰

1-2. الناتج المحلي الإجمالي :¹¹

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددًا أساسيًا للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدا لكثير من المؤسسات المحلية والأجنبية، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للاتجار، ذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها إلى أسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع خاصة بها في تلك الدول، بالإضافة إلى ذلك فإن كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي يساعد المؤسسات التي تعمل في المنتجات القابلة للاتجار على تحقيق اقتصاديات الحجم.

ولقد بينت بعض الدراسات التطبيقية أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين حجم الناتج الكلي بالأرقام عن و المطلقة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أوضحت دراسة كل من "Pearce & Papamastassion" عن الاستثمار الأجنبي المباشر في بريطانيا، ودراسة كل من "Grean & Cunninghamk" وكذلك دراسة "Dunning" في الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر. وفي الدراسة التي أجرتها الأكتاد "Unctad" سنة 1998 حول محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ل 42 دولة نامية، تبين أن للناتج المحلي الإجمالي أهمية كبيرة في جذب هذا النوع من الاستثمارات. وقد بلغت أهمية هذا المحدد أقصاها سنة 1985 ثم تناقصت بعد ذلك نتيجة لزيادة الأهمية النسبية للعوامل الأخرى المحددة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ونفس النتيجة توصل إليها توريس "Torris" سنة 1980 عند دراستها لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر لكولومبيا وأمريكا، خلال الفترة 1958-1980، واعتمد على الناتج المحلي الإجمالي

¹⁰ - عمار زويذة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007-2008، ص 121.

¹¹ - نفس المرجع، ص 122.

للدلالة على حجم السوق، حيث توصل في الأخير إلى وجود علاقة موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي و دفع الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-3. سعر الصرف :

يؤثر سعر الصرف تأثيراً مباشراً على التكلفة الحقيقية لعناصر الإنتاج والعمالة والموارد والأجور وتكاليف النقل... إلخ، وبالتالي تختلف التكاليف من دولة إلى أخرى، مما يؤدي إلى عدول القرار الاستثماري عن الاستثمار في دولة معينة ويتحول إلى دولة أخرى، وعلى سبيل المثال إنَّ التغيير في سعر الصرف يؤثر على سعر الفائدة وبالتالي تتأثر تكلفة الاستثمار مما ينعكس على الاستثمار المحلي والأجنبي، كما أنَّ انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصناعة المحلية وبالتالي التأثير إيجابياً على قطاع الصادرات والميزان التجاري، وللتغيرات المفاجئة أو غير المتوقعة في أسعار الصرف تأثيراً على المستثمرين أنفسهم حيث يؤثر في قدرتهم على تقدير حجم ثروتهم مما ينعكس على القرار الاستثماري.¹²

كما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، حيث توصلت إلى أن هذه الشركات تنجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة كما أوضحت هذه الدراسات إلى أن الشركات الأجنبية تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد التدفقات الاستثمارية، لأن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بالبدائل الأخرى المتمثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعها.¹³

1-4. درجة الانفتاح التجاري :

يبين مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي الأهمية النسبية للتجارة الخارجية (مجموع الصادرات الوطنية والواردات الوطنية منسوبا إلى الناتج الداخلي الخام)، ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني، ويبين أيضا درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به، أو درجة انفتاحه عليه، وتبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات والواردات (في تكوين الناتج الداخلي الخام للدول، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذه الدولة. وعليه فإذا كان هذا المؤشر مرتفعاً دل ذلك على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصادها أكثر تعرضاً للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة تبعية) انكشاف (للعالم الخارجي ، ويشير أيضا ارتفاع هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته وللحصول منه على حاجته من سلع وخدمات استهلاكية واستثمارية، و التبعية للخارج، ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية

¹² - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص 68.

¹³ - عمار زودة، مرجع سبق ذكره، ص 124.

كأسعار العالمية والسياسات المالية والاقتصادية التجارية للشركاء التجاريين والاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية والأحداث السياسية العالمية.¹⁴

فرؤوس الأموال الأجنبية تتجه نحو الاقتصاديات المنفتحة على الخارج وتتبع وسائل تشجيع وجذب للاستثمارات الأجنبية، وكلما زادت درجة الانغلاق أدى ذلك إلى الحد من وجود هذه الاستثمارات.¹⁵

1-5. السياسة المالية :

تُعد السياسة المالية للدولة من أهم الأدوات الاقتصادية الرئيسية وذلك لما لها من تأثيرات على المتغيرات الاقتصادية إذ تؤثر في الطلب الفعلي وبالتالي في مستويات النشاط والتشغيل والمستوى العام للأسعار وغيرها، ومن نتائج هذه السياسة وقوع توازن أو عجز أو فائض في الميزانية العمومية، إلا أن الأمر غير المرغوب فيه بخصوص مناخ الاستثمار هو العجز المفرط المؤدي إلى ارتفاع كبير في معدل التضخم أو انكماش حاد وكساد اقتصادي، إذ كلما احتفظت السياسة المالية بمعدل من عجز الموازنة العامة للدولة لا يؤدي إلى تضخم مرتفع، و لا يؤدي إلى انكماش وكساد كبير كلما كان ذلك جاذباً للاستثمار بحيث لا يكون العجز عائقاً لنمو الاستثمار بأي حال من الأحوال.¹⁶

1-6. التكاليف ومعدل التضخم :

يسهم التضخم بدور فعال في التأثير على توقعات المستثمرين والمستهلكين حيث تتسم بالتشاؤم والحذر وبالتالي فإن أجواء غير مريحة ستخيم على النشاط الاقتصادي الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى نتائج عكسية غير مرغوبة الاستثمارات المحلية والأجنبية، وذلك أنه يؤثر على توقعات الأسعار النسبية ورفعه لمخاطر الاستثمار في المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل، وتشويه المعلومات التي تعرب عنها الأسعار السائدة في الاقتصاديات المضيفة، بالإضافة إلى هذا فغالباً ما تعبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشراً على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية وكلاهما يساهم في خلق مناخ استثماري غير محفز.¹⁷

لذا يهتم المستثمر الأجنبي بثلاثة عناصر أساسية للتكاليف هي تكلفة المواد الخامة واليد العاملة والضرائب على الأرباح بالإضافة إلى مستوى معدل التضخم فعند تحديد قيمة تكاليف المواد الخامة واليد العاملة ينبغي النظر في مدى توفرها في البلد المضيف أم أنها ستستورد من الخارج.¹⁸

¹⁴ - عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 68-96.

¹⁵ - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص 72.

¹⁶ - عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 60.

¹⁷ - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص 70-71.

¹⁸ - عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 62-63.

2. النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر: ¹⁹

هناك العديد من النظريات المفسرة لعوامل ومحددات جذب الاستثمار الأجنبي، نذكر منها ما يلي :

2-1. نظرية عدم كمال السوق :

وتقوم هذه النظرية على افتراض أساسي مؤداه غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها، وأن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة المشروعات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة، وفي هذا المجال يرى "Hood & young" أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية فإنّ هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق حيث توجد الحرية أمام أي مستثمر للدخول في السوق، كما أنّ السلع والخدمات المقدمة، وكذلك مدخلات الإنتاج تتصف بالتجانس، ومن ثمّ فإنّه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركات الأجنبية في مثل هذه الأنواع من نماذج السوق.

2-2. نظرية المنشأة الصناعية :

انطلاقاً من نظرية عدم كمال السوق قدم كل من هايمر "Hymer.s" و كندلبرج "Kindleberger" نظرية "المنشأة الصناعية"، وتُفسر الاستثمارات الأجنبية طبقاً لهذه النظرية على أساس تحقيق عائد أكبر للاستثمارات في الخارج، بمعنى أن تزايد الأرباح التي تحققها هذه الاستثمارات في الخارج عن تلك التي يمكن أن تحققها في الداخل، وأنه يشترط لتحقيق ذلك أن تملك المنشأة المستثمرة في الخارج مجموعة من المزايا الاحتكارية وشبه الاحتكارية في مواجهة المنشآت المحلية في الدولة المضيفة مثل التفوق التكنولوجي والمعرفة الفنية وبراءات الاختراع ورؤوس الأموال الضخمة، والعمالة المدربة، والإنفاق الكبير على البحث والتطوير، بالإضافة إلى قدرتها العالية على تمييز منتجاتها والاستفادة من وفورات الحجم.

2-3. نظرية دورة حياة المنتج :

لقد أكد فيرنون "Vernon.R" (1966) في نظريته "دورة حياة المنتج" على أهمية التفوق التكنولوجي كمحدد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية المزايا المكانية التي تتمتع بها الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر وتجدر الإشارة إلى أنّ الواقع العملي لكثير من الشركات متعددة الجنسيات يؤيد الافتراضات التي قامت عليها نظرية "دورة حياة المنتج" لفيرنون.

¹⁹ - صفوت عبد السلام عوض الله، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة للأثار المحتملة لاتفاقية التمييز (TRIMs) على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر. إلى الدول النامية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، من 9 إلى 11 مايو 2004، المجلد الخامس، الطبعة الأولى، دبي، 2004، ص 1774-1776.

2-4. نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية :

وتنسب هذه النظرية لكل من بكل ي "Buckely" (1985) ورجمان "Rugman" (1986)، وداننج "Dunning" (1979)، وقامت هذه النظرية بتطوير فكرة الأصول (المزايا) المعنوية في محاولة للوصول إلى تفسير دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يتحقق من خلال قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، أي احتفاظ الشركة بالخبرة الفنية والاختراعات والابتكارات التي تحقق لها التميز المطلق، بدلاً من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة، وتقوم فكرة الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية على افتراض أساسي مؤداه أنّ عدم كمال السوق يحول دون قيام تجارة دولية كفاء في هذه الأصول، ومن هنا فإن الاستخدام الداخلي لهذه المزايا يمكن

الشركات دولية النشاط المالكة غالباً لهذه المزايا من تخطي القيود التي تفرضها الحكومات المختلفة على الأسواق، بالإضافة إلى ضمان عدم دخول منافسين جدد للأسواق حيث تظل ملكية هذه المزايا الاحتكارية في حوزة المنشأة.

2-5. النظرية الانتقائية لـ جون داننج "Dunning" (1979) :

وطبقاً لهذه النظرية فإنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يعد دالة في ثلاثة متغيرات هي المزايا الاحتكارية التي تمتلكها الشركات المستثمرة، والمزايا المترتبة على الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، والمزايا المكانية أو الامكانيات التي تتمتع بها الدول المضيفة والمرتبطة بتوافر المواد الخام والموارد الطبيعية والبشرية والسوق المحلى المتسعة والبنية الأساسية والإطار القانوني والمؤسسي المناسب. ويرى "Dunning" أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتضافر العوامل الثلاثة السابقة، فامتلاك الشركة لمزايا احتكارية مثل التكنولوجيا، إذا ما استغلت بطريقة مثلى يمكن أن تعوض الشركات عن التكاليف الإضافية لإقامة تسهيلات إنتاجية في الدول المضيفة، كما يمكن أن تغلب على المعوقات التي تضعها المنشآت المحلية ويجب أن تقترن ملكية الشركة الأجنبية لمزايا احتكارية بمزايا مكانية للدولة المضيفة، ويجب أخيراً أن تحصل الشركات الأجنبية على مكاسب من استغلالها للمزايا الاحتكارية والمزايا المكانية في شكل استثمار مباشر تفوق الاستخدامات الأخرى البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.

ثالثاً : عرض ومقارنة الدراسات السابقة

إنّ التطرق لما تناوله الباحثون لموضوع الدراسة من حيث النماذج المختارة والمتغيرات المستخدمة والطرق التي عولجت بها الدراسة والنتائج المتوصل إليها في غاية الأهمية، لذا سنطرق فيما يلي إلى بعض الدراسات التي وقفنا عليها، ثم سنحاول مقارنتها بالدراسة الحالية.

1. عرض الدراسات السابقة :

1-1. عبود زرقين & نورة بيري، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب، دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2012، بحث منشور في مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، جامعة حمه لخضر-الوادي، الجزائر، (2014):²⁰

درس الباحثان محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب دراسةً قياسيةً مقارنة خلال الفترة 1996-2012، بحيث كان هدف الدراسة التعرف على المحددات الرئيسة المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب خلال فترة الدراسة، وقد حاول الباحثان إعداد نموذج قياسي لتحديد العوامل المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من تونس، الجزائر والمغرب، للتوصل إلى معرفة أهم السياسات المساعدة على زيادة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتلخصت النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في تحليلها النظري والقياسي لمحددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب، فيما يلي :

- بقاء تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الدراسة دون المستوى.

- بينت الدراسة خصوبة مناخ الاستثمار، لكنه يحتاج إلى مقومات التنفيع.

- بينت الدراسة أن هناك اختلاف في العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة، واختلاف لأثر بعض المحددات الأخرى من دولة إلى أخرى.

2-1. رشا سيروب، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سوريا خلال الفترة 2000-2010، بحث منشور في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 2، جامعة العربي بن أمهيدي-أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2014: ²¹

درست واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سوريا خلال الفترة 2000-2010، وهدفت الدراسة إلى معالجة الخلفية النظرية والعلمية لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، ودارسة واقعه وأثاره ومحدداته في سوريا، وبيان أوجه الإخفاق في تبني السياسات الاقتصادية والمالية الخاصة بتشجيعه، واقتراح توصيات من شأنها أن تجعل الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم بفاعلية في تحسين التنمية. وتوصلت الباحثة من خلال الدراسة إلى أن كل زيادة في الإنفاق الحكومي بنسبة 1% ستؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بستة أضعاف، وأن من المزايا والتسهيلات وإجراء التعديلات القانونية والتشريعية اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لم تحقق أهدافها المتوقعة في زيادة الاستثمار

²⁰ - عبود زرقين & نورة بيري، مرجع سبق ذكره، ص 43-62.

²¹ - رشا سيروب، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سوريا خلال الفترة 2000-2010، بحث منشور في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 2، جامعة العربي بن أمهيدي-أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2014، ص 183-204.

الأجنبي المباشر المتدفق إلى سوريا، لهذا لا يجب التعويل كثيرا في إمكانية تحسين التنمية، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، وقد يؤثر بصورة سلبية على ميزان المدفوعات في المستقبل، من خلال تحويل الأرباح دوريا إلى الخارج، أو سحب جزء أو كل الاستثمار خلال فترة قصيرة تبعا لقرارات المستثمرين، وتوصلت الباحثة أيضا إلى أن كل من معدل نمو الإنفاق الحكومي، نسبة التكوين الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي سعر الصرف، معدل الفائدة ومعدل نمو قوة العمل لها دور رئيس في زيادة معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر.

3-1. محمد داودي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية، بحث مُقدم للمؤتمر الدولي العاشر حول " التوجهات الحديثة في تمويل التنمية "، تنظيم المعهد العربي للتخطيط، بيروت، لبنان، 11-13 أبريل 2011: 22

درس الباحث محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1970-2009 دراسة قياسية، وقد حاول تحديد أثر مجموعة من المتغيرات ذات الصبغة الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال دراسة العلاقة في المدى القصير والطويل باستخدام طريقة التكامل المتزامن على مرحلتين ليبيان هذه العلاقة، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً لكل من الجباية العادية والاستثمار العمومي على المدى القصير والطويل، في حين أن تأثير الصادرات والواردات (أو ما يعرف بالانفتاح التجاري) لها أثر على المدى القصير فقط.

- وقد كان للجباية العادية علاقة معنوية وسلبية مع الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى القصير والطويل عند مستوى معنوية 5%، وأنها تمارس دوراً سلبياً على الاستثمار الأجنبي المباشر وإن كان ضعيفاً، وذلك لضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات، بالإضافة إلى تعقيد النظام الجبائي رغم الإصلاحات التي عرفها، وارتفاع الضغط الجبائي، وهذه تعتبر عوامل غير محفزة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات.

- أما بالنسبة للاستثمار العمومي علاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر معنوية وإيجابية في المدى القصير والمتوسط عند مستوى معنوية 10%، وهذا راجع إلى الزيادة المعتبرة لاستثمارات العمومية في السنوات الأخيرة، والتي كان أغلبها موجهة إلى تحسين البنى التحتية.

- وفيما يتعلق بالانفتاح التجاري وحجم المبادلات التجارية، فقد كانت العلاقة فيما بينهما وبين الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابية ومعنوية عند مستوى معنوية 10% في المدى الطويل فقط.

- بالنسبة لعسر الصرف فقد كانت علاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر غير معنوية وسلبية، وهذا بسبب تخفيض الجزائر لعمليتها الوطنية، الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة السلع، الأمر الذي رفع من مستوى الأسعار فانعكس ذلك سلباً على القدرة الشرائية للأفراد وإنفاقهم، وبالتالي سيؤثر لا محالة على حجم طلب السوق الجزائري.

²² محمد داودي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 13، عدد 2، تصدر عن المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يوليو 2011، ص 5-25.

- أمّا فيما يتعلق بنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة معنوية بينه وبين الاستثمار الأجنبي المباشر رغم أنّها إيجابية.
- وأمّا فيما يتعلق بمعدلات التضخم فقد كانت العلاقة معنوية وموجبة بينها وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك يرجع إلى أنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الجزائر تعتمد على حجم الأرباح المحققة خاصة في قطاع المحروقات.
- وبالنسبة للإئناق العمومي فعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر فقد كانت علاقةً إيجابيةً ولكن غير معنوية، وهذا ما يعكس عدم فعالية السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- وبالنسبة للمديونية العمومية أظهرت النتائج أنّ العلاقة بينها وبين الاستثمار الأجنبي المباشر كانت غير معنوية، أي أنّ المديونية العمومية لا تؤثر كثيراً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر رغم انخفاضها في السنوات الأخيرة.
- وكانت علاقة معدل الفائدة بالاستثمار الأجنبي المباشر سلبية وغير معنوية، وهذا مؤشر على عدم اعتماد الشركات الأجنبية المتواجدة بالجزائر على التمويل من البنوك الجزائرية إلى حدٍ بعيد.

2. المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية :

اتفقت الدراسات التي ذكرناها على هدفٍ واحدٍ ألا وهو دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. إلا أنّها اختلفت من حيث أحجام العينات المختارة لكل دراسة، وقد كانت البيانات سنوية في كل الدراسات، مع اختلاف الدولة محل الدراسة، حيث تناولت دراسة عبود زرقين & نورة بيري، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الجزائرية، تونس والمغرب دراسةً قياسيةً مقارنةً، وتناولت دراسة رشا سيروب واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة سوريا، وتناولت دراسة محمد داودي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وكانت طريقة التقدير المستعملة هي طريق المربعات الصغرى العادية في الدراسات الثلاثة.

وهناك اتفاق بين الدراسات في المتغير التابع، إلا أنّ كل دراسة عبرت عنه بقيم مختلفة، ففي دراسة عبود زرقين & نورة بيري تم التعبير عنه بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي، أمّا في دراسة رشا سيروب فقد أخذت معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالنسبة لدراسة محمد داودي فقد استعملت الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنّ هناك تبايناً بين هذه الدراسات من حيث عدد المتغيرات المستقلة ونوعيتها، مما يجعل المقارنة بين النتائج المتوصل إليها في كل دراسة من الصعب.

خلاصة :

لقد تناولنا في هذا الفصل تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله ثم استعرضنا بعض محدداته الاقتصادية، وذكرنا بعض النظريات المفسرة له، واتضح أنّ هناك عدة عوامل تتحكم في قرار توطن الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة ما، منها حجم السوق، إجمالي الناتج المحلي، الانفتاح التجاري على الخارج، تكاليف المعيشة وسعر الصرف، ومتغيرات أخرى كثيرة.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية وقياسية

بعدما قمنا بالتطرق في الفصل الأول للدراسة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تناولنا بشيء من الاختصار مفهوم واستعراضنا بعض محدداته في النظرية الاقتصادية، وحاولنا ذكر العلاقة فيما بينه وبينه ما أمكن.

ولقد قمنا في هذا الفصل بدراسة إحصائية وصفية لجميع المتغيرات المقترحة، وتتبع تطورها في دول الدراسة الثلاثة، وخلال الفترة محل الدراسة، وبعد ذلك حاولنا بناء نموذج قياسي يدرس أثر المؤشرات الاقتصادية الكلية المقترحة على الاستثمار الأجنبي المباشر. وكان هدفنا هو معرفة ما هي المتغيرات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من تونس، الجزائر والمغرب، خلال الفترة 1996-2013، وهل يوجد تشابه بين هذه الدول من حيث العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر، أم أنّ هناك اختلافاً بينها.

أولاً : دراسة وصفية وتحليلية لمتغيرات الدراسة

سنتطرق فيما يلي لتطور المؤشرات الاقتصادية الكلية لكل من تونس، الجزائر والمغرب :

1. تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013

الجدول رقم (1-2) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013.

الوحدة : دولار أمريكي

N=18	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
FDI_TUN	238337799.31	3239909092.62	1037803218.57	814060200.51
FDI_DZA	260000000.00	2747131664.25	1307068661.11	859110928.16
FDI_MAR	2651865.40	3360909924.36	1388702315.53	1222386838.17

مُعد من بيانات الملحق رقم (1)

تبين من بيانات الجدول رقم (1-2) أعلاه أنه :

بالنسبة لتونس : تراوحت قيمة fdi بين 238337799.31 \$ كأقل قيمة وكانت في سنة 1996 و3239909092.62 \$ كأكبر قيمة وكانت في سنة 2006، أي بمتوسط 1037803218.57 \$ وبانحراف معياري 814060200.51 \$. وكما هو مبين من الشكل رقم (1-2) الذي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس متذبذبة، وسجلت تطورات ضئيلة خلال الفترة 1996-2005، حيث حققت 790795273.38 \$ في سنة 2002 كأعلى قيمة لها خلال هذه الفترة ، ولكن في سنة 2006 قفزت قفزة هائلة أين بلغت 3239909092.62 \$، ويعود ذلك إلى ما حققته تونس من نجاح كبير في تحسين مناخ الأعمال، كما أنها تحتل مراتب متقدمة في خفض تكاليف إجراءات إنشاء الشركات وحل المنازعات المتعلقة بالاستثمار، بالإضافة إلى برامج الخصخصة التي قامت بها تونس.

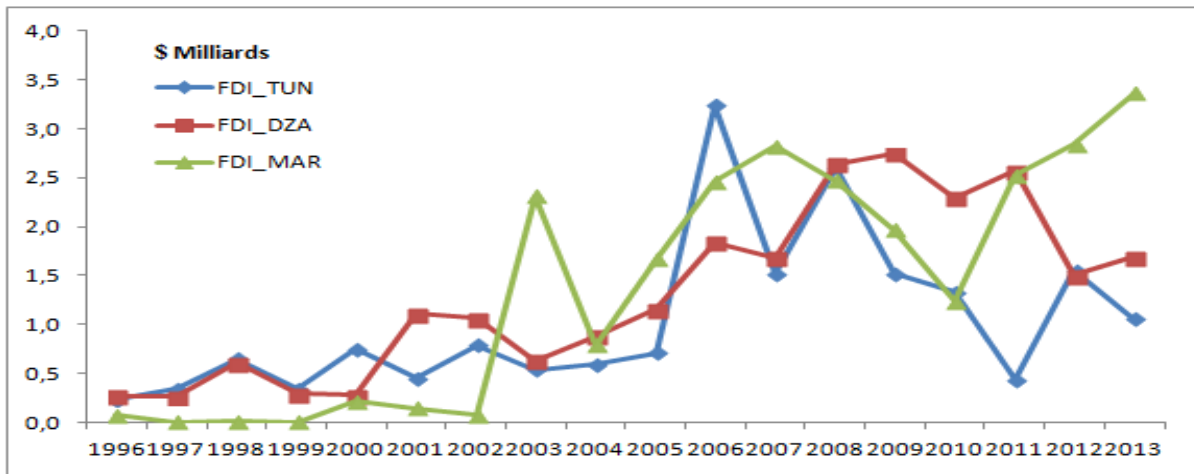
بالنسبة للجزائر : تراوحت قيمة fdi بين 260000000.00 \$ كأقل قيمة وكانت في سنة 1997 و2747131664.25 \$ كأكبر قيمة وكانت في سنة 2009، أي بمتوسط 1307068661.11 \$ وبانحراف معياري 859110928.16 \$؛ ومن خلال الشكل رقم (1-2) الذي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013 نلاحظ أن هناك تذبذب في الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر، حيث سجل تطورات ضئيلة قبل سنة 2000 ، وبعدها بدأ في التزايد من سنة 2001 أين بلغت قيمته 1.1 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى بداية التحسن في الوضع المالي نتيجة لإبرام اتفاقية التصحيح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي (1995-1998)، واستقرار الوضعية النقدية، وتحسن عائدات المحروقات، بالإضافة إلى بداية تحسن المناخ السياسي الذي كان السبب الرئيسي في عدم وجود تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، واستمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في التحسن، وهذا التحسن يعزى إلى مجموعة من التعديلات لقوانين الاستثمار وكذلك الدعم الحكومي، لتشهد تراجعاً في سنة 2012 حيث سجلت قيمة تقدر بـ 1.5 مليار دولار.

بالنسبة للمغرب : تراوحت قيمة fdi بين \$ 2651865.40 كأقل قيمة و \$ 3360909924.36 كأكبر قيمة، أي بمتوسط \$ 1388702315.53 وبتناحراف معياري 1222386838.17؛ وكما هو مبين في الشكل (1-2) الذي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب كانت الفترة 1996-2002 أقل من 1 مليار دولار، ولكن في سنة 2003 شهدت زيادة كبيرة حيث بلغت \$ 2312682906.92، لتعرف في السنة التي تلتها تراجعاً أيسر سجلت 2003 \$ 787053818.99، لتسجل بعد ذلك أرقاماً قياسية لها لتصل إلى أعلى مستوى لها سنة 2013 حيث حققت تدفقات بقيمة \$ 3360909924.36، ويعزى هذا التحسن في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نجاح عمليات الخصخصة، والإصلاحات التي رافقتها.

وللكشف عن مدى تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم fdi بالنسبة للدول محل الدراسة، استخدمنا اختبار Levene، فوجدنا أن : $Levene(ddl1=2 ; ddl2=51)=5.449$ ، وبما أن نتيجة هذا الاختبار دالة إحصائياً لأن : $Sig=0.007 < \alpha=0.05$ فإن هذا يشير إلى عدم تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم fdi بالنسبة للدول محل الدراسة.²³

وللكشف عن مدى تحقق فرضية تساوي متوسطات fdi بالنسبة للدول محل الدراسة، نستخدم تحليل التباين الأحادي، حيث $F=0.629$ وهي غير دالة إحصائياً كما يتضح من مستوى الدلالة المرافق $Sig=0.537 > \alpha=0.05$ ، وتؤكد هذه النتيجة عدم وجود فروق في المتوسطات.²⁴

الشكل (1-2) : تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013



مُعد من بيانات الملحق رقم (1)

²³ - نتائج اختبارات Levene موضحة في الملحق رقم (18) بالنسبة لكل المتغيرات.
²⁴ - نتائج اختبارات Anova موضحة في الملحق رقم (19) بالنسبة لكل المتغيرات.

2. تطور إجمالي الناتج المحلي في تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013

الجدول رقم (2-2) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لإجمالي الناتج المحلي في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013.

الوحدة : دولار أمريكي

-N=18	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
GDP_TUN	19587322786.11	46994804035.72	32604399898.88	10484022268.78
GDP_DZA	46941496308.28	210183410526.10	108313251606.84	60061153337.20
GDP_MAR	37020609824.96	103914824207.36	63906078825.39	25058009609.49

مُعد من بيانات الملحق رقم (2)

تبيين من بيانات الجدول رقم (2-2) أعلاه :

بالنسبة لتونس : تراوحت قيمة GDP بين 19587322786.11 \$ كأقل قيمة وكانت في سنة 1996 و46994804035.72 \$ كأكبر قيمة وكانت في سنة 2013 ، بمتوسط 32604399898.88 \$ وانحراف معياري 10484022268.78 \$، وكما هو مبين من الشكل (2-2) الذي يوضح تطور إجمالي الناتج المحلي في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أن إجمالي الناتج المحلي في تونس في تزايد مستمر عموما خلال فترة الدراسة، وتراوحت نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي في تونس بين (0.5- %) كأقل نسبة سجلت في سنة 2011 و 7.14 % كأعلى نسبة وكانت في سنة 1996، بمتوسط نمو 4.39 % . ويتبين أن تونس الأقل دخلا مقارنة بالجزائر والمغرب خلال فترة الدراسة، إلا أنها تأتي بعد المغرب.

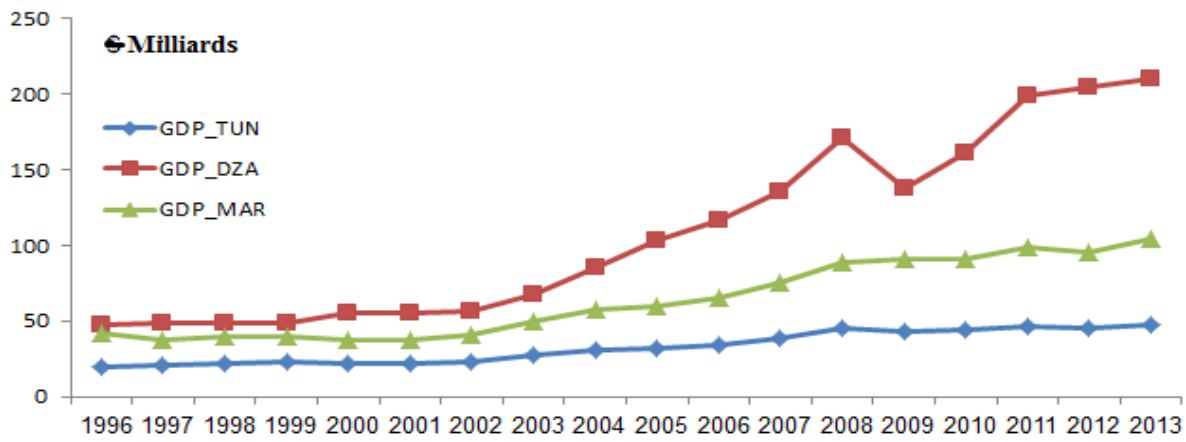
بالنسبة للجزائر : تراوحت قيمة GDP بين 46941496308.28 \$ كأقل قيمة وكانت في سنة 1996 و210183410526.10 \$ كأكبر قيمة وكانت في سنة 2013 ، بمتوسط 108313251606.84 \$ وانحراف معياري 60061153337.20 \$، وكما هو مبين من الشكل (2-2) الذي يوضح تطور إجمالي الناتج المحلي في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أن إجمالي الناتج المحلي في تزايد مستمر حتى سنة 2009 شهد تراجعا مقارنة بسنة 2008، حيث بلغت قيمته 134977088396.42 \$، ليعود إلى الارتفاع في باقي السنوات، وتراوحت نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلا نفس الفترة، بين 1.09 % وكانت سنة 1997 و7.2 % وكانت في سنة 2003، وبمتوسط قدره 3.58 %، ويعزى ذلك إلى استفادة الجزائر من ارتفاع أسعار النفط وأسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية، ويتبين أن الجزائر تحققت أكبر قيم للناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، إلا أنها تأتي بعد المغرب وتونس في المتوسط في نمو هذا المؤشر.

بالنسبة للمغرب : تراوحت قيمت GDP بين 37020609824.96 \$ كأقل قيمة وكانت في سنة 2000 و103914824207.36 \$ كأكبر قيمة وكانت سنة 2013، بمتوسط 63906078825.39 \$ وانحراف معياري 25058009609.49 \$، وكما هو مبين من الشكل (2-2) الذي يوضح تطور إجمالي الناتج المحلي في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، وتراوحت نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي في المغرب بين (2.01- %) وكانت سنة 1997 و13.46 % وسجلت في سنة 1996، وبمتوسط قدره 4.61 %.

وللكشف عن مدى تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم GDP بالنسبة للدول محل الدراسة، استخدمنا اختبار Levene، فوجدنا أن : $Levene(ddd1=2 ; ddd2=51)=30.044$ ، وبما أن نتيجة هذا الاختبار دالة إحصائياً لأن : $Sig=0.000 < \alpha=0.05$ فإن هذا يشير إلى عدم تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم GDP بالنسبة للدول محل الدراسة.

وللكشف عن مدى تحقق فرضية تساوي متوسطات GDP بالنسبة للدول محل الدراسة، نستخدم تحليل التباين الأحادي، حيث $F=17.986$ وهي دالة إحصائياً كما يتضح من مستوى الدلالة المرافق $Sig=0.000 < \alpha=0.05$ ، وتؤكد هذه النتيجة وجود فروق في المتوسطات لقيم GDP للدول محل الدراسة.

الشكل (2-2) : تطور إجمالي الناتج المحلي في تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013



مُعد من بيانات الملحق رقم (2)

3. تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013

الجدول رقم (3-2) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013.

الوحدة : دولار أمريكي

N=18	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
GDPP_TUN	2154.99	4342.68	3220.05	876.14
GDPP_DZA	1580.96	5504.18	3138.38	1516.07
GDPP_MAR	1265.40	3056.12	2041.05	686.44

مُعد من بيانات الملحق رقم (3)

تبين من بيانات الجدول رقم (3-2) أعلاه أنه :

بالنسبة لتونس : تراوحت قيمة GDPP بين \$ 2154.99 كأقل قيمة وكانت في سنة 1996 و \$ 4342.68 كأكبر قيمة وكانت في سنة 2013 ، بمتوسط \$ 3220.05 وانحراف معياري \$ 876.14 ، وكما هو مبين من الشكل (3-2) الذي يوضح تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال

الفترة 1996-2013، أن نصيب الفرد التونسي من الناتج المحلي الإجمالي عرف استقرارا نسبي في الفترة 1996-2002، ولكن بعد سنة 2002 عرف ارتفاع مستمر حتى سنة 2008، وبعدها عاد إلى الاستقرار النسبي، وقد فاق 2000 \$ للفرد خلال كل الفترة، وكان GDP أعلى في تونس مقارنة بالجزائر والمغرب، إلا أنه وابتداء من سنة 2006 أصبح في الجزائر أعلى باستثناء سنة 2009، وتراوحت نسبة نمو GDP في تونس بين (-1.69%) كأقل نسبة وكانت سنة 2011 و 5.59% كأكبر قيمة وكانت سنة 1996، بمتوسط نمو 3.26%

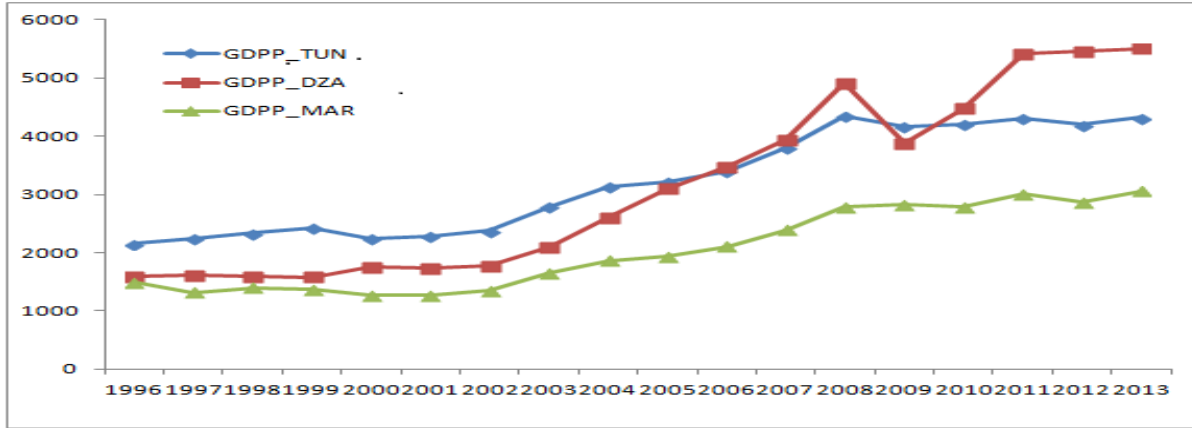
بالنسبة للجزائر : تراوحت قيمة GDP بين 1580.96 \$ كأقل قيمة وكانت في سنة 1999 و 5504.18 \$ كأكبر قيمة وكانت في سنة 2013، بمتوسط 3138.38 \$ وانحراف معياري 1516.07 \$، وكما هو مبين من الشكل(2-3) الذي يوضح تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أن GDP كان شبه مستقر في الفترة 1996-2002، وبعد ذلك شهد ارتفاعا ملحوظا حتى سنة 2008 أين شهد تراجعاً في سنة 2009، ليعود إلى الارتفاع في باقي السنوات مع استقرار نسبي في السنوات 2011-2013، وتراوحت نسبة نمو GDP بين (-0.51%) كأقل نسبة وكانت سنة 1998 و 5.86% كأعلى نسبة وكانت سنة 2004، بمتوسط نمو 2.05%. ويظهر أن GDP في الجزائر أكبر منه في المغرب خلال الفترة 1996-2013، وكان أقل منه في تونس حتى سنة 2006، وبعدها أصبح أكبر باستثناء سنة 2009.

بالنسبة للمغرب : تراوحت قيمت GDP بين 1265.40 \$ كأقل قيمة وكانت في سنة 2000 و 3056.12 \$ كأكبر قيمة وكانت سنة 2013، بمتوسط 2041.05 \$ وانحراف معياري 686.44 \$، وكما هو مبين من الشكل(2-3) الذي يوضح تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أن GDP في المغرب شهد تذبذبا خلال الفترة 1996-2002، ليشهد بعد ذلك ارتفاع مستمر، وتراوحت نسبة نمو GDP بين (-7.77%) كأقل قيمة وكانت سنة 1996 و 11.82% كأكبر نسبة وسجلت سنة 1997، بمتوسط 2.77%، كما يتبين أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في المغرب أقل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من تونس والجزائر.

وللكشف عن مدى تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم GDP بالنسبة للدول محل الدراسة، استخدمنا اختبار Levene، فوجدنا أن : $F=11.869$ ($ddl1=2$; $ddl2=51$) و بما أن نتيجة هذا الاختبار دالة إحصائيا لأن : $Sig=0.000 < \alpha=0.05$ فإن هذا يشير إلى عدم تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم GDP بالنسبة للدول محل الدراسة.

وللكشف عن مدى تحقق فرضية تساوي متوسطات GDP بالنسبة للدول محل الدراسة، نستخدم تحليل التباين الأحادي، حيث $F=6.617$ وهي دالة إحصائيا كما يتضح من مستوى الدلالة المرافق $Sig=0.003 < \alpha=0.05$ ، وتؤكد هذه النتيجة وجود فروق في المتوسطات لقيم GDP للدول محل الدراسة.

الشكل (2-3) : تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013



مُعد من بيانات الملحق رقم (3)

4. تطور إجمالي الإنفاق الوطني في تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013

الجدول رقم (2-4) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي إجمالي الإنفاق الحكومي في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013.

N=18	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
G_TUN	19881446476.27	51303894665.03	33935959842.41	11453541031.56
G_DZA	43567861399.03	204165746065.19	95634025576.52	55778833693.53
G_MAR	38411567125.01	117645819194.91	69374156002.92	29922908538.05

مُعد من بيانات الملحق رقم (4)

تبين من بيانات الجدول (2-4) :

بالنسبة لتونس : تراوحت قيمة إجمالي الإنفاق الحكومي بين \$ 19881446476.27 كأقل قيمة وكانت في سنة 1996 و \$ 51303894665.03 كأكبر قيمة وكانت في سنة 2013، بمتوسط \$ 33935959842.41 وانحراف معياري \$ 11453541031.56، وكما هو مبين من الشكل (2-4) الذي يوضح تطور إجمالي الإنفاق الحكومي في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أن إجمالي الإنفاق الوطني في تونس لم يتعد 50 مليار دولار حتى سنة 2013 أين بلغ أعلى مستوى له، وهو في ارتفاع مستمر، وكان أقل من المغرب والجزائر في كل فترة الدراسة.

بالنسبة للجزائر : تراوحت قيمة إجمالي الإنفاق الحكومي بين \$ 43567861399.03 كأقل قيمة وكانت في سنة 1997 و \$ 204165746065.19 كأكبر قيمة وكانت في سنة 2013، بمتوسط \$ 95634025576.52 وانحراف معياري \$ 55778833693.53، وكما هو مبين من الشكل (2-4) الذي يوضح تطور إجمالي الإنفاق الحكومي في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أن إجمالي الإنفاق الوطني في الجزائر كان أقل من 50 مليار دولار خلال الفترة 1996-2001، وبعدها شهد ارتفاعا مستمرا، ويعود ذلك إلى تطبيق الحكومة

لسياسة الإنعاش الاقتصادي التي هدفت في الأساس إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، وقد حسدت من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية هي²⁵ :

البرنامج الأول : وهو برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، وقد رصد له مبلغ 525 مليار دينار جزائري أي حوالي 7 مليار دولار.

البرنامج الثاني : وهو البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009، وخصص له مبلغ 150 مليار دولار.

البرنامج الثالث : وهو البرنامج الخماسي 2010-2014، وخصص له مبلغ 286 مليار دولار، ويعتبر أضخم برنامج تنموي في الجزائر منذ الاستقلال، ويتبين من الشكل أيضا أن إجمالي الإنفاق الوطني في الجزائر كان أكبر من تونس والمغرب في كل الفترة الدراسة.

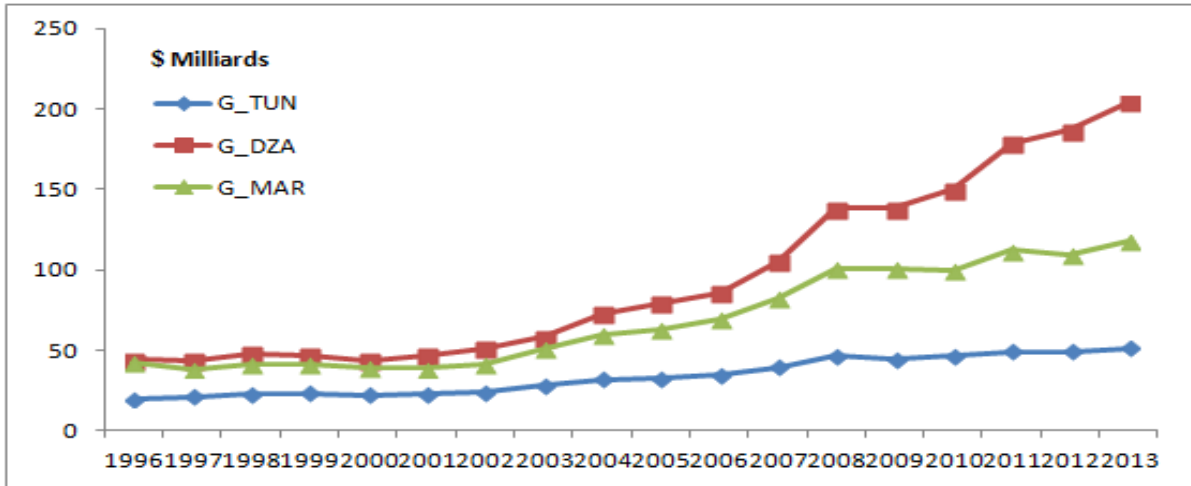
بالنسبة للمغرب : تراوحت قيمت إجمالي الإنفاق الحكومي بين 38411567125.01 \$ كأقل قيمة وكانت في سنة 2000 و 117645819194.91 \$ كأكبر قيمة وكانت في سنة 2013، بمتوسط 69374156002.92 \$ وانحراف معياري 29922908538.05 \$، وكما هو مبين من الشكل (2-4) الذي يوضح تطور إجمالي الإنفاق الحكومي في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أن إجمالي الإنفاق الوطني المغربي متذبذب خلال الفترة 1996-2002 ولم يتعد 50 مليار دولار أمريكي، ليشهد في باقي الفترة ارتفاعا مستمر ليتجاوز عتبة 100 مليار دولار أمريكي في سنة 2008، مع تراجع عن هذا المستوى في سنة 2010، ويتبين من خلال الشكل أيضا أن قيم هذا المؤشر أعلى في المغرب من تونس، وأقل من الجزائر.

وللكشف عن مدى تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم إجمالي الإنفاق الوطني بالنسبة للدول محل الدراسة، استخدمنا اختبار Levene، فوجدنا أن : $Levene(ddl1=2 ; ddl2=51)=22.497$ ، وبما أن نتيجة هذا الاختبار دالة إحصائيا لأن : $Sig=0.000 < \alpha=0.05$ فإن هذا يشير إلى عدم تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم إجمالي الإنفاق الوطني بالنسبة للدول محل الدراسة.

وللكشف عن مدى تحقق فرضية تساوي متوسطات إجمالي الإنفاق الوطني بالنسبة للدول محل الدراسة، نستخدم تحليل التباين الأحادي، حيث $F=12.511$ وهي دالة إحصائيا كما يتضح من مستوى الدلالة المرافق $Sig=0.000 < \alpha=0.05$ ، وتؤكد هذه النتيجة وجود فروق في المتوسطات لقيم إجمالي الإنفاق الوطني للدول محل الدراسة.

²⁵ - نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص 243-244.

الشكل (2-4) : تطور إجمالي الإنفاق الوطني في تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013



مُعد من بيانات الملحق رقم (4)

5. تطور صادرات السلع والخدمات في تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013

الجدول رقم (2-5) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لصادرات السلع والخدمات في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013.

الوحدة : دولار أمريكي

N=18	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
EXP_TUN	8114748168.91	25197021446.40	14963656433.60	6262022490.15
EXP_DZA	10880007586.39	82034752286.99	42332566589.07	25467852455.82
EXP_MAR	9351317308.70	35294626633.21	20360607746.85	10098686889.85

مُعد من بيانات الملحق رقم (5)

تبين من بيانات الجدول رقم (2-5) أعلاه أنه :

بالنسبة لتونس : تراوحت قيمة صادرات السلع والخدمات بين \$ 8114748168.91 كأقل قيمة وكانت في سنة 1997 و \$ 25197021446.40 كأكبر قيمة وكانت في سنة 2008، بمتوسط \$ 14963656433.60 وانحراف معياري \$ 6262022490.15، وكما هو مبين من الشكل (2-5) الذي يوضح تطور صادرات السلع والخدمات في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أن صادرات السلع والخدمات في تونس كانت دون 10 مليار دولار أمريكي حتى سنة 2002، وابتداء من سنة 2003 شهدت ارتفاعا مستمر أين وصلت إلى أعلى مستوى لها في سنة 2008، لتشهد بعد ذلك تراجعا في سنة 2009، لتعرف في السنوات الأربعة الباقية شبه استقرار، وتراوحت نسبة نمو الصادرات التونسية خلال فترة الدراسة بين (-3.51%) كأقل نسبة نمو وكانت في سنة 2002 و 19.98% وكانت في سنة 2007، بمتوسط 6.66%.

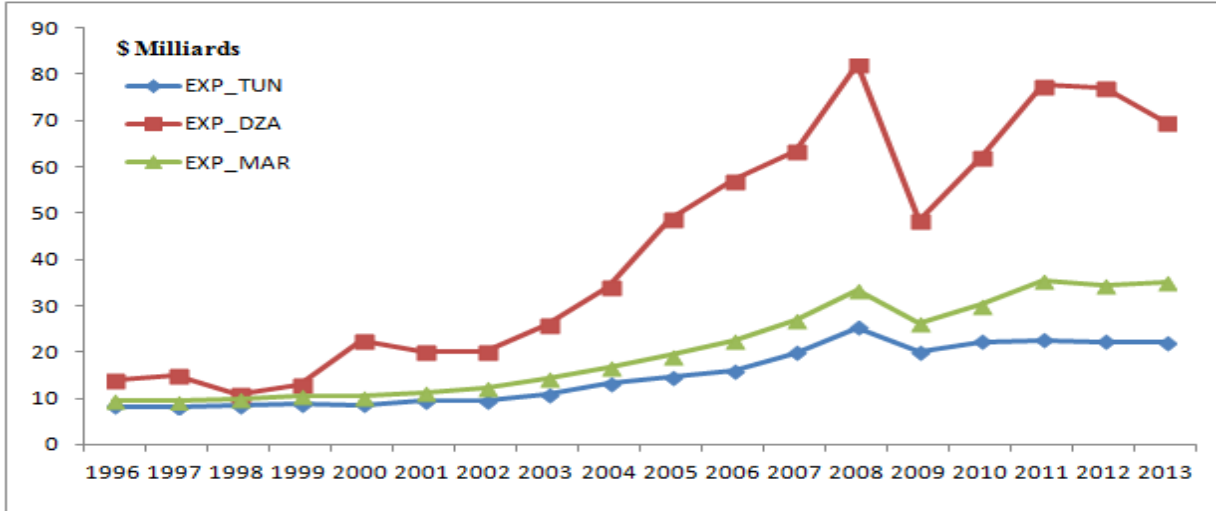
بالنسبة للجزائر : تراوحت صادرات السلع والخدمات بين 10880007586.39 \$ كأقل قيمة وكانت في سنة 1998 و 82034752286.99 \$ كأكبر قيمة وكانت في سنة 2008، بمتوسط 42332566589.07 \$ وانحراف معياري 25467852455.82 \$، وكما هو مبين من الشكل (2-5) الذي يوضح تطور صادرات السلع والخدمات في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أن الصادرات الجزائرية متذبذبة، ولم تتعد 20 مليار دولار في السنوات 1996-1999، لتشهد في 2000 ارتفاعا إلى أكثر من 22 مليار دولار أمريكي، لتراجع في سنتي 2001 و2002، لتسجل في الفترة أرقاما قياسية لها لتصل إلى أعلى مستوى لها سنة 2008، لتعرف انخفاضا كبيرا في سنة 2009 حيث بلغت 48533798747.15 \$ بعد أن كانت 82034752286.99 \$ في سنة 2008، ولتعود إلى التحسن في السنوات 2010-2013، وتراوحت نسبة نمو الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة بين (-5.70%) كأقل نسبة وسجلت في سنة 2013 و 7.50% كأعلى نسبة نمو وكانت في سنة 1996، وبمتوسط نمو 1.72%، وكان الصادرات في الجزائر أكبر مقارنة بالمغرب وتونس، ويعزى الارتفاع في الصادرات الجزائرية أساسا حسب التقارير الاقتصادية العربية الموحدة في فصلها الثامن التجارة الخارجية للدول العربية، للسنوات 2007-2014 التي يصدرها صندوق النقد العربي، إلى زيادة قيمة الصادرات النفطية جراء ارتفاع كميات النفط المصدرة منها والزيادة المطردة في الأسعار العالمية للنفط، وحسب نفس المصدر، يرجع تراجعها سنة 2009 وسنة 2013 إلى التراجع الملحوظ في نمو الاقتصاد العالمي عقب الأزمة المالية العالمية، الذي أدى انكماش في الطلب على النفط وتراجع أسعاره العالمية، وانخفاض مستويات إنتاجه، وانكماش الطلب في أسواق الشركاء الرئيسيين، خاصة دول الاتحاد الأوروبي وتواصل تأثير ضعف الأداء فيها.

بالنسبة للمغرب : تراوحت قيمة صادرات السلع والخدمات بين 9351317308.70 \$ كأقل قيمة وكانت في سنة 1997 و 35294626633.21 \$ كأكبر قيمة وكانت في سنة 2011، بمتوسط 20360607746.85 \$ وانحراف معياري 10098686889.85 \$، وكما هو مبين من الشكل (2-5) الذي يوضح تطور صادرات السلع والخدمات في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أنها في المغرب في زيادة مستمرة، حيث كانت أقل من 20 مليار دولار أمريكي حتى سنة 2005، لتتخطى هذا المستوى في باقي السنوات، مع تسجيلها لتراجع في سنوات في سنتي 2009 و2012، وتراوحت نسب نمو الصادرات المغربية خلال فترة الدراسة بين (-14.76%) كأقل نسبة نمو وكانت في سنة 2009 و 16.62% كأعلى نسبة نمو وسجلت في سنة 2010، وبمتوسط نمو قدره 6.04%، ويتبين من الشكل أن الصادرات المغربية أكبر من التونسية، فيما هي أقل من الجزائرية.

وللكشف عن مدى تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم صادرات السلع والخدمات بالنسبة للدول محل الدراسة، استخدمنا اختبار Levene، فوجدنا أن: $Levene(ddl1=2 ; ddl2=51)=37.250$ وبما أن نتيجة هذا الاختبار دالة إحصائيا لأن: $Sig=0.000 < \alpha=0.05$ فإن هذا يشير إلى عدم تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم صادرات السلع والخدمات بالنسبة للدول محل الدراسة.

وللكشف عن مدى تحقق فرضية تساوي متوسطات صادرات السلع والخدمات بالنسبة للدول محل الدراسة، نستخدم تحليل التباين الأحادي، حيث $F=14.369$ وهي دالة إحصائية كما يتضح من مستوى الدلالة المرافق $\text{Sig}=0.000 < \alpha=0.05$ ، وتؤكد هذه النتيجة وجود فروق في المتوسطات لقيم صادرات السلع والخدمات للدول محل الدراسة.

الشكل (2-5) : تطور صادرات السلع والخدمات في تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013



مُعد من بيانات الملحق رقم (5)

6. تطور واردات السلع والخدمات في تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013

الجدول رقم (2-6) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لواردات السلع والخدمات في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013.

N=18	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
IMP_TUN	8542223135.40	26563990883.08	16295216377.14	7203161863.87
IMP_DZA	10279999520.17	63641757928.85	29653340558.75	19649229291.96
IMP_MAR	10499317728.56	48695455465.47	25828684924.38	14973460841.21

مُعد من بيانات الملحق رقم (6)

تبين من بيانات الجدول رقم (2-6) أعلاه أنه :

بالنسبة لتونس : تراوحت قيمة واردات السلع والخدمات بين \$ 8542223135.40 كأقل قيمة وكانت في سنة 1996 و \$ 26563990883.08 كأكبر قيمة وكانت في سنة 2008، بمتوسط \$ 16295216377.14 وانحراف معياري \$ 7203161863.87، وكما هو مبين من الشكل (2-6) الذي يوضح تطور واردات السلع والخدمات في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أنّ الواردات في تونس في ارتفاع مستمر، باستثناء التراجع المسجل سنة 2009، وتمثل الواردات التونسية من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط 48.26% خلال فترة الدراسة، وتراوحت نسبة نمو الواردات سنوياً في تونس بين (-3.36) كأقل قيمة وكانت في سنة 1996 و

17.68% كأعلى نسبة وكانت في سنة 2006، وبمتوسط 6.87%، يظهر أنّ الواردات التونسية أقل من الواردات الجزائرية والمغربية.

بالنسبة للجزائر : تراوحت واردات السلع والخدمات بين \$ 10279999520.17 كأقل قيمة وكانت في سنة 1997 و \$ 63641757928.85 كأكبر قيمة وكانت في سنة 2013، بمتوسط \$ 29653340558.75 وانحراف معياري \$ 19649229291.96، وكما هو مبين من الشكل (2-6) الذي يوضح تطور واردات السلع والخدمات في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أنّ أداء الواردات الجزائرية يسجل ارتفاعاً مستمراً، وقد تضاعفت حوالي 6 مرات خلال فترة الدراسة، وتمثل الواردات من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط 25.80% خلال فترة الدراسة، وتراوحت نسبة نمو الواردات سنوياً في الجزائر بين (-13.3%) كأقل قيمة وكانت في سنة 1996 و 19.5% كأعلى نسبة وكانت في سنة 2002، وبمتوسط 5.47%، ويظهر من الشكل أنّ واردات الجزائر فاقت الواردات التونسية والمغربية، باستثناء بعض السنوات أين كانت قيمة واردات المغرب أكبر.

بالنسبة للمغرب : تراوحت قيمة واردات السلع والخدمات بين \$10499317728.56 كأقل قيمة وكانت في سنة 1997 و \$48695455465.47 كأكبر قيمة وكانت في سنة 2013، بمتوسط \$ 25828684924.38 وانحراف معياري \$ 14973460841.21، وكما هو مبين من الشكل (2-6) الذي يوضح تطور واردات السلع والخدمات في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أن الواردات المغربية في تزايد مستمر خاصة بعد سنة 2003 حيث عرفت قيمها ارتفاعاً كبيراً، ولكن في سنة 2009 شهدت تراجعاً، لتواصل الارتفاع في باقي السنوات، وتضاعفت حوالي 5 مرات، لتمثل في المتوسط كنسبة من إجمالي الناتج المحلي 37.5%، وتراوحت نسبة نمو الواردات سنوياً في المغرب بين (-8.36%) كأقل قيمة وكانت في سنة 1996 و 15.03% كأعلى نسبة وكانت في سنة 2002، وبمتوسط 6.15%.

ويعزى ارتفاع الواردات في دول الدراسة، حسب التقارير الاقتصادية العربية الموحدة في فصلها الثامن التجارة الخارجية للدول العربية، للسنوات 2007-2014 التي يصدرها صندوق النقد العربي، إلى :

- زيادة وتيرة النشاط الاقتصادي الذي نتج عنه ارتفاع مستويات الإنفاق العمومي.

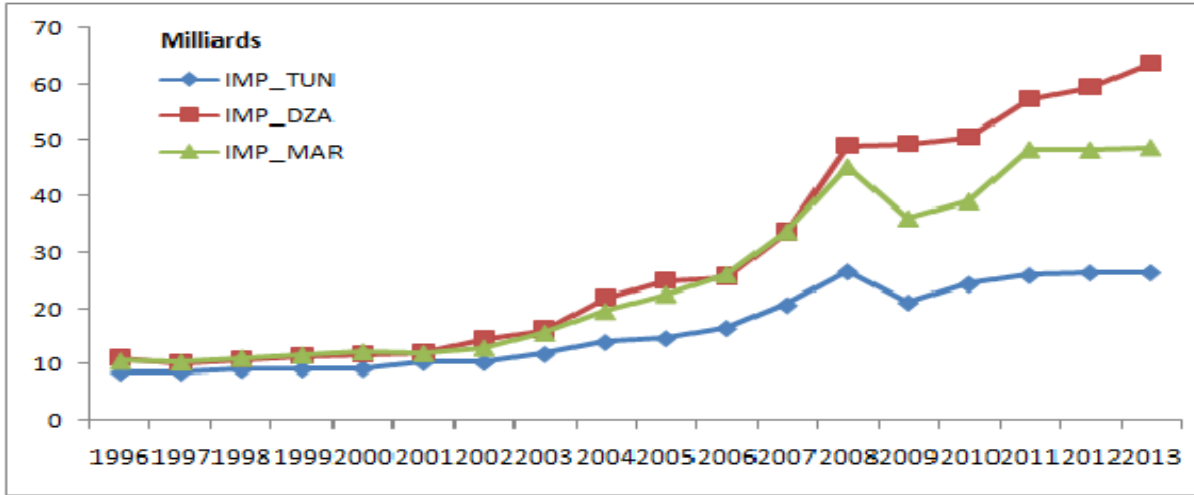
- وتراجع سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، مما أدى إلى ارتفاع أسعار تكاليف الاستيراد خاصة أسعار السلع الغذائية والسلع الوسيطة.

- ارتفاع أسعار النفط الخام بالنسبة للدول المستوردة بالنسبة لتونس والمغرب.

وللكشف عن مدى تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم الواردات بالنسبة للدول محل الدراسة، استخدمنا اختبار Levene، فوجدنا أن : $Levene(ddd1=2 ;ddd2=51)=13.749$ وبما أن نتيجة هذا الاختبار دالة إحصائياً لأن : $Sig=0.000 < \alpha=0.05$ فإن هذا يشير إلى عدم تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم الواردات بالنسبة للدول محل الدراسة.

وللكشف عن مدى تحقق فرضية تساوي متوسطات الواردات بالنسبة للدول محل الدراسة، نستخدم تحليل التباين الأحادي، حيث $F=3.859$ وهي غير دالة إحصائياً كما يتضح من مستوى الدلالة المرافق $Sig=0.027 > \alpha=0.05$ ، وتؤكد هذه النتيجة عدم وجود فروق في متوسطات قيم الواردات للدول محل الدراسة.

الشكل (2-6) : تطور واردات السلع والخدمات في تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013



مُعد من بيانات الملحق رقم (6)

7. تطور معدل الانفتاح التجاري في تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013

الجدول رقم (2-7) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي للانفتاح التجاري في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013.

الوحدة : نسبة مئوية

N=18	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
OP_TUN	77.91	115.40	92.77	11.34
OP_DZA	45.09	76.68	63.42	8.59
OP_MAR	48.66	88.35	68.23	12.39

مُعد من بيانات الملحق رقم (7)

تبين من بيانات الجدول رقم (2-7) أعلاه أنه :

بالنسبة لتونس : تراوح معدل الانفتاح التجاري بين 77.91% كأقل قيمة وكانت في سنة 1999 و 115.40% كأكبر قيمة وكانت في سنة 2008، بمتوسط 92.77% وانحراف معياري 11.34% ، وكما هو مبين من الشكل (2-7) الذي يوضح تطور معدل الانفتاح التجاري في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أن هذا المؤشر في تونس متذبذب، وقد عرف فترات تحسن وفترات تراجع، غير أنه لم ينزل عن مستوى 80%، إلا في سنتي 1998 و 1999 حيث سجل 79.97% و 77.90% على التوالي.

بالنسبة للجزائر : تراوح معدل الانفتاح التجاري بين 45.09% كأقل قيمة وكانت في سنة 1998 و 76.86% كأكبر قيمة وكانت في سنة 2008، بمتوسط 63.42% وانحراف معياري 8.59%، وكما هو مبين من الشكل (2-7) الذي يوضح تطور معدل الانفتاح التجاري في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أن معدل الانفتاح التجاري (نسبة التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي) في الجزائر متذبذب، وسجل في السنوات 1997 بنسبة 52.24% و 1998 بنسبة 45.09% مُتراجعا عما كان في سنة 1996 عند مستوى 53.7%، ليعود للارتفاع في الفترة 1999-2005 حيث بلغ في سنة 2005 71.27%، وليشهد في سنة 2006 ترجعاً بنسبة 0.55% مقارنة بالسنة التي سبقت، ليعود للتحسن في سنتي 2007 مسجلاً نسبة 71.93% و 2008 مسجلاً نسبة 76.68%، أما في السنوات 2009-2013 سجل تناقصاً مسمراً ليبلغ 63.42% في سنة 2013.

بالنسبة للمغرب : تراوح معدل الانفتاح التجاري بين 48.66% كأقل قيمة وكانت في سنة 1996 و 88.35% كأكبر قيمة وكانت في سنة 2008، بمتوسط 68.23% وانحراف معياري 12.39%، وكما هو مبين من الشكل (2-7) الذي يوضح تطور معدل الانفتاح التجاري في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أن هذا المؤشر في تزايد مستمر، إلا في سنة 2003 تراجع مقارنة بالسنة التي سبقتها، وكذلك في سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية، وفي سنة 2013 أيضاً.

ويعتبر إذا كانت نسبة التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي تفوق 45% فإن البلد منفتح على الأسواق العالمية²⁶، وعليه تُعتبر كل من تونس، الجزائر والمغرب بلدناً مُنفتحةً على الأسواق العالمية.

وقد حلت المغرب حسب مؤشر الأسواق المفتوحة في المرتبة 61 عالمياً من بين 75 دولة شملتها الدراسة، والخامسة عربياً في سنة 2013 وجاءت تونس بعدها في الرتبة 62 عالمياً والسادسة عربياً، أما الجزائر فحلت في المرتبة 72 عالمياً السابعة، وصنفت الدول الثلاثة ضمن الدول "تحت المتوسط"²⁷.

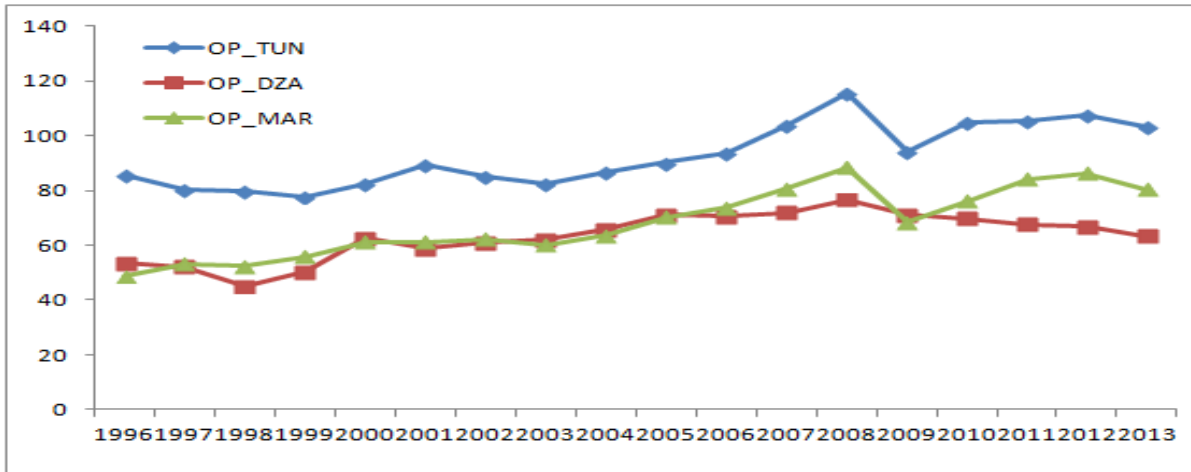
وللكشف عن مدى تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم معدل الانفتاح التجاري بالنسبة للدول محل الدراسة، استخدمنا اختبار Levene، فوجدنا أن : $Levene(ddl1=2 ; ddl2=51)=2.221$ وبما أن نتيجة هذا الاختبار غير دالة إحصائياً لأن : $Sig=0.119 > \alpha=0.05$ فإن هذا يشير إلى تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم معدل الانفتاح التجاري بالنسبة للدول محل الدراسة.

وللكشف عن مدى تحقق فرضية تساوي متوسطات معدل الانفتاح التجاري بالنسبة للدول محل الدراسة، نستخدم تحليل التباين الأحادي، حيث $F=37.621$ وهي دالة إحصائياً كما يتضح من مستوى الدلالة المرافق $Sig=0.000 < \alpha=0.05$ ، وتؤكد هذه النتيجة وجود فروق في متوسطات قيم معدل الانفتاح التجاري للدول محل الدراسة.

²⁶ - صولي مراد، **الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية- دراسة قياسية**، مجلة المستقبل العربي، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 417، بيروت، نوفمبر 2013، ص 67.

²⁷ - ICC, Open Markets Index Report, Second Edition, April 2013, page 17-18

الشكل (2-7) : تطور معدل الانفتاح التجاري في تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013



مُعد من بيانات الملحق رقم (7)

8. تطور إجمالي الادخار المحلي في تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013

الجدول رقم (2-8) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لإجمالي الادخار المحلي في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013.

الوحدة : دولار أمريكي

N=18	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
EPAR_TUN	4602857401.21	10269192530.62	6578351298.14	1912394809.71
EPAR_DZA	13112251902.84	98161426589.55	51568012371.32	32779471371.13
EPAR_MAR	7464615095.05	22875302951.10	14664770020.51	6014688062.50

مُعد من بيانات الملحق رقم (8)

تبين من بيانات الجدول رقم (2-8) أعلاه أنه :

بالنسبة لتونس : تراوح إجمالي الادخار المحلي بين \$4602857401.21 كأقل قيمة وكانت في سنة 1997 و \$10269192530.62 كأكبر قيمة وكانت في سنة 2008، بمتوسط \$6578351298.14 وانحراف معياري \$1912394809.71، وكما هو مبين من الشكل (2-8) الذي يوضح تطور إجمالي الادخار المحلي في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أن إجمالي الادخار المحلي التونسي ضعيف، حيث كان حتى سنة 2003 أقل أو يساوي أو أكبر بقليل من 5 مليار دولار أمريكي، وابتداء من سنة 2004 تجاوز هذا المستوى مع التزايد ليبلغ أعلى مستوى لمعد 10 مليار دولار أمريكي في سنة 2008، ليعود إلى الانخفاض في السنوات الباقية، ويشكل إجمالي الادخار المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي في تونس 20.67% في المتوسط.

بالنسبة للجزائر : تراوح إجمالي الادخار المحلي بين \$13112251902.84 كأقل قيمة وكانت في سنة 1998 و \$98161426589.55 كأكبر قيمة وكانت في سنة 2012، بمتوسط \$51568012371.32 وانحراف معياري \$32779471371.13، وكما هو مبين من الشكل (2-8) الذي يوضح تطور إجمالي الادخار المحلي في كل من

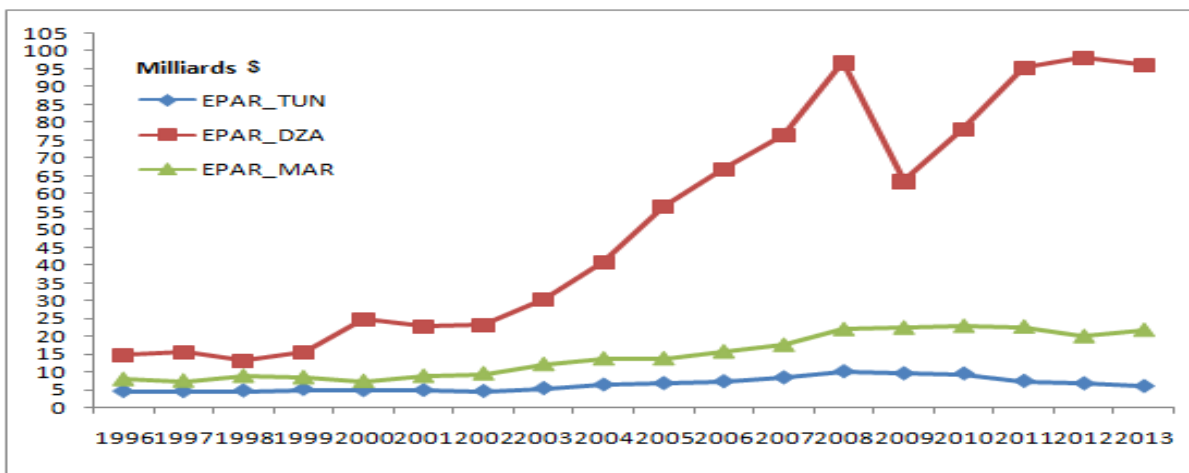
تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أن إجمالي الادخار المحلي في الفترة 1996-2002 تميّز بالتذبذب، وبداية من سنة 2003 سجل تزايداً مستمراً ومستويات قياسية حتى سنة 2008، ليعرف تراجعاً كبيراً في سنة 2009، ليعود إلى الارتفاع في السنوات الثلاثة التالية ليبلغ أعلى مستوى له في سنة 2012، لينخفض في سنة 2013، ويشكل إجمالي الادخار المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي في الجزائر 44.62% في المتوسط.

بالنسبة للمغرب : تراوح إجمالي الادخار المحلي بين \$7464615095.05 كأقل قيمة وكانت في سنة 2000 و \$22875302951.10 كأكبر قيمة وكانت في سنة 2010، بمتوسط \$14664770020.51 وانحراف معياري \$6014688062.50، وكما هو مبين من الشكل (2-8) الذي يوضح تطور إجمالي الادخار المحلي في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أنّ الادخار المحلي في المغرب كان في الفترة 1996-2002 أقل من 10 مليار دولار أمريكي، وبداية من سنة 2003 شهد تزايداً ليبلغ أعلى مستوى له في سنة 2010، ليسجل انخفاضاً في السنتين التاليتين، ليعود إلى الارتفاع في سنة 2013، ويشكل إجمالي الادخار المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي في المغرب 22.76% في المتوسط.

وللكشف عن مدى تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم إجمالي الادخار المحلي بالنسبة للدول محل الدراسة، استخدمنا اختبار Levene، فوجدنا أن : $Levene(ddl1=2; ddl2=51)=72.053$ وبما أنّ نتيجة هذا الاختبار دالة إحصائياً لأن : $Sig=0.000 < \alpha=0.05$ فإن هذا يشير إلى عدم تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم إجمالي الادخار المحلي بالنسبة للدول محل الدراسة.

وللكشف عن مدى تحقق فرضية تساوي متوسطات إجمالي الادخار المحلي بالنسبة للدول محل الدراسة، نستخدم تحليل التباين الأحادي، حيث $F=27.875$ وهي دالة إحصائياً كما يتضح من مستوى الدلالة المرافق $Sig=0.000 < \alpha=0.05$ ، وتؤكد هذه النتيجة وجود فروق في متوسطات قيم إجمالي الادخار المحلي للدول محل الدراسة.

الشكل (2-8) : تطور إجمالي الادخار المحلي في تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013



مُعد من بيانات الملحق رقم (8)

9. تطور معدل البطالة في تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013

الجدول رقم (2-9) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لمعدل البطالة في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 2013-1996.

الوحدة : نسبة مئوية

N=18	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
CHOM_TUN	12.40	18.30	14.59	1.69
CHOM_DZA	9.80	29.80	18.63	7.68
CHOM_MAR	8.90	13.90	10.73	1.56

مُعد من بيانات الملحق رقم (9)

تبين من بيانات الجدول رقم (2-9) أعلاه أنه :

بالنسبة لتونس : تراوح معدل البطالة بين 12.40 كأقل قيمة وكانت في سنة 2008 و 18.30 كأكبر قيمة وكانت في سنة 2011، بمتوسط 14.59 وانحراف معياري 1.69، وكما هو مبين من الشكل (2-9) الذي يوضح تطور معدل البطالة في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أنّ معدل البطالة في تونس متذبذب، ويميل في المجمل إلى الانخفاض حتى سنة 2008، وابتداء من سنة 2009 أصبح يميل إلى الارتفاع أين بلغ أعلى معدل له سنة 2011، ليعود إلى الانخفاض في سنتي 2012 و 2013.

بالنسبة للجزائر : تراوح معدل البطالة بين 9.80 كأقل قيمة وكانت في سنة 2013 و 29.80 كأكبر قيمة وكانت في سنة 2000، بمتوسط 18.63 وانحراف معياري 7.68، وكما هو مبين من الشكل (2-9) الذي يوضح تطور معدل البطالة في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أن معدل البطالة في الجزائر شهد تراجعاً كبيراً خاصة بعد سنة 2000 أين بلغ أعلى مستوى له، مع تسجيله ثبات في بعض السنوات،

بالنسبة للمغرب : تراوح معدل البطالة بين 8.90 كأقل قيمة وكانت في سنة 2011 و 13.90 كأكبر قيمة وكانت في سنة 1999، بمتوسط 10.73 وانحراف معياري 1.56، وكما هو مبين من الشكل (2-9) الذي يوضح تطور معدل البطالة في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أنّ معدل البطالة في المغرب يسجل منحى تنازلي باستثناء بعض السنوات أين كان يعرف ارتفاعاً، وهو أقل منه في كل من تونس والجزائر خلال كل الفترة.

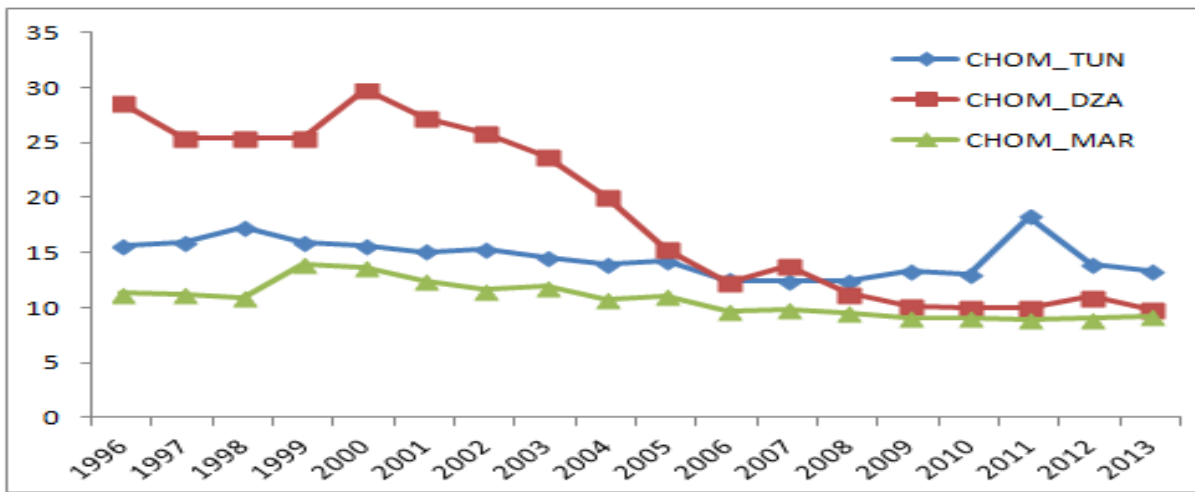
وتُعتبر معدلات البطالة في أغلب دول المنطقة العربية مُرتفعة مقارنةً بمناطق العالم الأخرى، فعلى سبيل المثال تشير إحصائيات منظمة العمل العالمية لسنة 2009، أنّ متوسط معدل البطالة في سنة 2008 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بلغ 9.5% مقابل 5.9% للعالم. وهو المعدل الأعلى ما بين مناطق العالم، وباستثناء دول مجلس التعاون الخليجي فإنّ معدل البطالة العربي يرتفع إلى 13%.²⁸

²⁸ - بلقاسم العباس، حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية، جسر التنمية سلسلة دورية يصدرها المعهد العربي للتخطيط، العدد 98، الكويت، ديسمبر 2010، ص2.

وللكشف عن مدى تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم معدلات البطالة بالنسبة للدول محل الدراسة، استخدمنا اختبار Levene، فوجدنا أن: $Levene(ddl1=2; ddl2=51)=85.102$ وبما أن نتيجة هذا الاختبار دالة إحصائية لأن: $Sig=0.000 < \alpha=0.05$ فإن هذا يشير إلى عدم تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم معدلات البطالة بالنسبة للدول محل الدراسة.

وللكشف عن مدى تحقق فرضية تساوي متوسطات معدلات البطالة بالنسبة للدول محل الدراسة، نستخدم تحليل التباين الأحادي، حيث $F=13.113$ وهي دالة إحصائية كما يتضح من مستوى الدلالة المرافق $Sig=0.000 < \alpha=0.05$ ، وتؤكد هذه النتيجة وجود فروق في متوسطات قيم معدلات البطالة للدول محل الدراسة.

الشكل (2-9): تطور معدل البطالة في تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013



مُعد من بيانات الملحق رقم (9)

10. تطور تعداد السكان في تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013

الجدول رقم (2-10) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لتعداد السكان في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013.

الوحدة : نسمة

N=18	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
POP_TUN	9089300.00	10886500.00	9991833.33	548458.67
POP_DZA	29411839.00	38186135.00	33347241.72	2657848.59
POP_MAR	27556892.00	33452686.00	30349300.83	1763143.65

مُعد من بيانات الملحق رقم (10)

تبين من بيانات الجدول رقم (2-10) أعلاه أنه :

بالنسبة لتونس : تراوح تعداد السكان بين 9089300 كأقل قيمة وكانت في سنة 1996 و 10886500 كأكبر قيمة وكانت في سنة 2013، بمتوسط 9991833.33 وانحراف معياري 548458.67، وكما هو مبين من الشكل

(2-10) الذي يوضح تطور تعداد السكان في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أنّ تعداد السكان في تونس مُتزايد ولكن ببطء، حيث كان متوسط تزايد السكان في تونس خلال هذه الفترة مُقدر بـ 1.08%.

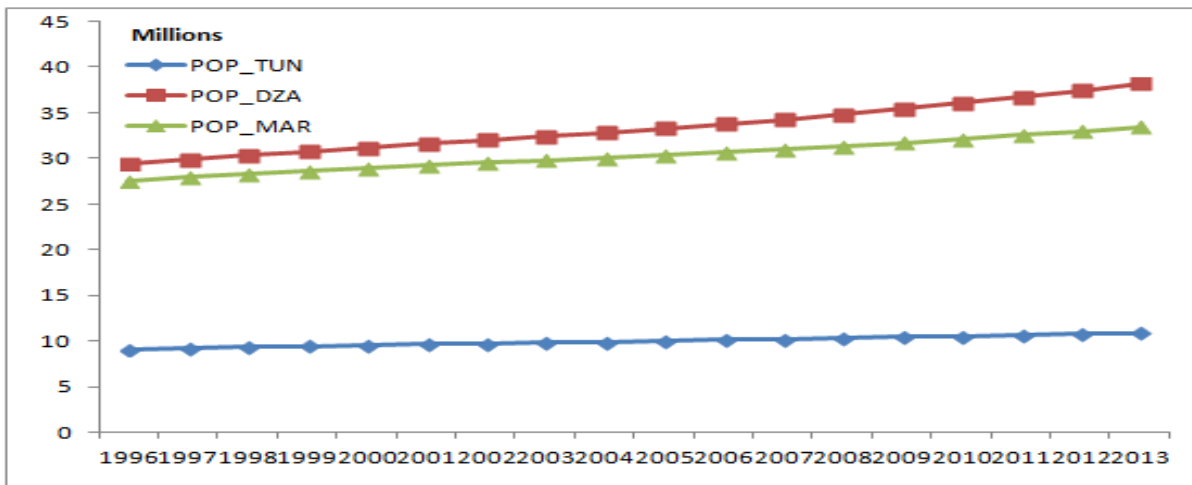
بالنسبة للجزائر : تراوح تعداد السكان بين 29411839 كأقل قيمة وكانت في سنة 1996 و 38186135 كأكبر قيمة وكانت في سنة 2013، بمتوسط 33347241.72 وانحراف معياري 2657848.59، وكما هو مبين من الشكل (2-10) الذي يوضح تطور تعداد السكان في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أنّ تعداد السكان في الجزائر في تزايد مستمر، وبلغت نسبة الزيادة سنوياً في المتوسط 1.55%.

بالنسبة للمغرب : تراوح تعداد السكان بين 27556892 كأقل قيمة وكانت في سنة 1996 و 33452686 كأكبر قيمة وكانت في سنة 2013، بمتوسط 30349300.83 وانحراف معياري 1763143.65، وكما هو مبين من الشكل (2-10) الذي يوضح تطور تعداد السكان في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أنّ تعداد السكان في المغرب في تزايد مستمر، حيث بلغ متوسط نسبة الزيادة سنوياً خلال فترة الدراسة 1.16%.

وللكشف عن مدى تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم تعداد السكان بالنسبة للدول محل الدراسة، استخدمنا اختبار Levene، فوجدنا أن : $F=14.408$ (Levene(ddl1=2 ;ddl2=51) وبما أنّ نتيجة هذا الاختبار دالة إحصائية لأن : $\alpha=0.05 < \text{Sig}=0.000$ فإن هذا يشير إلى عدم تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم تعداد السكان بالنسبة للدول محل الدراسة.

وللكشف عن مدى تحقق فرضية تساوي متوسطات تعداد السكان بالنسبة للدول محل الدراسة، نستخدم تحليل التباين الأحادي، حيث $F=832.566$ وهي دالة إحصائية كما يتضح من مستوى الدلالة المرافق $\alpha=0.05 < \text{Sig}=0.000$ ، وتؤكد هذه النتيجة وجود فروق في متوسطات تعداد السكان للدول محل الدراسة.

الشكل (2-10) : تطور تعداد السكان في تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013



مُعد من بيانات الملحق رقم (10)

11. تطور سعر الصرف الرسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة) في تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013

الجدول رقم (2-11) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لسعر الصرف في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013.

الوحدة : عملة محلية/دولار أمريكي

N=18	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
TCH_TUN	0.97	1.62	1.32	0.16
TCH_DZA	54.75	79.68	70.89	7.54
TCH_MAR	7.75	11.30	9.12	1.04

مُعد من بيانات الملحق رقم (11)

تبين من بيانات الجدول رقم (2-11) أعلاه أنه :

بالنسبة لتونس : تراوح سعر الصرف الرسمي بين 0.97 كأقل قيمة وكانت في سنة 1996 و 1.62 كأكبر قيمة وكانت في سنة 2013، بمتوسط 1.32 وانحراف معياري 0.16، وكما هو مبين من الشكل (2-11) الذي يوضح تطور سعر الصرف الرسمي في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أنّ سعر الصرف الرسمي في تونس متذبذب، وفي المجمل تراجع سعر الصرف الرسمي التونسي مقابل الدولار الأمريكي مقارنة بسنة 1996. ففي سنة 2013، انخفض الدينار التونسي في المعدل بـ 4.4% مقابل الدولار الأمريكي، وبـ 4.2% اتجاه الأورو، وقد نتج هذا التطور عن الارتفاع الهام للدولار مقابل أهم العملات.²⁹

بالنسبة للجزائر : تراوح سعر الصرف الرسمي بين 54.75 كأقل قيمة وكانت في سنة 1996 و 79.68 كأكبر قيمة وكانت في سنة 2002، بمتوسط 70.89 وانحراف معياري 7.54، وكما هو مبين من الشكل (2-11) الذي يوضح تطور سعر الصرف الرسمي في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أنّ سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري سجل انخفاضاً مستمراً مقابل الدولار الأمريكي في الفترة 1996-2002، وذلك بسبب الإجراءات المتعلقة ببرنامج التعديل الهيكلي، الذي الهدف منه إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف³⁰، وفي الفترة 2003-2008 شهد سعر صرف الدينار الجزائري تحسناً مقابل الدولار الأمريكي باستثناء سنة 2005 أين عرف انخفاضاً بالمقارنة بسنة 2004، وفي الفترة 2009-2013 عاد الدينار الجزائري إلى الانخفاض مقابل الدولار الأمريكي، باستثناء سنة 2011 سجل تحسناً بالمقارنة بسنة 2010.

بالنسبة للمغرب : تراوح سعر الصرف الرسمي بين 7.75 كأقل قيمة وكانت في سنة 2008 و 11.30 كأكبر قيمة وكانت في سنة 2001، بمتوسط 9.12 وانحراف معياري 1.04، وكما هو مبين من الشكل (2-11) الذي يوضح تطور سعر الصرف الرسمي في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أنّ سعر الصرف الرسمي في

²⁹ - البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي، 2014، ص 89.

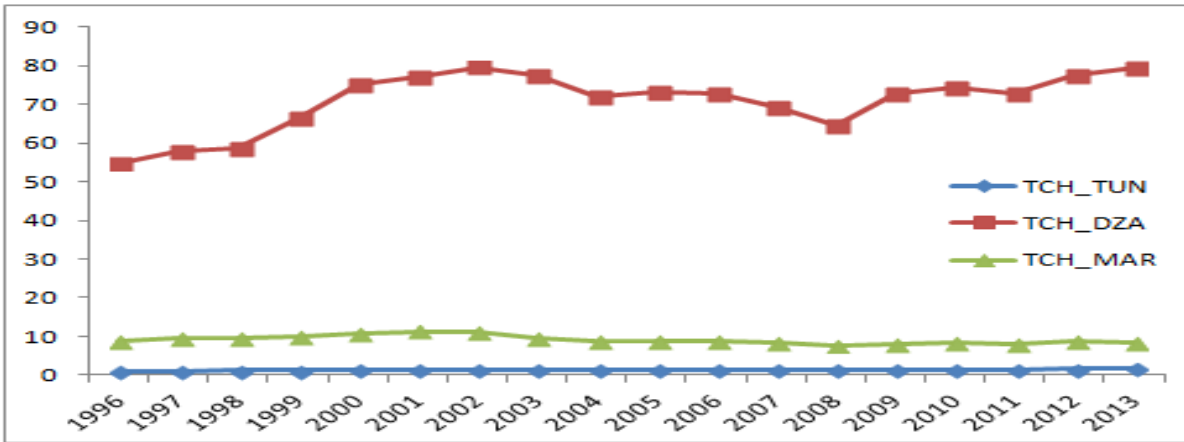
³⁰ - درقال يمينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العرب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 141.

المغرب سجل انخفاضاً في الفترة 1996-2001، أما في الفترة 2002-2008 شهد تحسناً، وبعدها سجل انخفاضاً في السنوات 2009، 2010 و 2013، وارتفاعاً في سنة 2011.

وللكشف عن مدى تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم سعر الصرف الرسمي بالنسبة للدول محل الدراسة، استخدمنا اختبار Levene، فوجدنا أن: $Levene(ddl1=2 ; ddl2=51) = 28.090$ ، وبما أن نتيجة هذا الاختبار دالة إحصائياً لأن: $Sig=0.000 < \alpha=0.05$ فإن هذا يُشير إلى عدم تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم سعر الصرف الرسمي بالنسبة للدول محل الدراسة.

وللكشف عن مدى تحقق فرضية تساوي متوسطات سعر الصرف الرسمي بالنسبة للدول محل الدراسة، نستخدم تحليل التباين الأحادي، حيث $F=1352.542$ وهي دالة إحصائياً كما يتضح من مستوى الدلالة المرافق $Sig=0.000 < \alpha=0.05$ ، وتؤكد هذه النتيجة وجود فروق في متوسطات سعر الصرف الرسمي للدول محل الدراسة.

الشكل (2-11): تطور سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة) في تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013



مُعد من بيانات الملحق رقم (11)

12. تطور معدل التضخم في تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013

الجدول رقم (2-12) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لمعدل التضخم في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013.

الوحدة : نسبة مئوية

N=18	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
TINF_TUN	1.98	5.80	3.58	1.05
TINF_DZA	0.34	18.68	4.71	3.99
TINF_MAR	0.62	3.71	1.75	0.97

مُعد من بيانات الملحق رقم (12)

تبين من بيانات الجدول رقم (2-12) أعلاه أنه :

بالنسبة لتونس : تراوح معدل التضخم بين 1.98 كأقل قيمة وكانت في سنة 2001 و 5.80 كأكبر قيمة وكانت في سنة 2013، بمتوسط 3.58 وانحراف معياري 1.05، وكما هو مبين من الشكل (2-12) الذي يوضح تطور معدل التضخم في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أنّ معدل التضخم في تونس متذبذب، حيث سجل انخفاضاً في الفترة 1996-2001، باستثناء سنة 2000 أين سجل ارتفاعاً مقارنةً بسنة 1999، وبعد ذلك تميز بالصعود في الاتجاه العام وخاصة بعد سنة 2005 ليلبغ إلى أعلى مستوى له في السنة الأخيرة.

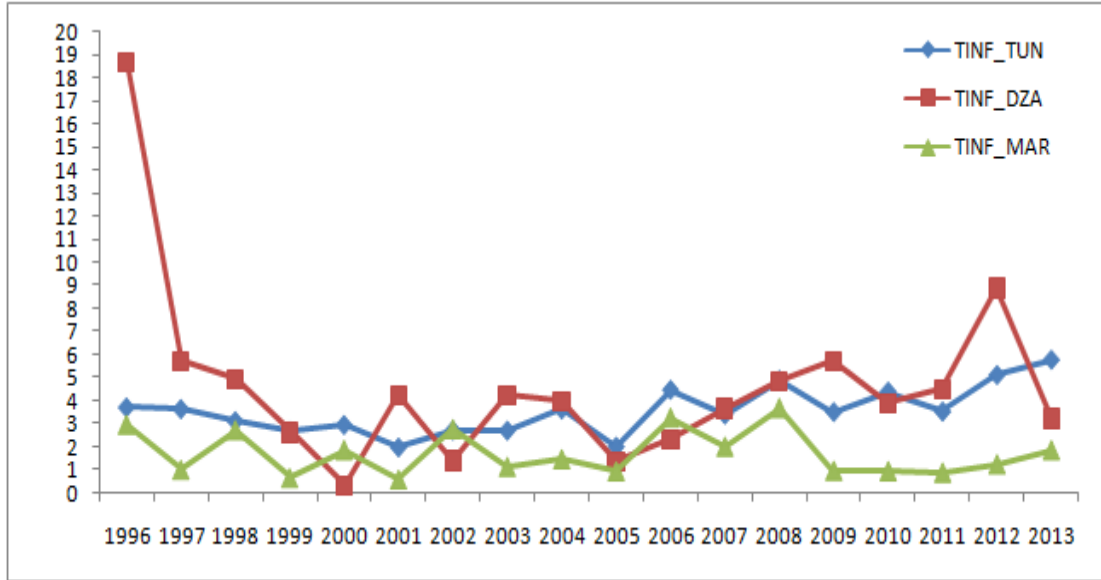
بالنسبة للجزائر : تراوح معدل التضخم بين 0.34 كأقل قيمة وكانت في سنة 2000 و 18.68 كأكبر قيمة وكانت في سنة 1996، بمتوسط 4.71 وانحراف معياري 3.99، وكما هو مبين من الشكل (2-12) الذي يوضح تطور معدل التضخم في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أنّ معدل التضخم في الجزائر متذبذب، حيث شهد انخفاضاً كبيراً في السنوات 1996-2000، من أعلى قيمة له إلى أدنى قيمة له، وفي السنوات 2001-2015 تراوح بين الارتفاع والانخفاض، ليعرف في السنوات 2006-2009 ارتفاعاً مستمراً، وفي سنة 2010 شهد تراجعاً، ليعود إلى الارتفاع في سنتي 2011 و 2012، ليعود في سنة 2013 إلى التراجع.

بالنسبة للمغرب : تراوح معدل التضخم بين 0.62 كأقل قيمة وكانت في سنة 2001 و 3.71 كأكبر قيمة وكانت في سنة 2008، بمتوسط 1.75 وانحراف معياري 0.97، وكما هو مبين من الشكل (2-12) الذي يوضح تطور معدل التضخم في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أنّ معدل التضخم في المغرب متذبذب، ويسجل مستويات أقل له مقارنةً بتونس والجزائر، باستثناء السنوات 2000، 2002 و 2006 أين كان في المغرب أعلى منه في الجزائر.

وللكشف عن مدى تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم معدل التضخم بالنسبة للدول محل الدراسة، استخدمنا اختبار Levene، فوجدنا أن : $Levene(ddl1=2 ; ddl2=51)= 3.597$ وبما أنّ نتيجة هذا الاختبار غير دالة إحصائياً لأنّ : $\alpha=0.05 > Sig=0.035$ فإنّ هذا يشير إلى تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم معدل التضخم بالنسبة للدول محل الدراسة.

وللكشف عن مدى تحقق فرضية تساوي متوسطات معدل التضخم بالنسبة للدول محل الدراسة، نستخدم تحليل التباين الأحادي، حيث $F=6.705$ وهي دالة إحصائياً كما يتضح من مستوى الدلالة المرافق $\text{Sig}=0.003 < \alpha=0.05$ ، وتؤكد هذه النتيجة وجود فروق في متوسطات معدل التضخم للدول محل الدراسة.

الشكل (2-12) : تطور معدل التضخم في تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013



مُعد من بيانات الملحق رقم (12)

13. تطور الكتلة النقدية (نقود وأشباه نقود (م)) في تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013

الجدول رقم (2-13) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي للكتلة النقدية في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013.

الوحدة : دولار أمريكي

N=18	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
M2_TUN	9086285474.58	31383685936.52	18650117122.05	8404208622.39
M2_DZA	15493452536.06	131793394363.72	62000970297.73	41001917905.96
M2_MAR	22806658080.16	116655240734.19	61051856920.43	35597704497.24

مُعد من بيانات الملحق رقم (13)

تبين من بيانات الجدول رقم (2-13) أعلاه أنه :

بالنسبة لتونس : تراوحت الكتلة النقدية بين 9086285474.58 كأقل قيمة وكانت في سنة 1996 و 31383685936.52 كأكبر قيمة وكانت في سنة 2011، بمتوسط 18650117122.05 وانحراف معياري 8404208622.39، وكما هو مبين من الشكل (2-13) الذي يوضح تطور الكتلة النقدية في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أنّ الكتلة النقدية في تونس سجلت تطوراً كبيراً، حيث تضاعفت حوالي أربع مرات، وكان متوسط نمو الكتلة النقدية في فترة الدراسة 11.04%، كما أنّها تمثل من الناتج المحلي الإجمالي نسبة 54.99% كمتوسط خلال نفس الفترة.

بالنسبة للجزائر : تراوحت الكتلة النقدية بين 15493452536.06 كأقل قيمة وكانت في سنة 1996 و131793394363.72 كأكبر قيمة وكانت في سنة 2013، بمتوسط 62000970297.73 وانحراف معياري 41001917905.96، وكما هو مبين من الشكل (2-13) الذي يوضح تطور الكتلة النقدية في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أنّ الكتلة النقدية في الجزائر شهدت تزايداً كبيراً خاصة بعد 2001 أين بلغت أعلى نسبة نمو منذ الاستقلال بـ 47.23%، في حين بلغت 14.13% في سنة 2000. ويرجع ذلك إلى الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، بالإضافة إلى البدء في برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أبريل من سنة 2001³¹. وكان متوسط نمو الكتلة النقدية M2 خلال فترة الدراسة 16.17%، وكان متوسط الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي خلال نفس الفترة في حدود 53.38%.

بالنسبة للمغرب : تراوحت الكتلة النقدية بين 22806658080.16 كأقل قيمة وكانت في سنة 1996 و116655240734.19 كأكبر قيمة وكانت في سنة 2013، بمتوسط 61051856920.43 وانحراف معياري 35597704497.24، وكما هو مبين من الشكل (2-13) الذي يوضح تطور الكتلة النقدية في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أنّ الكتلة النقدية في المغرب تسجل تطوراً مستمراً، حيث حققت أعلى نسبة نمو بـ 18.88 في سنة 2006، وبلغت في المتوسط 9.75%، وتمثل الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي في المتوسط نسبة 88.53%.

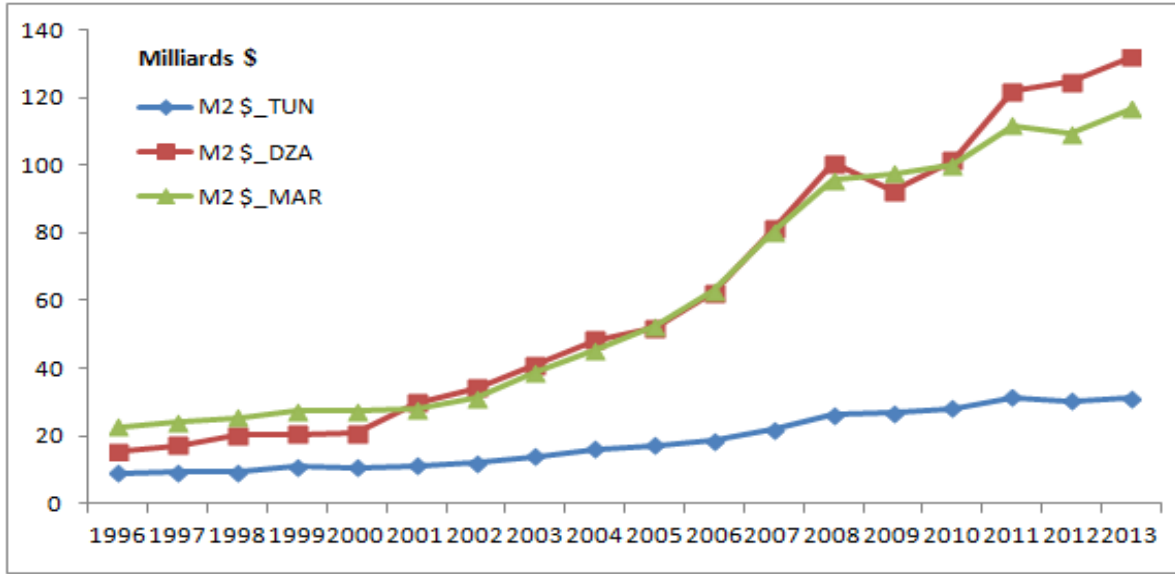
وللكشف عن مدى تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم الكتلة النقدية بالنسبة للدول محل الدراسة، استخدمنا اختبار Levene، فوجدنا أن: $F=23.185$ ($ddl1=2$; $ddl2=51$)، وبما أنّ نتيجة هذا الاختبار دالة إحصائياً لأنّ: $Sig=0.000 < \alpha=0.05$ فإنّ هذا يشير إلى عدم تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم الكتلة النقدية بالنسبة للدول محل الدراسة.

وللكشف عن مدى تحقق فرضية تساوي متوسطات الكتلة النقدية بالنسبة للدول محل الدراسة، نستخدم تحليل التباين الأحادي، حيث $F=10.965$ وهي دالة إحصائياً كما يتضح من مستوى الدلالة المرافق $Sig=0.000 < \alpha=0.05$ ، وتؤكد هذه النتيجة وجود فروق في متوسطات الكتلة النقدية للدول محل الدراسة.

³¹- بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، ص 3.

[40](https://www.google.dz/search?site=&source=hp&q=%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%A9+%D9%81%D9%8A+%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1+%D8%A8%D9%8A%D9%86+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D8%A7%D8%A1+%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9&oq=%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%A9+%D9%81%D9%8A+%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1+%D8%A8%D9%8A%D9%86+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D8%A7%D8%A1+%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9&gs_l=hp.3..35i39j0.2136.2136.0.12052.2.2.0.0.0.329.519.0j1j0j1.2.0...0...1c.1.64.hp..0.1.188.0.kNh09QWctwl. 22:25, 13/05/2016.</p>
</div>
<div data-bbox=)

الشكل (2-13) : تطور الكتلة النقدية (نقود وأشباه نقود (م)) في تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013



مُعد من بيانات الملحق رقم (13)

14. تطور الاستثمار المحلي في تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013

الجدول رقم (2-14) : يوضح نتائج الإحصاء الوصفي للاستثمار المحلي في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013.

الوحدة : دولار أمريكي

N=18	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
INV_TUN	4543147729.61	10858977225.09	7498351202.34	2232450856.27
INV_DZA	11057583520.01	71040479586.33	31504054530.09	22046636919.67
INV_MAR	8205416185.58	31345263182.96	18234184500.07	9092392659.83

مُعد من بيانات الملحق رقم (14)

تبين من بيانات الجدول رقم (2-14) أعلاه أنه :

بالنسبة لتونس : تراوح الاستثمار المحلي بين \$4543147729.61 كأقل قيمة وكانت في سنة 1996 و\$10858977225.09 كأكبر قيمة وكانت في سنة 2010، بمتوسط \$7498351202.34 وانحراف معياري \$2232450856.27، وكما هو مبين من الشكل (2-14) الذي يوضح تطور الاستثمار المحلي في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أنّ الاستثمار المحلي بالأسعار الجارية التونسي سجل ارتفاعاً خلال السنوات 1996-1999، 2001-2004، 2006-2008 وسنة 2010، في حين انخفض في السنوات 2000، 2005، 2009، 2011-2013، وبلغ متوسط الاستثمار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة 23.23% وكان محصوراً بين 20.24% كأقل نسبة مسجلة في سنة 2013 و 25.32% كأعلى نسبة محققة في سنة 2001.

وقد سجل نمو الإنفاق الاستثماري بالأسعار الجارية انكماشاً في سنة 2013، 2011 و 2009 بـ (-4.3%)، (-) 4.08% و (-7.4%) على التوالي، في حين كان في سنتي 2010 و 2008 يبلغ 8% و 24.1% على التوالي، وتتلخص أسباب هذا الانكماش نتيجة انخفاض الإنفاق الحكومي على المشروعات الاستثمارية، وتراجع تدفق الاستثمارات الخاصة بسبب الأوضاع الداخلية التي شهدتها تونس، وجراء آثار الأزمة المالية العالمية.³²

بالنسبة للجزائر: تراوح الاستثمار المحلي بين \$11057583520.01 كأقل قيمة وكانت في سنة 1997 و \$71040479586.33 كأكبر قيمة وكانت في سنة 2013، بمتوسط \$31504054530.09 وانحراف معياري \$22046636919.67، وكما هو مبين من الشكل (2-14) الذي يوضح الاستثمار المحلي النقدي في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أنّ الاستثمار المحلي بالأسعار الجارية في الجزائر سجل تطوراً كبيراً خاصة بعد سنة 2001، وقد تضاعف حوالي 6 مرات خلال 18 سنة، وشكل إلى الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 27.05% كمتوسط لفترة الدراسة، والذي كان محصوراً بين 20.68% كأقل نسبة في سنة 2000 و 38.24% كأكبر نسبة في سنة 2009. ويرجع ذلك إلى ارتفاع الاستثمار الحكومي في قطاع البناء والتشييد، وزيادة الاستثمار في القطاع غير النفطي³³، وزيادة الإنفاق الاستثماري الذي صاحب ارتفاع عوائد النفط، وتسجيلها فوائض ومعدلات ادخار محلي مرتفعة.³⁴

بالنسبة للمغرب: تراوح الاستثمار المحلي بين \$8205416185.58 كأقل قيمة وكانت في سنة 1997 و \$31345263182.96 كأكبر قيمة وكانت في سنة 2013، بمتوسط \$18234184500.07 وانحراف معياري \$9092392659.83، وكما هو مبين من الشكل (2-14) الذي يوضح تطور الاستثمار المحلي في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أنّ الاستثمار المحلي بالأسعار الجارية في المغرب سجل ارتفاعاً كبيراً خاصة بعد سنة 2002، حيث تضاعف حوالي 4 مرات، ويمثل إلى الناتج المحلي الإجمالي 20.72% كأقل قيمة في سنة 1996 و 33.02% في سن 2008، بمتوسط 27.35%.

وللكشف عن مدى تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم الاستثمار المحلي بالنسبة للدول محل الدراسة، استخدمنا اختبار Levene، فوجدنا أن: $41.979 = \text{Levene}(\text{ddl1}=2; \text{ddl2}=51)$ وبما أنّ نتيجة هذا الاختبار دالة إحصائياً لأنّ: $\text{Sig}=0.000 < \alpha=0.05$ فإنّ هذا يشير إلى عدم تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم الاستثمار المحلي بالنسبة للدول محل الدراسة.

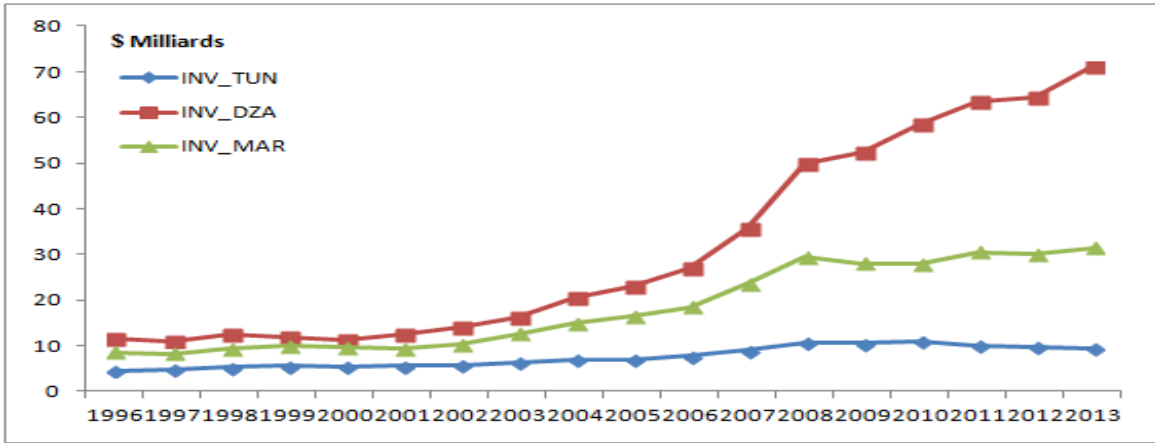
وللكشف عن مدى تحقق فرضية تساوي متوسطات الاستثمار المحلي بالنسبة للدول محل الدراسة، نستخدم تحليل التباين الأحادي، حيث $F=13.611$ وهي دالة إحصائياً كما يتضح من مستوى الدلالة المرافق $\text{Sig}=0.000 < \alpha=0.05$ ، وتؤكد هذه النتيجة وجود فروق في متوسطات الاستثمار المحلي للدول محل الدراسة.

³² - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني- التطورات الاقتصادية والاجتماعية، تقرير 2009، ص 24، تقرير 2010، ص 28، تقرير 2011، ص 28، تقرير 2012، ص 29-30، تقرير 2014، ص 31-32.

³³ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني- التطورات الاقتصادية والاجتماعية، تقرير 2007، ص 24-25.

³⁴ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني- التطورات الاقتصادية والاجتماعية، تقرير 2009، ص 24.

الشكل (2-14): تطور الاستثمار المحلي في تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013



مُعد من بيانات الملحق رقم (14)

15. تطور إجمالي رصيد الدين الخارجي في تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013

الجدول رقم (2-15) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لرصيد الدين الخارجي في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013.

الوحدة: دولار أمريكي

N=18	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
DEX_TUN	10845589000.00	25826985000.00	17803674833.33	5155125826.52
DEX_DZA	5231264000.00	33653884000.00	17097251722.22	10669552888.37
DEX_MAR	16297465000.00	39261043000.00	23242475444.44	6108321977.73

مُعد من بيانات الملحق رقم (15)

تبين من بيانات الجدول رقم (2-15) أعلاه أنه:

بالنسبة لتونس: تراوح إجمالي رصيد الدين الخارجي بين \$10845589000 كأقل قيمة وكانت في سنة 1998 و \$25826985000 كأكبر قيمة وكانت في سنة 2013، بمتوسط \$17803674833.33 وانحراف معياري \$5155125826.52، وكما هو مبين من الشكل (2-15) الذي يوضح تطور إجمالي رصيد الدين الخارجي في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أنّ إجمالي رصيد الدين الخارجي في تونس سجل ارتفاعاً كبيراً، حيث نما في المتوسط بنسبة 5.22% خلال فترة الدراسة.

وتعود الزيادة الكبيرة لحجم الدين الخارجي في معظم الدول العربية، ومنها تونس، في السنوات الخمسة بعد بداية الأزمة المالية العالمية في 2008، إلى عدة عوامل أهمها، تداعيات الأزمة المالية العالمية³⁵، ولجوء هذه الدول إلى

³⁵ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل التاسع- موازين المدفوعات والدين الخارجي وسعر الصرف، تقرير 2010، ص 193.

الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي المتزايد، وإلى تغيُّر سعر صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار الأمريكي.³⁶

بالنسبة للجزائر : تراوح إجمالي رصيد الدين الخارجي بين \$5231264000 كأقل قيمة وكانت في سنة 2013 و \$33653884000 كأكبر قيمة وكانت في سنة 1996، بمتوسط \$17097251722.22 وانحراف معياري \$10669552888.37، وكما هو مبين من الشكل (2-15) الذي يوضح تطور إجمالي رصيد الدين الخارجي في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أنّ إجمالي رصيد الدين الخارجي في الجزائر انخفض انخفاضاً كبيراً .

بالنسبة للمغرب : تراوح إجمالي رصيد الدين الخارجي بين \$16297465000 كأقل قيمة وكانت في سنة 2005 و \$39261043000 كأكبر قيمة وكانت في سنة 2013، بمتوسط \$23242475444.44 وانحراف معياري \$6108321977.73، وكما هو مبين من الشكل (2-15) الذي يوضح تطور إجمالي رصيد الدين الخارجي في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أنّ إجمالي رصيد الدين الخارجي في المغرب كان يسجل انخفاضاً في السنوات 1996-2005 من 24.23 مليار دولار أمريكي إلى 16.3 مليار دولار أمريكي، وبعدها عرف ارتفاعاً كبيراً ليقفز من 17.95 مليار دولار أمريكي سنة 2006 إلى 39.26 مليار دولار أمريكي سنة 2013، وذلك بسبب مستوى عجز الميزانية ما يفرض على الخزينة الاقتراض المتزايد.³⁷

وبغرض استكشاف أوضاع المديونية الخارجية في الدول محل الدراسة، فقد تم احتساب مؤشر الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس عبء المديونية الخارجية على اعتبار أنّ هذه النسبة تدل على قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين العام الخارجي وإمكانية استمراريته في القيام بذلك. كما تم احتساب مؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، والذي يقيس عبء المديونية الخارجية بدلالة قدرة الاقتصاد على تغطية خدمة المديونية الخارجية بعائدات صادراته.³⁸

وفيما يتعلق بمؤشر الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لتونس فقد تراوح بين %47.66 كأقل نسبة التي سجلت في سنة 2008 و %67.01 كأعلى نسبة التي سجلت في سنة 2003، بمتوسط %55.28، وعليه فإنّ عبء المديونية التونسية مرتفعاً. وبالنسبة للجزائر فقد تراوح بين %2.49 كأقل نسبة التي سجلت في سنة 2013 و %71.69 كأعلى نسبة التي سجلت في سنة 1996، بمتوسط %27.52، ومنه يتضح أنّ عبء المديونية الخارجية في الجزائر كان مرتفعاً في السنوات 1996-1999، وفي السنوات 2000-2005 كان معتدلاً نسبياً، وفي باقي السنوات كان منخفضاً. أمّا بالنسبة للمغرب فقد تراوح بين %23.58 كأقل نسبة التي سجلت في سنة 2008 و %63.07 كأعلى نسبة التي سجلت في سنة 1997، بمتوسط %40.15، ومنه فإنّ عبء الدين العام الخارجي المغربي كان مرتفعاً في السنوات 1996-2001، ليصبح معتدلاً نسبياً في باقي السنوات.

³⁶ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل التاسع- موازين المدفوعات والدين الخارجي وسعر الصرف، تقرير 2014، ص 200.

³⁷ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي، المغرب، 2013، ص 32.

³⁸ - صندوق النقد العربي نفس المرجع، ص 203.

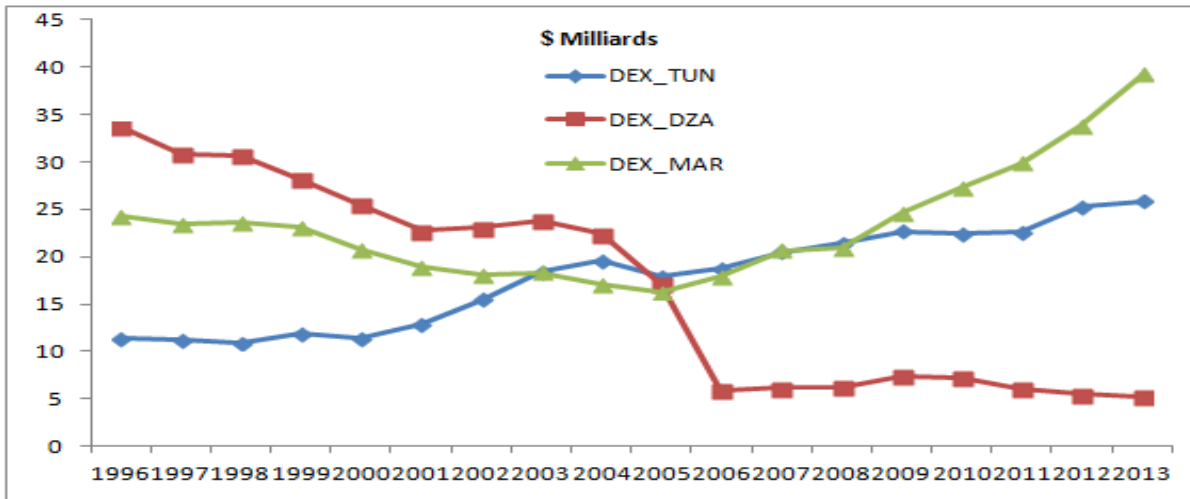
فهذا يعبر عن مدى اعتماد كل من تونس، المغرب والجزائر_ قبل أن تتحسن الوضعية المالية فيها_ على مصادر التمويل الخارجية، وبخاصة القروض منها، لعلاج مشاكلها الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى يدلنا على حجم التسرب الحاصل في ناتجها المحلي إلى الدول المقرضة.³⁹

وأما فيما يتعلق بمؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات فقد كان في تونس متراوحاً بين أقل وأعلى نسبتين 8% و 22.48% وسُجلتا في سنتي 2008 و 2000 على التوالي، بمتوسط 14.53%. وفي الجزائر تراوح بين أدنى نسبة 0.76% في سنة 2013 و أعلى نسبة 47.16% في سنة 1998، بمتوسط 16.01%. أما بالنسبة للمغرب فقد تراوح بين 9.16% كأقل نسبة مُسجلة في سنة 2011 و 35.95% كأكبر نسبة مُسجلة في سنة 1996، وبمتوسط 20.74%. ويعكس هذا المؤشر دلتان مهمتان الآ وهما زيادة ثقل عبء المديونية الخارجية على الاقتصاد المحلي كلما ارتفع هذا المعدل، ومشكلة السيولة الدولية للبلد المدين التي تعكس قدرته على سداد أعباء ديونه، لأنّ الصادرات تُعد أهم مصدرٍ لتسوية التزامات ديونها.⁴⁰

وللكشف عن مدى تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم الدين الخارجي بالنسبة للدول محل الدراسة، استخدمنا اختبار Levene، فوجدنا أن: $Levene(ddl1=2 ;ddl2=51)= 13.368$ ، وبما أنّ نتيجة هذا الاختبار دالة إحصائياً لأنّ: $Sig=0.000 < \alpha=0.05$ فإنّ هذا يشير إلى عدم تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم الدين الخارجي بالنسبة للدول محل الدراسة.

وللكشف عن مدى تحقق فرضية تساوي متوسطات الدين الخارجي بالنسبة للدول محل الدراسة، نستخدم تحليل التباين الأحادي، حيث $F=3.436$ وهي غير دالة إحصائياً كما يتضح من مستوى الدلالة المرافق $Sig=0.040 > \alpha=0.05$ ، وتؤكد هذه النتيجة عدم وجود فروق في متوسطات الدين الخارجي للدول محل الدراسة.

الشكل (2-15): إجمالي رصيد الدين الخارجي في تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013



مُعد من بيانات الملحق رقم (15)

³⁹ - بلقاسم العباس، تطور الديون الخارجية: الاتجاهات الأساسية، المعهد العربي للتخطيط، ص 17-18. من الموقع: http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2007/22_C32-1.pdf

⁴⁰ - نفس المرجع، ص 19.

16. تطور رأس المال البشري في تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013

الجدول رقم (2-16) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لرأس المال البشري في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013.

الوحدة : نسبة مئوية

N=18	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
CHUM_TUN	59.88	91.31	80.55	10.34
CHUM_DZA	57.27	97.61	73.54	12.87
CHUM_MAR	36.15	68.88	48.95	11.04

مُعد من بيانات الملحق رقم (16)

تبين من بيانات الجدول رقم (2-16) أعلاه أنه :

بالنسبة لتونس : تراوح رأس المال البشري بين 59.88% كأقل نسبة وكانت في سنة 1996 و 91.31% كأكبر نسبة وكانت في سنة 2008، بمتوسط 80.55% وانحراف معياري 10.34%، وكما هو مبين من الشكل (2-16) الذي يوضح تطور رأس المال البشري في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أنّ رأس المال البشري في تونس سجل ارتفاعاً مستمراً حتى سنة 2003 أين سجل انخفاضاً 0.35% مقارنةً بسنة 2002، حيث كان 79.30% ليصبح 78.95%، ليعود إلى الارتفاع في السنوات 2004-2008، ليسجل أعلى مستوى له المشار إليه أعلاه، ليتراجع عن هذا المستوى إلى 89.27% سنة 2009 و 89.01% سنة 2010، وفي سنة 2011 ارتفع مسجلاً نسبة 91.09%، ليتراجع في سنة 2013 إلى 90.60%.

بالنسبة للجزائر : تراوح رأس المال البشري بين 57.27% كأقل قيمة وكانت في سنة 1997 و 97.61% كأكبر قيمة وكانت في سنة 2013، بمتوسط 73.54% وانحراف معياري 12.87%، وكما هو مبين من الشكل (2-16) الذي يوضح رأس المال البشري في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أنّ رأس المال البشري في الجزائر سجل تطوراً مستمراً، إلاّ في سنة 2007 تراجع بنسبة 9.29%، ليعود إلى الارتفاع في باقي السنوات.

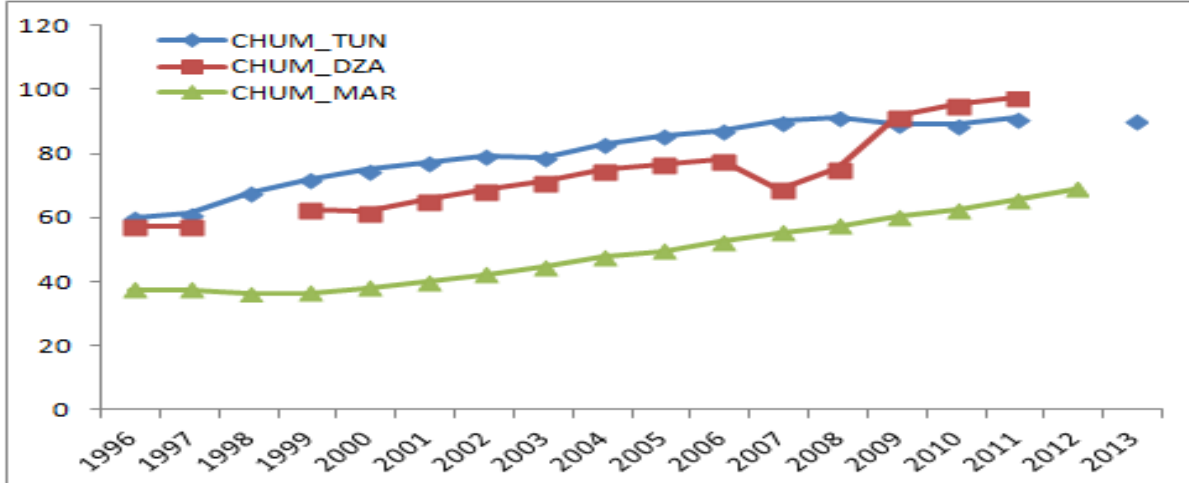
بالنسبة للمغرب : تراوح رأس المال البشري بين 36.15% كأقل قيمة وكانت في سنة 1997 و 68.88% كأكبر قيمة وكانت في سنة 2013، بمتوسط 48.95% وانحراف معياري 11.04%، وكما هو مبين من الشكل (2-16) الذي يوضح رأس المال البشري في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، أنّ رأس المال البشري في المغرب سجل تزايداً مستمراً، باستثناء الانخفاض الحاصل سنة 1998. ويعتبر بين رأس المال البشري المغربي هو الأقل من التونسي فالجزائري.

وللكشف عن مدى تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم رأس المال البشري بالنسبة للدول محل الدراسة، استخدمنا اختبار Levene، فوجدنا أن : $Levene(ddl1=2 ;ddl2=51)= 0.240$ وبما أنّ نتيجة هذا الاختبار غير

دالة إحصائية لأنّ : $\text{Sig}=0.788 > \alpha=0.05$ فإنّ هذا يشير إلى تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم رأس المال البشري بالنسبة للدول محل الدراسة.

وللكشف عن مدى تحقق فرضية تساوي متوسطات رأس المال البشري بالنسبة للدول محل الدراسة، نستخدم تحليل التباين الأحادي، حيث $F=35.712$ وهي دالة إحصائية كما يتضح من مستوى الدلالة المرافق $\text{Sig}=0.000 < \alpha=0.05$ ، وتؤكد هذه النتيجة وجود فروق في متوسطات رأس المال البشري للدول محل الدراسة.

الشكل (2-16) : تطور رأس المال البشري في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013



مُعد من بيانات الملحق رقم (16)

ثانيا : دراسة قياسية لأثر المؤشرات الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر

سنحاول في هذا الجزء أنّ نحدد مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من تونس، الجزائر والمغرب، والتميز بين المتغيرات المفسرة لمتغير الاستجابة في كل دولة، مرتكزين أساساً على ما توفر من معطيات خاصة باقتصادات هذه دول، وتعتمد الدراسة القياسية على سلسلة بيانات سنوية منشورة من طرف البنك الدولي للفترة 1996-2013.

1. متغيرات الدراسة :

لقد شملت متغيرات الدراسة متغيراً تابعاً وخمس عشرة متغيراً مستقلاً، رمزنا لها كما يلي :

1-1. المتغير التابع :

FDI : الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-2. المتغيرات المستقلة.

GDP : إجمالي الناتج المحلي.

GDPP : نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

G : إجمالي الإنفاق الحكومي.

EXP : صادرات السلع والخدمات.

- IMP : واردات السلع والخدمات.
- OP : معدل الانفتاح التجاري: التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي).
- EPAR : إجمالي الادخار المحلي.
- CHOM : البطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة).
- POP : تعداد السكان.
- TCH : سعر الصرف الرسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة).
- TINF : التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويًا)).
- M2 : النقود وأشبه النقود (م2).
- INV : الاستثمار المحلي (إجمالي تكوين رأس المال الثابت).
- DEX : إجمالي رصيد الدين الخارجي (الدين المستحق والمنصرف).
- CHUM : رأس المال البشري: الالتحاق بالمدارس، المرحلة الثانوية (% من الإجمالي).
2. تحديد أثر المتغيرات على الاستثمار الأجنبي المباشر
- 1-2. بالنسبة للدول الثلاثة معاً :

لقد استخدمنا النموذج التالي لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من تونس، الجزائر والمغرب مجتمعاً، وقياس مدى معنوية ذلك الأثر خلال الفترة 1996-2013 :

$$LFDI_{it} = \alpha_{it} + \beta_1 LGDP_{it} + \beta_2 LX_{1it} + \beta_3 LX_{2it} + \beta_4 LX_{3it} + \beta_5 LX_{4it} + \beta_6 LX_{5it} + \beta_7 LX_{6it} + \beta_8 LX_{7it} + \beta_9 LX_{8it} + \beta_{10} LX_{9it} + \beta_{11} LX_{10it} + \beta_{12} LX_{11it} + \beta_{13} LX_{12it} + \beta_{14} LX_{13it} + \beta_{15} LX_{14it} + u_{it}$$

حيث أنّ :

- $LFDI_{it}$: لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر.
- $LGDP_{it}$: لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي.
- LX_{1it} : لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.
- LX_{2it} : لوغاريتم إجمالي الإنفاق الحكومي.
- LX_{3it} : لوغاريتم صادرات السلع والخدمات.
- LX_{4it} : لوغاريتم واردات السلع والخدمات.
- LX_{5it} : لوغاريتم معدل الانفتاح التجاري: التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي).
- LX_{6it} : لوغاريتم إجمالي الادخار المحلي.
- LX_{7it} : لوغاريتم البطالة.
- LX_{8it} : لوغاريتم تعداد السكان.
- LX_{9it} : لوغاريتم سعر الصرف الرسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة).
- LX_{10it} : لوغاريتم التضخم.

- LX_{11it} : لوغاريتم النقود وأشباه النقود (م2).
 LX_{12it} : لوغاريتم الاستثمار المحلي (إجمالي تكوين رأس المال الثابت).
 LX_{13it} : لوغاريتم إجمالي رصيد الدين الخارجي (الدين المستحق والمنصرف).
 LX_{14it} : لوغاريتم رأس المال البشري: الالتحاق بالمدارس، المرحلة الثانوية (% من الإجمالي).
 u_{it} : الحد العشوائي.

وبعد باستخدام بيانات السلاسل المقطعية (Panel Data)، تم التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية عن طريق البرنامج الإحصائي Eviews8، فتحصلنا على النموذج التالي :

الشكل رقم (2-17) : يوضح تقدير لبيانات بانل Panel بطريقة المربعات الصغرى العادية

Dependent Variable: LFDI
 Method: Panel Least Squares
 Date: 05/09/16 Time: 22:32
 Sample: 1996 2013
 Periods included: 18
 Cross-sections included: 3
 Total panel (balanced) observations: 54

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	195.9038	89.58480	2.186797	0.0350
LGDP	1084.852	305.1622	3.555001	0.0010
LX1	-1076.634	310.4761	-3.467688	0.0013
LX10	0.553639	0.228801	2.419742	0.0204
LX11	-1.287841	1.382753	-0.931360	0.3575
LX12	-3.111504	3.339475	-0.931734	0.3574
LX13	-0.731516	0.572661	-1.277398	0.2092
LX14	3.568422	2.897552	1.231530	0.2257
LX2	-30.18710	18.33760	-1.646186	0.1080
LX3	2.291163	12.27908	0.186591	0.8530
LX4	25.65258	12.96320	1.978878	0.0551
LX5	-24.64040	20.87307	-1.180488	0.2451
LX6	0.567950	1.996993	0.284402	0.7776
LX7	0.951597	1.450074	0.656240	0.5156
LX8	-1098.779	320.8550	-3.424534	0.0015
LX9	6.641156	2.929116	2.267290	0.0291
R-squared	0.811059	Mean dependent var		8.835056
Adjusted R-squared	0.736477	S.D. dependent var		0.672403
S.E. of regression	0.345174	Akaike info criterion		0.951661
Sum squared resid	4.527526	Schwarz criterion		1.540990
Log likelihood	-9.694857	Hannan-Quinn criter.		1.178942
F-statistic	10.87473	Durbin-Watson stat		2.332675
Prob(F-statistic)	0.000000			

مُعد استناداً على بيانات الدراسة باستعمال برنامج Eviews 8.

ومن خلال النتائج الموضحة في الشكل رقم (2-17) يظهر لنا الثابت أن و LGDP و LX₁ و LX₂ و LX₈ و LX₉ هي المتغيرات التي لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، أما باقي المتغيرات فليس لها دلالة إحصائية.

ولمعرفة ما هي المتغيرات الكلية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر فعلاً في الدول الثلاثة مجتمعة قمنا باستخدام طريقة (Stepwise) مستعملين برنامج SPSS، فتحصلنا على النتائج التالية :

$$\text{LFDI}_{it} = -13.365 - 3.274\text{LX}_{1it} + 2.013\text{LX}_{4it} + 2.032\text{LX}_{5it} + 4.859\text{LX}_{14it} + u_{it} \quad \text{المعادلة رقم (2-2)}$$

ومن نموذج الانحدار المقدر أعلاه، يتضح أنّ هناك أربعة متغيرات فقط من بين (15) متغير اقتصادي أثرت على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاثة معاً، وهي لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، لوغاريتم واردات السلع والخدمات، لوغاريتم معدل الانفتاح التجاري، لوغاريتم رأس المال البشري، ويظهر أنّ هنالك علاقة سالبة بين لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية 5 %، وتشير النتائج أنّ زيادة لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1 % تؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل 3.27 %، وهذا يتناقض مع النظرية الاقتصادية، وأنّ هناك علاقة موجبة بين كل من الواردات، معدل الانفتاح التجاري ورأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية 5 %، فالزيادة في الواردات بمعدل 1 % تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل 2.01 %، والزيادة في معدل الانفتاح التجاري بمعدل 1 % تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل 2.03 %، أما ورأس المال البشري تؤدي زيادته بمعدل 1 % إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل 4.86 %، ويتبين من خلال معامل الارتباط المتعدد الذي بلغ 80.2 % أنّ هناك ارتباط قوي بين هذه المتغيرات الكلية المفسرة والاستثمار الأجنبي المباشر، وبلغ معامل التحديد 64.3 % ومعامل التحديد المعدل 61.4 %، وهذا يعني أنّ هذه المتغيرات تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دول الدراسة بنسبة 61.4 %، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، وتندرج ضمن الخطأ العشوائي، ويتضح من جدول تحليل التباين أنّ $F=22.065$ وهي دالة إحصائية كما يتضح من مستوى الدلالة المرافق $\text{Sig}=0.000 < \alpha=0.05$ ، وهذا يدل على المعنوية الكلية للنموذج، ومن خلال قيمة داربن واتسون التي تقع في منطقة الشك، فإنه لا يمكننا الحكم بوجود مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء من عدمه، حيث $D_L=1.41 < DW=1.517 < D_U=1.72$ ، وبما أنّ قيم معامل تضخم التباين (VIF) ليست كلها أقل من خمسة فإنّ هذا يدل على وجود تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة.⁴¹

⁴¹ - الملحق رقم (19) : نتائج تحليل الانحدار للدول الثلاثة مجتمعة باستخدام طريقة Stepwise .

2-2. بالنسبة للدول الثلاثة فرادى :

ولمعرفة ما هي المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول كل واحدة على حدة استخدمنا أيضا طريقة (Stepzise) مستعملين برنامج SPSS، فكانت النتائج كما يلي :

2-2-1. بالنسبة لتونس :

$$LFDI_t = 8.577 - 3.398LX_{7t} + 2.244LX_{14t} + u_t \quad \text{المعادلة رقم (2-3)}$$

ومن نموذج الانحدار المقدر أعلاه، يتبين أنّ هناك متغيران فقط من بين (15) متغير اقتصادي أثرت على الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس، وهي لوغاريتم البطالة ولوغاريتم رأس المال البشري، ويظهر أنّ هنالك علاقة سالبة بين البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية 5%، وتشير النتائج أنّ زيادة البطالة بمعدل 1% تؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل 3.4%، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية بأنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه إلى الدول ذات العمالة الماهرة وتكون مستويات البطالة منخفضة، وأنّ هناك علاقة موجبة بين رأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية 5%، فزيادة رأس المال البشري بمعدل 1% تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل 2.24%، ويتبين من خلال معامل الارتباط المتعدد الذي بلغ 85.5% أنّ هناك ارتباط قوي بين هذه المتغيرات الكلية المفسّرة والاستثمار الأجنبي المباشر، وبلغ معامل التحديد 73% ومعامل التحديد المعدل 69.4%، وهذا يعني أنّ هذه المتغيرات تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى تونس بنسبة 69.4%، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، وتدرج ضمن الخطأ العشوائي، ويتضح من جدول تحليل التباين أنّ $F=20.307$ وهي دالة إحصائيا كما يتضح من مستوى الدلالة المرافق $\alpha=0.05 < \text{Sig}=0.000$ ، وهذا يدل على المعنوية الكلية للنموذج، وبما أنّ $D_U=2.47 < 4 < DW=2.46 < D_U=1.53$ فإنّ هذا يدل على عدم ارتباط الأخطاء ذاتياً، ومن خلال قيمتي معامل تضخم التباين (VIF) الأقل من (5) فإنّ هذا يدل على عدم وجود تعدد خطي بين المتغيرين المستقلين.⁴²

2-2-2. بالنسبة للجزائر :

$$LFDI_t = 77.285 - 12.335LX_{8t} + 2.292LX_{11t} + u_t \quad \text{المعادلة رقم (2-4)}$$

ومن نموذج المقدر أعلاه، يتبين أنّ هناك متغيران فقط من بين (15) متغير اقتصادي أثرت على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أيضاً، وهي لوغاريتم السكان ولوغاريتم الكتلة النقدية $M2$ ، ويظهر أنّ هنالك علاقة سالبة بين حجم السكان والاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية 5%، وتشير النتائج أنّ زيادة حجم السكان (الذي يُعد أحد مؤشرات حجم السوق) بمعدل 1% تؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل 12.34%، وهذا يتوافق مع الدراسات السابقة، وأنّ هناك علاقة موجبة بين الكتلة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية 5%، فزيادة الكتلة النقدية بمعدل 1% تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل 2.3%، ويتبين من خلال معامل

⁴² - الملحق رقم (20) : نتائج تحليل الانحدار بالنسبة لتونس باستخدام طريقة Stepwise.

الارتباط المتعدد الذي بلغ 93.9 % أنّ هناك ارتباط قوي جداً بين هذه المتغيرات الكلية المفسّرة والاستثمار الأجنبي المباشر، وبلغ معامل التحديد 88.1 % ومعامل التحديد المعدل 86.6 %، وهذا يعني أنّ هذه المتغيرات تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر بنسبة 69.4 %، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، وتندرج ضمن الخطأ العشوائي، ويتضح من جدول تحليل التباين أنّ $F=55.762$ وهي دالة إحصائياً كما يتضح من مستوى الدلالة المرافق $\text{Sig}=0.000 < \alpha=0.05$ ، وهذا يدل على المعنوية الكلية للنموذج للنموذج، وبما أنّ $D_U=2.47 < DW=1.96 < 4-D_U=1.53$ فإنّ هذا يدل على عدم ارتباط الأخطاء ذاتياً، ومن خلال قيمتي معامل تضخم التباين (VIF) التي هي أكبر من (5) وهذا يدل على وجود ازدواج خطي بين المتغيرين المستقلين⁴³.

2-2-3. بالنسبة للمغرب :

$$\text{LFDI}_t = 34.10 - 4.240\text{LX}_{13t} + 10.89\text{LX}_{14t} + u_t \quad \text{المعادلة رقم (2-5)}$$

ومن نموذج المقدر أعلاه، يتبين أنّ هناك متغيران فقط من بين (15) متغير اقتصادي أثرت على الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب أيضاً، وهي لوغاريتم إجمالي رصيد الدين الخارجي ولوغاريتم رأس المال البشري، ويظهر أنّ هناك علاقة سالبة بين رصيد الدين الخارجي و الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية 5 %، وتشير النتائج أنّ زيادة رصيد الدين الخارجي بمعدل 1 % تؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل 4.240 %، وأنّ هناك علاقة موجبة بين رأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية 5 %، فزيادة رأس المال البشري بمعدل 1 % تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل 10.89 %، ويتبين من خلال معامل الارتباط المتعدد الذي بلغ 90.4 % أنّ هناك ارتباط قوي جداً بين هذه المتغيرات الكلية المفسّرة والاستثمار الأجنبي المباشر، وبلغ معامل التحديد 81.8 % ومعامل التحديد المعدل 79.3 %، وهذا يعني أنّ هذه المتغيرات تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر بنسبة 79.3 %، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، وتندرج ضمن الخطأ العشوائي، ويتضح من جدول تحليل التباين أنّ $F=33.614$ وهي دالة إحصائياً كما يتضح من مستوى الدلالة المرافق $\text{Sig}=0.000 < \alpha=0.05$ ، وهذا يدل على المعنوية الكلية للنموذج، ومن خلال قيمة دارين واتسون التي تقع في منطقة الشك، فإنّه لا يمكننا الحكم بوجود مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء من عدمه، حيث $D_U=2.95 < DW=2.619 < 4-D_U=2.47$ ، وبما أنّ قيمتي معامل تضخم التباين (VIF) أقل من (5) فإنّ هذا يدل على عدم وجود تعدد خطي بين المتغيرين المستقلين⁴⁴.

⁴³ - الملحق رقم (21) : نتائج تحليل الانحدار بالنسبة للجزائر باستخدام طريقة Stepwise.
⁴⁴ - الملحق رقم (22) : نتائج تحليل الانحدار بالنسبة للمغرب باستخدام طريقة Stepwise.

3. التحليل التمييزي :

سنقوم في هذه الفقرة بتحديد (استخلاص) المتغيرات التي لها القدرة على التمييز بين تونس، الجزائر والمغرب، وما هي جودة هذا التمييز. ولهذا الغرض استخدمنا التحليل العاملي التمييزي L'analyse Factorielle Discriminante، المبني على أسلوب الخطوة خطوة Stepwise، حيث ينطلق من نموذج به متغيرة واحدة فقط ثم يضيف إليه بالتتابع مجموعة من عدة متغيرات.⁴⁵

فكانت النتائج كما يلي:⁴⁶

يتبين من الجدول (2-17) أدناه أنه كلما كبرت القيمة محدد اللوغارتمية كلما دلت على الاختلاف في مصفوفة التباينات (التباينات المشتركة). يتبين من نفس الجدول أيضاً وبالنظر إلى العمود Rang أن ثمانية متغيرات مستقلة فقط، من بين خمسة عشر متغيرة مقترحة في هذه الدراسة أخذت في الاعتبار بواسطة طريقة الاختيار المسماة خطوة بخطوة. ويعكس ارتفاع قيم العمود Déterminant Log الاختلاف الحاصل في مصفوفات التباينات. ويفترض التحليل الفيزيقي تجانس مصفوفة التباين بين المجموعات، وعليه فإننا نتوقع أن تكون قيم المحددات متساوية نسبياً، وهذه النتيجة غير محققة، ويمكن تجاوز عدم تحقق هذه الفرضية، ذلك أن دالة التمييز الحاصلة تحافظ على قوتها الإحصائية لأنها لا تأخذ في الاعتبار البيانات ضعيفة البعد.

الجدول رقم : (2-17) : Log Determinants		
Numéro	Rank	Log Determinant
تونس	8	-59.741-
الجزائر	8	-51.038-
المغرب	8	-56.525-
Pooled within-groups	8	-48.393-

The ranks and natural logarithms of determinants printed are those of the group covariance matrices.

ويمكن اختيار فرضية تجانس التباينات عن طريق M de Box ونستنتج من الجدول رقم (2-18) التالي، حيث يتم هذا الاختبار باستخدام توزيع F-FISHER. فإذا كانت الدلالة أقل من 0.05 فإننا نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على عدم التجانس الدال إحصائياً. وكون الدلالة بلغت 0.000 فإن هذا يعني رفضنا للفرضية الصفرية والقائلة بتجانس تباينات متغيرات الدراسة.

⁴⁵ - محمود فوزي شعوبي، السياحة الفندقية في الجزائر، دراسة قياسية 1974-2002، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 120.

⁴⁶ - نفس المرجع، ص 122-123.

Test Results : الجدول رقم (2-18)		
Box's M		376.117
F	Approx.	4.026
	df1	72
	df2	7247.226
	Sig.	.000
Tests null hypothesis of equal population covariance matrices.		

يوضح الجدول رقم (2-19) أدناه أقصى عدد للمخطوات والتي بلغت (32) خطوة، حيث أُدرجت ثمانية متغيرات كمية في النموذج وهي مرتبة حسب دخولها (لوغاريتم سعر الصرف، لوغاريتم السكان، لوغاريتم رأس المال البشري، لوغاريتم الإنفاق الحكومي، لوغاريتم الكتلة النقدية M2، لوغاريتم الادخار المحلي، لوغاريتم البطالة، لوغاريتم التضخم).⁴⁷

Variables Entered/Removed ^{a,b,c,d} (19-2) الجدول رقم										
Step	Entered	Removed	Wilks' Lambda							
			Statistic	df1	df2	df3	Exact F			
							Statistic	df1	df2	Sig.
1	LX9		.005	1	2	51.000	5338.496	2	51.000	.000
2	LX8		.000	2	2	51.000	1512.066	4	100.000	.000
3	LX4		.000	3	2	51.000	6015.549	6	98.000	.000
4	LX14		.000	4	2	51.000	5434.706	8	96.000	.000
5	LX2		.000	5	2	51.000	4995.191	10	94.000	.000
6		LX4	.000	4	2	51.000	6112.348	8	96.000	.000
7	LX11		.000	5	2	51.000	5714.470	10	94.000	.000
8	LX6		.000	6	2	51.000	5160.014	12	92.000	.000
9	LX7		.000	7	2	51.000	5295.392	14	90.000	.000
10	LX10		.000	8	2	51.000	5019.761	16	88.000	.000
At each step, the variable that minimizes the overall Wilks' Lambda is entered.										
a. Maximum number of steps is 32.										
b. Minimum partial F to enter is 3.84.										
c. Maximum partial F to remove is 2.71.										
d. F level, tolerance, or VIN insufficient for further computation.										

ويبين الجدول رقم (2-20) أدناه قيمتي الجذرين الكامنين والتي بلغت (3500.358) و (237.427)، كما يوضح الارتباط القانوني وهو العلاقة بين الدرجات التمييزية وفتات المتغير التابع، وتطبيق المعادلتين التاليتين نستطيع استخراج قيمتي معامل الارتباط القانوني قيمتي الجذرين الكامنين على النحو التالي :

$$\text{Canonical}_1 = \frac{\sqrt{3500.358}}{\sqrt{1+3500.358}} = 1 \quad \text{المعادلة رقم (2-6)}$$

$$\text{Canonical}_2 = \frac{\sqrt{237.427}}{\sqrt{1+237.427}} = 0.996 \quad \text{المعادلة رقم (2-7)}$$

⁴⁷ - خالد بن سعد الجعفي، تقنيات صنع القرار تطبيقات حاسوبية، ج2، دار الأصحاب للنشر والتوزيع، 2005، ص 441.

وبتربيع قيمتي معامل الارتباط نحصل على قيمتي مربع إيتا، وهو أحد مؤشرات حجم الأثر التي تعتمد على تحديد نسبة التباين للمفسر، وتبلغ هاتين القيمتين (1) و (0.996) على التوالي.⁴⁸

Eigenvalues : الجدول رقم (20-2)				
Function	Eigenvalue	% of Variance	Cumulative %	Canonical Correlation
1	3500.358 ^a	93.6	93.6	1.000
2	237.427 ^a	6.4	100.0	.998

a. First 2 canonical discriminant functions were used in the analysis.

ويبين الجدول رقم (21-2) قيمتي ويلكس لامبدا التي بلغت (0.000) و (0.004)، وهو مؤشر على كمية التباين غير للمفسر في الدرجات التمييزية، وكلما كانت قيمة هذا المؤشر أصغر كانت نتائج التحليل أفضل.⁴⁹

Wilks' Lambda : الجدول رقم (21-2)				
Test of Function(s)	Wilks' Lambda	Chi-square	Df	Sig.
1 through 2	.000	647.661	16	.000
2	.004	260.018	7	.000

ويوضح الجدول رقم (22-2) معاملات دالتي التمييز، وهي مفيدة في المقارنة بين أثر كل متغير كمي في النموذج، وتصاغ دالتي التمييز القانونية (Canonique) المعيارية رياضياً كما يلي:⁵⁰

$$F_1 = 5.493LX_2 - 0.725LX_6 + 0.211LX_7 - 9.776LX_8 + 1.655LX_9 - 0.324LX_{10} + 3.228LX_{11} + 1.661LX_{14}$$

المعادلة رقم (8-2)

$$F_1 = 3.626LX_2 + 2.891LX_6 + 1.599LX_7 - 1.864LX_8 + 1.366LX_9 + 0.438LX_{10} - 4.615LX_{11} + 1.309LX_{14}$$

المعادلة رقم (9-2)

⁴⁸ - خالد بن سعد الجعفي، نفسة المرجع، ص 442.

⁴⁹ - نفس المرجع، ص 442.

⁵⁰ - نفس المرجع، ص 442.

وتقدم معاملات هاتين الدالتين نفس ما تقدمه معاملات $B\hat{e}t\alpha$ المرجحة في نماذج الانحدار المتعدد، فهي تبين الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة في عملية تقدير قيم المتغير التابع عند المستويات المختلفة للمتغيرات المستقلة. ونلاحظ أنّ لوغاريتم الإنفاق الحكومي (LX_2) له الأثر الأكبر في تحقيق التمييز في الدالتين.⁵¹

الجدول رقم (2-22) : Standardized Canonical Discriminant Function Coefficients		
	Function	
	1	2
LX2	5.493	3.626
LX6	-.725-	2.891
LX7	.211	1.599
LX8	-9.776-	-1.864-
LX9	1.655	1.366
LX10	-.324-	.438
LX11	3.228	-4.615-
LX14	1.661	1.309

ويبين الجدول رقم (2-23) أدناه نتائج التصنيف، التي تدلنا على جودة التنبؤ بعضوية الجماعة باستخدام التحليل التمييزي. ويتبين من القطر الرئيسي للجدول الحالات المصنّفة تصنيفاً صحيحاً. حيث أنّ جميع أفراد المجموعة الأولى والتي تميز تونس موجب وعددها ثمانية عشر (18) مشاهدة صُنِّفت تصنيفاً صحيحاً، أي بنسبة 100%. وكذلك بالنسبة للمجموعة الثانية والتي تميز الجزائر فإن جميع أفرادها قد صُنِّفوا تصنيفاً صحيحاً، أي بنسبة 100%. كذلك المجموعة الثالثة والتي تميز الغرب فإن جميع أفرادها قد صُنِّفوا تصنيفاً صحيحاً، أي بنسبة 100%. ومنه فإن المجموع الكلي المصنفة المصنّف تصنيفاً صحيحاً هو أربعة وخمسون (54) وتكون جودة التصنيف الكلية قد بلغت نسبة 100%.⁵²

⁵¹ - محمود فوزي شعوبي، مرجع سبق ذكره، ص 125.
⁵² - محمود فوزي شعوبي، نفس المرجع، ص 130.

الجدول رقم (2-23) : Classification Results ^{a,c}						
		Numéro	Predicted Group Membership			Total
			تونس	الجزائر	المغرب	
Original	Count	تونس	18	0	0	18
		الجزائر	0	18	0	18
		المغرب	0	0	18	18
	%	تونس	100.0	.0	.0	100.0
		الجزائر	.0	100.0	.0	100.0
		المغرب	.0	.0	100.0	100.0
Cross-validated ^b	Count	تونس	18	0	0	18
		الجزائر	0	18	0	18
		المغرب	0	0	18	18
	%	تونس	100.0	.0	.0	100.0
		الجزائر	.0	100.0	.0	100.0
		المغرب	.0	.0	100.0	100.0
a. 100.0% of original grouped cases correctly classified.						
b. Cross validation is done only for those cases in the analysis. In cross validation, each case is classified by the functions derived from all cases other than that case.						
c. 100.0% of cross-validated grouped cases correctly classified.						

ثالثاً : تقدير معاملات النموذج **Panel**

سوف نقدر في هذا الجزء معاملات النموذج المدروس باستخدام نماذج البيانات الطولية الثلاثة وهي نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية، وكانت النتائج كما يلي :

1. نموذج الانحدار التجميعي **Pooled Regression Model** :

يتبن من الشكل رقم (2-18) أن الثابت، لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي، لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، لوغاريتم حجم السكان، لوغاريتم سعر الرف الرسمي ولوغاريتم معدل التضخم هي المتغيرات التي تفسر متغير الاستجابة، لأنها ذات معنوية إحصائية، وبين اختبار فيشر (F) أنّ النموذج ذو معنوية كلية ؛ أي أنّ اجتماع هذه المتغيرات المستقلة السابقة الذكر مع الثابت تفسر متغير الاستجابة، وتظهر لنا إحصائية R^2 المعدل القدرة التفسيرية لهذا النموذج حيث بلغت 73.65%.

الشكل رقم (2-18) : يوضح نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي

Dependent Variable: LFDI
Method: Panel Least Squares
Date: 05/15/16 Time: 11:42
Sample: 1996 2013
Periods included: 18
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 54

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	195.9038	89.58480	2.186797	0.0350
LGDP	1084.852	305.1622	3.555001	0.0010
LX1	-1076.634	310.4761	-3.467688	0.0013
LX10	0.553639	0.228801	2.419742	0.0204
LX11	-1.287841	1.382753	-0.931360	0.3575
LX12	-3.111504	3.339475	-0.931734	0.3574
LX13	-0.731516	0.572661	-1.277398	0.2092
LX14	3.568422	2.897552	1.231530	0.2257
LX2	-30.18710	18.33760	-1.646186	0.1080
LX3	2.291163	12.27908	0.186591	0.8530
LX4	25.65258	12.96320	1.978878	0.0551
LX5	-24.64040	20.87307	-1.180488	0.2451
LX6	0.567950	1.996993	0.284402	0.7776
LX7	0.951597	1.450074	0.656240	0.5156
LX8	-1098.779	320.8550	-3.424534	0.0015
LX9	6.641156	2.929116	2.267290	0.0291
R-squared	0.811059	Mean dependent var		8.835056
Adjusted R-squared	0.736477	S.D. dependent var		0.672403
S.E. of regression	0.345174	Akaike info criterion		0.951661
Sum squared resid	4.527526	Schwarz criterion		1.540990
Log likelihood	-9.694857	Hannan-Quinn criter.		1.178942
F-statistic	10.87473	Durbin-Watson stat		2.332675
Prob(F-statistic)	0.000000			

مُعد استناداً على بيانات الدراسة باستعمال برنامج Eviews 8

2. نموذج التأثيرات الثابتة Fixed effect or LSDV Model

يتبين من نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة في الشكل (2-19) أنّ لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي، لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ولوغاريتم حجم السكان، هي التغيرات التي فسرت متغير الاستجابة لأنها معنوية إحصائياً، وبين اختبار فيشر (F) أنّ النموذج ذو معنوية كلية؛ حيث اجتماع هذه المتغيرات المستقلة الثلاثة تفسر متغير الاستجابة بنسبة 72.59% كما يظهر من إحصائية R^2 المعدل.

الشكل رقم (2-19) : يوضح نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: LFDI
Method: Panel Least Squares
Date: 05/15/16 Time: 11:49
Sample: 1996 2013
Periods included: 18
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 54

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	159.2691	153.9443	1.034589	0.3078
LGDP	1019.042	323.7150	3.147961	0.0033
LX1	-1014.865	327.4332	-3.099457	0.0038
LX10	0.498517	0.264644	1.883725	0.0677
LX11	-0.692603	1.794156	-0.386033	0.7017
LX12	-3.573717	3.462209	-1.032207	0.3089
LX13	-0.763778	0.620063	-1.231776	0.2260
LX14	3.322766	3.256245	1.020429	0.3143
LX2	-29.96642	18.84481	-1.590168	0.1205
LX3	4.302544	13.28473	0.323871	0.7479
LX4	26.43085	13.31179	1.985522	0.0547
LX5	-27.26313	22.04694	-1.236595	0.2242
LX6	0.219836	2.250677	0.097676	0.9227
LX7	0.447786	1.630970	0.274552	0.7852
LX8	-1028.928	340.9142	-3.018143	0.0047
LX9	4.582600	4.227326	1.084042	0.2856

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.813884	Mean dependent var	8.835056
Adjusted R-squared	0.725996	S.D. dependent var	0.672403
S.E. of regression	0.351972	Akaike info criterion	1.010672
Sum squared resid	4.459837	Schwarz criterion	1.673667
Log likelihood	-9.288144	Hannan-Quinn criter.	1.266363
F-statistic	9.260442	Durbin-Watson stat	2.377528
Prob(F-statistic)	0.000000		

مُعد استناداً على بيانات الدراسة باستعمال برنامج Eviews 8.

3. نموذج التأثيرات العشوائية Random effect Model

يَشترط نموذج التأثيرات العشوائية أن يكون عدد المقاطع أكبر من عدد الوسائط للتقدير، لهذا نقدر نموذج الانحدار بطريقة "Stepwise" وبعد ذلك نقوم بتقدير نموذج التأثيرات العشوائية باستعمال المتغيرات المستقلة التي لها معنوية إحصائية فقط، المبينة في الشكل رقم (2-20) أدناه :

الشكل رقم : (2-20) يوضح نتائج تحليل الانحدار بطريقة Stepwise

Dependent Variable: LFDI
 Method: Stepwise Regression
 Date: 05/15/16 Time: 13:17
 Sample: 1996 2013
 Included observations: 54
 Number of always included regressors: 9
 No search regressors
 Selection method: Stepwise forwards
 Stopping criterion: p-value forwards/backwards = 0.5/0.5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	226.5328	39.66252	5.711509	0.0000
LGDP	1189.096	172.0186	6.912602	0.0000
LX1	-1177.505	169.8379	-6.933115	0.0000
LX2	-26.89199	11.48068	-2.342368	0.0236
LX4	19.21271	8.194983	2.344448	0.0235
LX5	-17.63073	7.662344	-2.300957	0.0261
LX8	-1208.755	174.3030	-6.934790	0.0000
LX9	8.616010	1.218347	7.071882	0.0000
LX10	0.485283	0.195727	2.479386	0.0170
R-squared	0.794160	Mean dependent var		8.835056
Adjusted R-squared	0.757566	S.D. dependent var		0.672403
S.E. of regression	0.331075	Akaike info criterion		0.778068
Sum squared resid	4.932477	Schwarz criterion		1.109565
Log likelihood	-12.00783	Hannan-Quinn criter.		0.905913
F-statistic	21.70202	Durbin-Watson stat		2.054250
Prob(F-statistic)	0.000000			

مُعد استناداً على بيانات الدراسة باستعمال برنامج Eviews 8.

يتبين من نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة في الشكل (2-21) أنّ الثابت، لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي، لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، لوغاريتم الإنفاق الحكومي، لوغاريتم الواردات، لوغاريتم الانفتاح التجاري، لوغاريتم حجم السكان، لوغاريتم سعر الرف الرسمي ولوغاريتم معدل التضخم، هي المتغيرات التي فسرت متغير الاستجابة لأنّها معنوية إحصائية، وبين اختبار فيشر (F) أنّ النموذج ذو معنوية كلية؛ حيث أنّ اجتماع هذه المتغيرات المستقلة مع الثابت تفسر متغير الاستجابة بنسبة 72.59% كما يظهر من إحصائية R^2 المعدل.

الشكل (2-21): يوضح نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable: LFDI
 Method: Panel EGLS (Period random effects)
 Date: 05/09/16 Time: 19:21
 Sample: 1996 2013
 Periods included: 18
 Cross-sections included: 3
 Total panel (balanced) observations: 54
 Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	226.5330	41.15770	5.504024	0.0000
LGDP	1189.097	178.5033	6.661484	0.0000
LX1	-1177.506	176.2404	-6.681252	0.0000
LX10	0.485284	0.203106	2.389317	0.0211
LX2	-26.89202	11.91348	-2.257277	0.0289
LX4	19.21273	8.503913	2.259281	0.0288
LX5	-17.63075	7.951194	-2.217371	0.0317
LX8	-1208.756	180.8738	-6.682866	0.0000
LX9	8.616015	1.264276	6.814978	0.0000

Effects Specification

	S.D.	Rho
Period random	0.000000	0.0000
Idiosyncratic random	0.343556	1.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.794160	Mean dependent var	8.835056
Adjusted R-squared	0.757566	S.D. dependent var	0.672403
S.E. of regression	0.331075	Sum squared resid	4.932477
F-statistic	21.70202	Durbin-Watson stat	2.091398
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.794160	Mean dependent var	8.835056
Sum squared resid	4.932477	Durbin-Watson stat	2.091398

مُعد استناداً على بيانات الدراسة باستعمال برنامج Eviews 8

خلاصة :

لقد تناولنا في هذا الفصل تحليل لواقع المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة، وحاولنا بناء نماذج قياسية لتحديد أثر هذه المتغيرات على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاثة مجتمعة، وحاولنا تصنيف المتغيرات المفسرة في كل دولة على حدة، ولقد زأوجنا بين أدوات القياس الاقتصادي والتحليل العملي لإعطاء الدراسة أكثر شمولية ودقة أكثر.

الخاتمة العامة

حاولنا في هذا البحث التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ك من تونس، الجزائر والمغرب، من خلال تتبع مجموعة من المؤشرات الكلية المفسرة له نظرياً، باستعمال بعض أدوات التحليل القياسي والتحليل الإحصائي متعدد الأبعاد، وسنعرض في هذه الخاتمة الاستنتاجات التي توصلنا إليها الإجابات الحاصلة على الأسئلة المطروحة في إشكالية البحث. فكانت كما يلي :

- 1- اتضح من خلال البحث أن التحليل العاملي وإحصاء متعدد الأبعاد عموماً، يلعب دوراً مكماً لأدوات القياس الاقتصادي، حيث يساعد على استخلاص وانتقاء المتغيرات المستقلة التي تدخل في بناء النماذج القياسية الاقتصادية، ويعتبر التحليل العاملي أداة ذات فعالية كبيرة في تحقيق ذلك.
- 2- يتبين من سياق الفصل الأول أن للاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وأشكال متعددة، عدد كبير من المحددات. مما يجعل دراسته وبناء نماذج قياسية له بالغ الصعوبة.
- 3- ومن سياق الفصل الثاني نستخلص ما يلي :

* وفقاً لنتائج التحليل الإحصائي في الجزء الأول من هذا الفصل نخلص إلى أن هناك تساوي في المتوسطات المعدلة الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة، وأما المتغيرات المستقلة فكل متوسطاتها مختلفة، باستثناء الواردات والدين الخارجي. أي وجود تشابه في الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول الثلاثة ؛ بالرغم من وجود اختلاف كبير في إمكانيات هذه الدول.

* وبناء على نتائج الدراسة القياسية نخلص إلى أن هناك عوامل مفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر مشتركة بين دول الدراسة، وأن هناك عوامل تنفرد بها كل دولة على حدة. حيث وجدنا من خلال نتائج التحليل العاملي المتميز أن كل من لوغاريتم الإنفاق الحكومي، لوغاريتم الادخار المحلي، لوغاريتم البطالة، لوغاريتم إجمالي السكان، لوغاريتم سعر الصرف، لوغاريتم معدل التضخم، لوغاريتم الكتلة النقدية، لوغاريتم رأس المال البشري، هي التغيرات المشتركة في الدول الثلاثة. وبالنسبة لكل دولة على حدة ومن خلال نتائج تحليل الانحدار بطريقة (Stepwise) وجدنا أن لوغاريتم البطالة ولوغاريتم رأس المال البشري هي المتغيرات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس ، وبالنسبة للجزائر كانت المتغيرات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر هي لوغاريتم السكان ولوغاريتم الكتلة النقدية، وأما المغرب فكانت لوغاريتم إجمالي رصيد الدين الخارجي ولوغاريتم رأس المال البشري

* ومن خلال دراسة نماذج البيانات الطولية الثلاثة ؛ نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية وجدنا اختلاف في المتغيرات المفسرة من نموذج إلى آخر، بالإضافة إلى اكتشاف أن نموذج التأثيرات العشوائية يشترط أن يكون عدد الوسائط أقل من عدد المقاطع، وهذا ما لم يتحقق في بحثنا هذا مما أدى إلى تعذر المفاضلة بين النماذج الثلاثة.

وهذا يفتح أفقاً جديداً لهذا البحث من خلال توسيع حدوده الزمنية والمكانية، وإدخال تعديل على عدد ونوع المتغيرات المستقلة.

العرايب

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

1. الكتب والرسائل الجامعية

- 1- خالد بن سعد الحضضي، تقنيات صنع القرار تطبيقات حاسوبية، ج2، دار الأصحاب للنشر والتوزيع، 2005.
- 2- عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 364-365.
- 3- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- 4- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012.
- 5- أميرة حسب الله محمد. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- 6- درقال يمينه، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العرب ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.
- 7- عمار زويدة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007-2008.
- 8- محمود فوزي شعوبي، السياحة الفندقية في الجزائر، دراسة قياسية 1974-2002، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر، 2006-2007.
- 9- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي ، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- 10- عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

2. الدوريات والنشریات

11- بلقاسم العباس، حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية، جسر التنمية سلسلة دورية يصدرها المعهد العربي للتخطيط، العدد 98، الكويت، ديسمبر 2010

محمد داودي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 13، عدد 2، تصدر عن المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يوليو 2011

12- عبود زرقين & نورة بيري، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب، دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2012، بحث منشور في مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، جامعة، الوادي، الجزائر، 2005.

13- زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وأفاق، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2005.

14- رشا سيروب، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سوريا خلال الفترة 2000-2010، بحث منشور في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 2، جامعة العربي بن أمهيدي-أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2014،

15- صولي مراد، الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية - دراسة قياسية، مجلة المستقبل العربي، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 417، بيروت، نوفمبر 2013، ص 67.

3. التقارير والمؤتمرات

15- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2009.

16- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي، المغرب، 2013.

17- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني - التطورات الاقتصادية والاجتماعية، تقرير 2007.

18- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني - التطورات الاقتصادية والاجتماعية، تقرير 2009.

19- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل التاسع - موازين المدفوعات والدين الخارجي وسعر الصرف، تقرير 2010.

20- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني - التطورات الاقتصادية والاجتماعية، تقرير 2009، تقرير 2010، تقرير 2011، تقرير 2012، تقرير 2014.

21- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل التاسع - موازين المدفوعات والدين الخارجي وسعر الصرف، تقرير 2014.

22- صفوت عبد السلام عوض الله، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة للآثار المحتملة لاتفاقية الريمز (TRIMs) على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر. إلى الدول النامية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، من 9 إلى 11 مايو 2004، المجلد الخامس، الطبعة الأولى، دبي، 2004.

4. مواقع الانترنت

23- بلقاسم العباس، تطور الديون الخارجية : الاتجاهات الأساسية، المعهد العربي للتخطيط، http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2007/22_C32-pdf.

24- مصطفى العبد الله الكفري، الاستثمار لأجنبي المباشر في الدول العربية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري، دمشق. http://www.mafhoum.com/syr/articles_10/kafri.pdf. 2010/05/18.

25- بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية،

[5- المراجع باللغة الأجنبية](https://www.google.dz/search?site=&source=hp&q=%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%A9+%D9%81%D9%8A+%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1+%D8%A8%D9%8A%D9%86+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D8%A7%D8%A1+%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9&oq=%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%A9+%D9%81%D9%8A+%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1+%D8%A8%D9%8A%D9%86+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D8%A7%D8%A1+%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9&gs_l=hp.3..35i39j0.2136.2136.0.12052.2.2.0.0.0.0.329.519.0j1j0j1.2.0....0...1c.1.64.hp..0.1.188.0.kNh09QWctwl. 22:25, 13/05/2016.</p></div><div data-bbox=)

26- ICC, Open Markets Index Report, Second Edition, April 2013.

اللاحق

الملحق رقم (1) : جدول يوضح تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس، الجزائر
والمغرب خلال الفترة 1996-2013

الوحدة : دولار أمريكي

	FDI_TUN	FDI_DZA	FDI_MAR
1996	238337799.3	270000000	76412286.35
1997	339087778.5	260000000	3568764.49
1998	649849612.5	606600000	11869540.22
1999	349849311.9	291600000	2651865.4
2000	752179569.8	280100000	220739724.5
2001	451862342.2	1107900000	143838237.3
2002	790795273.4	1065000000	79160963.95
2003	540878957.4	633700000	2312682907
2004	593673054.3	881900000	787053819
2005	712714847.3	1156000000	1670609689
2006	3239909093	1841000000	2460787164
2007	1515345044	1686736540	2825801376
2008	2600674977	2638607034	2466288357
2009	1525244858	2747131664	1970323920
2010	1334497695	2300041859	1240626688
2011	432666011.6	2571230052	2521362081
2012	1554269129	1500402453	2841954371
2013	1058622582	1689286299	3360909924

المصدر : البنك الدولي

<http://data.albankaldawli.org/country>

الملحق رقم (2) : جدول يوضح تطور إجمالي الناتج المحلي في كل من تونس، الجزائر
والمغرب خلال الفترة 1996-2013

الوحدة : دولار أمريكي

	GDP_TUN	GDP_DZA	GDP_MAR
1996	19587322786.11	46941496308.28	41383907571.22
1997	20746360430.42	48177861890.89	37263566705.15
1998	21803372266.62	48187780126.18	40021694645.71
1999	22943685719.10	48640613515.07	39734023758.37
2000	21473188881.59	54790058957.37	37020609824.96
2001	22066101341.49	54744716706.35	37724674865.08
2002	23141757277.91	56760288961.58	40416114690.14
2003	27453084982.54	67863832648.29	49822651701.73
2004	31183139301.49	85324997369.50	56948015336.04
2005	32272178403.51	103198217432.03	59523801936.46
2006	34377791551.62	117027277939.30	65640092773.66
2007	38909334495.29	134977088396.42	75223563590.20
2008	44855069425.19	171000692134.75	88879527244.11
2009	43455740497.31	137211008420.81	90907274329.47
2010	44426016487.36	161207304960.46	90770208620.44
2011	45951389299.96	199070864637.56	99210991483.21
2012	45238860996.55	204331017992.08	95903875573.69
2013	46994804035.72	210183410526.10	103914824207.36

المصدر : البنك الدولي

<http://data.albankaldawli.org/country>

الملحق رقم (3) : جدول يوضح طور نصيب الفرد إجمالي الناتج المحلي في تونس،
الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013

الوحدة : دولار أمريكي

	GDPP_TUN	GDPP_DZA	GDPP_MAR
1996	2154.99	1596.01	1487.68
1997	2251.39	1611.96	1321.29
1998	2336.08	1588.42	1400.84
1999	2426.39	1580.96	1373.91
2000	2247.91	1757.01	1265.4
2001	2286.5	1732.96	1275.46
2002	2373.78	1774.29	1352.32
2003	2790	2094.89	1650.28
2004	3139.54	2600.01	1867.33
2005	3217.89	3102.04	1931.76
2006	3394.37	3467.54	2107.9
2007	3805.28	3939.56	2389.69
2008	4342.68	4912.25	2791.99
2009	4162.59	3875.82	2822.07
2010	4212.15	4473.49	2782.67
2011	4305.06	5421.74	3001.18
2012	4197.53	5457.64	2860.93
2013	4316.8	5504.18	3056.12

المصدر : البنك الدولي

<http://data.albankaldawli.org/country>

الملحق رقم (4) جدول يوضح تطور إجمالي الإنفاق المحلي في تونس، الجزائر والمغرب
خلال الفترة 1996-2013

الوحدة : دولار أمريكي

	G_TUN	G_DZA	G_MAR
1996	19881446476	44211496811.74	42692550396.40
1997	21217831630	43567861399.03	38411567125.01
1998	22444366383	48157779637.65	41499972987.95
1999	23390406340	47120613169.53	41052000945.99
2000	22195228715	43930058750.30	39008281573.50
2001	22930770835	46712327540.84	38679377156.51
2002	24014776333	51155266441.47	41268396697.21
2003	28392859915	58109841657.35	51231829110.61
2004	31964592533	73033908750.64	59769057284.62
2005	32396963235	79326624555.89	62858034562.05
2006	35025412746	85557049800.67	69235640547.55
2007	39649876758	105014604776.28	82080612282.27
2008	46222038862	138062250320.52	100781518134.78
2009	44629871693	138008241173.98	100896476399.70
2010	46540659494	149886629179.02	99693841182.34
2011	49257579883	178701146843.45	112217950778.13
2012	49388700667	186691013503.84	109711881693.01
2013	51303894665	204165746065.19	117645819194.91

المصدر : البنك الدولي

<http://data.albankaldawli.org/country>

الملحق رقم (5) : جدول يوضح تطور صادرات السلع والخدمات في تونس، الجزائر والمغرب
خلال الفترة 1996-2013

الوحدة : دولار أمريكي

	EXP_TUN	EXP_DZA	EXP_MAR
1996	8248099445	13969999752.00	9413485698.55
1997	8114748169	14890000012.03	9351317308.70
1998	8398612453	10880007586.39	9769985085.48
1999	8713791941	13040000840.09	10459059797.63
2000	8491938426	22560000189.62	10359213250.52
2001	9447973865	20085455851.26	11095372909.85
2002	9438270055	20152476293.14	12186099265.04
2003	10839425689	25957121094.86	14281551390.27
2004	13165877158	34175413908.03	16725868290.48
2005	14500629448	48714917293.07	19234386889.74
2006	15823068688	57121819162.49	22449747601.07
2007	19877265662	63531235748.80	26891349193.76
2008	25197021446	82034752286.99	33310323471.35
2009	19917350169	48533798747.15	26093879931.99
2010	22236062596	61975419204.20	30169296203.01
2011	22602625878	77581317710.30	35294626633.21
2012	22250134719	77123040533.02	34440916044.69
2013	22082919999	69659422389.77	34964460477.91

المصدر : البنك الدولي

<http://data.albankaldawli.org/country>

الملاحق رقم (6) : جدول يوضح تطور واردات السلع والخدمات في تونس، الجزائر والمغرب
خلال الفترة 1996-2013

الوحدة : دولار أمريكي

	IMP_TUN	IMP_DZA	IMP_MAR
1996	8542223135	11240000255.45	10722128523.73
1997	8586219369	10279999520.17	10499317728.56
1998	9039606569	10850007097.86	11248263427.71
1999	9160512561	11520000494.55	11777036985.25
2000	9213978259	11699999982.54	12346884999.06
2001	10312643359	12053066685.74	12050075201.27
2002	10311289110	14547453773.03	13038381272.12
2003	11779200621	16203130103.92	15690728799.15
2004	13947330389	21884325289.17	19546910239.06
2005	14625414279	24843324416.93	22568619515.33
2006	16470689882	25651591023.85	26045295374.96
2007	20617807925	33568752128.66	33748397885.82
2008	26563990883	49096310472.76	45212314362.02
2009	21091481365	49331031500.32	36083082002.21
2010	24350705603	50654743422.76	39092928764.91
2011	25908816461	57211599916.18	48301585928.13
2012	26399974390	59483036044.78	48248922164.02
2013	26392010628	63641757928.85	48695455465.47

المصدر : البنك الدولي

<http://data.albankaldawli.org/country>

الملحق رقم (7) : جدول يوضح تطور الانفتاح التجاري في تونس، الجزائر والمغرب
خلال الفترة 1996-2013

الوحدة : نسبة مئوية

	OP_TUN	OP_DZA	OP_MAR
1996	85.7204	53.71	48.66
1997	80.5007	52.24	53.27
1998	79.9795	45.09	52.52
1999	77.9051	50.49	55.96
2000	82.4559	62.53	61.33
2001	89.5519	58.71	61.35
2002	85.3417	61.13	62.41
2003	82.3901	62.12	60.16
2004	86.9483	65.70	63.69
2005	90.2512	71.28	70.23
2006	93.9379	70.73	73.88
2007	104.0755	71.94	80.61
2008	115.3961	76.68	88.35
2009	94.3692	71.32	68.40
2010	104.8637	69.87	76.31
2011	105.5712	67.71	84.26
2012	107.5405	66.86	86.22
2013	103.1496	63.42	80.51

المصدر : البنك الدولي

<http://data.albankaldawli.org/country>

الملحق رقم (8) : جدول يوضح تطور إجمالي الادخار المحلي في تونس، الجزائر والمغرب
خلال الفترة 1996-2013

الوحدة : دولار أمريكي

	EPAR_TUN	EPAR_DZA	EPAR_MAR
1996	4605403739	14783831678.81	8059523399.76
1997	4602857401	15424469269.91	7634722368.01
1998	4791780100	13112251902.84	8926727141.13
1999	5202073849	15379880458.19	8537375213.81
2000	4878748085	24570819816.41	7464615095.05
2001	4912073400	22726450601.91	8908785278.24
2002	4637157610	23003963483.00	9626803375.37
2003	5463174234	30344327177.00	12218963525.58
2004	6477478924	40673204731.50	13767704104.65
2005	6871644015	56540445257.60	13806755215.99
2006	7413534682	66777897204.21	15721156032.56
2007	8533912580	76488385450.64	17578946083.52
2008	10269192531	96804526901.90	21975407403.58
2009	9687842625	63522430827.43	22413895818.59
2010	9652418681	78109333770.09	22875302951.10
2011	7529498573	95467594914.67	22662455654.58
2012	6836766741	98161426589.55	20018079829.40
2013	6044765597	96332982648.01	21768641878.30

المصدر : البنك الدولي

<http://data.albankaldawli.org/country>

الملحق رقم (9) : جدول يوضح تطور معدل البطالة في تونس، الجزائر والمغرب
خلال الفترة 1996-2013

الوحدة : نسبة مئوية

	CHOM_TUN	CHOM_DZA	CHOM_MAR
1996	15.6	28.70	11.30
1997	15.9	25.40	11.20
1998	17.3	25.40	10.90
1999	16	25.40	13.90
2000	15.7	29.80	13.60
2001	15.1	27.30	12.50
2002	15.3	25.90	11.60
2003	14.5	23.70	11.90
2004	13.9	20.10	10.80
2005	14.2	15.30	11.00
2006	12.5	12.30	9.70
2007	12.4	13.80	9.80
2008	12.4	11.30	9.60
2009	13.3	10.20	9.10
2010	13	10.00	9.10
2011	18.3	10.00	8.90
2012	14	11.00	9.00
2013	13.3	9.80	9.20

المصدر : البنك الدولي

<http://data.albankaldawli.org/country>

الملاحق رقم (10) : جدول يوضح تطور تعداد السكان في تونس، الجزائر والمغرب
خلال الفترة 1996-2013

الوحدة : نسمة

	POP_TUN	POP_DZA	POP_MAR
1996	9089300	29411839.00	27556892.00
1997	9214900	29887717.00	27934014.00
1998	9333300	30336880.00	28292299.00
1999	9455900	30766551.00	28630973.00
2000	9552500	31183658.00	28950553.00
2001	9650600	31590320.00	29250983.00
2002	9748900	31990387.00	29535591.00
2003	9839800	32394886.00	29812685.00
2004	9932400	32817225.00	30093109.00
2005	10029000	33267887.00	30385479.00
2006	10127900	33749328.00	30691434.00
2007	10225100	34261971.00	31011322.00
2008	10328900	34811059.00	31350544.00
2009	10439600	35401790.00	31714958.00
2010	10547100	36036159.00	32107739.00
2011	10673800	36717132.00	32531964.00
2012	10777500	37439427.00	32984190.00
2013	10886500	38186135.00	33452686.00

المصدر : البنك الدولي

<http://data.albankaldawli.org/country>

الملحق رقم (11) : جدول يوضح تطور سعر الصرف الرسمي في كل من تونس، الجزائر والمغرب
خلال الفترة 1996-2013

الوحدة: عملة محلية/ دولار أمريكي

	TCH_TUN	TCH_DZA	TCH_MAR
1996	0.9734	54.75	8.72
1997	1.1059	57.71	9.53
1998	1.1387	58.74	9.60
1999	1.1862	66.57	9.80
2000	1.3707	75.26	10.63
2001	1.4387	77.22	11.30
2002	1.4217	79.68	11.02
2003	1.2885	77.40	9.57
2004	1.2455	72.06	8.87
2005	1.2974	73.28	8.87
2006	1.331	72.65	8.80
2007	1.2814	69.29	8.19
2008	1.2321	64.58	7.75
2009	1.3503	72.65	8.06
2010	1.4314	74.39	8.42
2011	1.4078	72.94	8.09
2012	1.5619	77.54	8.63
2013	1.6247	79.37	8.41

المصدر : البنك الدولي

<http://data.albankaldawli.org/country>

الملحق رقم (12) : جدول يوضح تطور معدل التضخم في كل من تونس، الجزائر والمغرب
خلال الفترة 1996-2013

الوحدة : نسبة مئوية

	TINF_TUN	TINF_DZA	TINF_MAR
1996	3.7251	18.68	2.99
1997	3.652	5.73	1.04
1998	3.1254	4.95	2.75
1999	2.6901	2.65	0.68
2000	2.9623	0.34	1.89
2001	1.9833	4.23	0.62
2002	2.721	1.42	2.80
2003	2.7126	4.27	1.17
2004	3.6323	3.96	1.49
2005	2.0178	1.38	0.98
2006	4.4905	2.31	3.28
2007	3.4165	3.67	2.04
2008	4.9207	4.86	3.71
2009	3.5248	5.73	0.99
2010	4.4163	3.91	0.99
2011	3.544	4.52	0.92
2012	5.1381	8.89	1.28
2013	5.7985	3.25	1.89

المصدر : البنك الدولي

<http://data.albankaldawli.org/country>

الملحق رقم (13) : جدول يوضح تطور الكتلة النقدية في كل من تونس، الجزائر والمغرب
خلال الفترة 1996-2013

الوحدة : دولار أمريكي

	M2 _TUN	M2 _DZA	M2 _MAR
1996	9086285475	15493452536.06	22806658080.16
1997	9317645676	17383158297.86	24242827133.25
1998	9541547784	20420450652.07	25499624781.97
1999	10888051592	20530110347.34	27537166385.53
2000	10755054535	20727057110.51	27554491364.81
2001	11342062434	29743395748.60	28166417861.80
2002	11986671199	34228466668.81	31383626397.11
2003	14073242829	40950001252.68	38756082307.37
2004	16207928755	48375581510.71	45577409689.22
2005	17275703055	51781937502.91	52619027113.02
2006	18792447925	62414786031.46	63045818703.22
2007	21943736790	81047057108.98	80430916640.25
2008	26188936608	100586802732.75	95872615706.52
2009	26884019922	92485649333.92	97575481573.51
2010	28234703787	101434166503.37	100121402968.49
2011	31383685937	121955290057.04	111766664803.41
2012	30472092922	124666707600.35	109321952323.87
2013	31328290974	131793394363.72	116655240734.19

المصدر : البنك الدولي

<http://data.albankaldawli.org/country>

الملحق رقم (14) : جدول يوضح تطور الاستثمار المحلي في كل من تونس، الجزائر والمغرب
خلال الفترة 1996-2013

الوحدة : دولار أمريكي

	INV_TUN	INV_DZA	INV_MAR
1996	4543147730	11678752333.46	8574444406.20
1997	4911022696	11057583520.01	8205416185.58
1998	5240273997	12407437346.15	9360798306.70
1999	5587927837	11863491089.61	9979174124.53
2000	5404100095	11328727145.67	9618106531.15
2001	5588239383	12503562077.18	9372467486.51
2002	5730752539	13946804937.96	10191452681.24
2003	6286845169	16346851280.77	12512768450.80
2004	6900441590	20493465420.82	14966057735.68
2005	6883821905	23085774085.46	16385320192.93
2006	7763490543	27110111803.78	18470144162.99
2007	8967358857	35532387390.25	23506585452.19
2008	10551221789	49987662349.73	29349186483.10
2009	10508303864	52464619870.63	28071762793.06
2010	10858977225	58491157944.41	27848571971.68
2011	9955793387	63345775732.00	30456989579.60
2012	9778911256	64388337627.40	30000811274.40
2013	9509691781	71040479586.33	31345263182.96

المصدر : البنك الدولي

<http://data.albankaldawli.org/country>

الملحق رقم (15) : جدول يوضح تطور رصيد الدين الخارجي في كل من تونس، الجزائر والمغرب
خلال الفترة 1996-2013

الوحدة : دولار أمريكي

	DEX_TUN	DEX_DZA	DEX_MAR
1996	11379075000	33653884000.00	24233323000.00
1997	11229239000	30902557000.00	23501648000.00
1998	10845589000	30692715000.00	23656719000.00
1999	11912140000	28206784000.00	23059606000.00
2000	11355173000	25476934000.00	20790302000.00
2001	12916183000	22763886000.00	18901345000.00
2002	15490954000	23045302000.00	18103189000.00
2003	18395711000	23774851000.00	18331944000.00
2004	19558056000	22426650000.00	17017233000.00
2005	17925699000	17092402000.00	16297465000.00
2006	18686544000	5910801000.00	17944740000.00
2007	20503628000	6134509000.00	20679213000.00
2008	21377883000	6246392000.00	20956808000.00
2009	22688127000	7405467000.00	24662214000.00
2010	22471865000	7246004000.00	27249685000.00
2011	22641825000	6044782000.00	29902854000.00
2012	25261471000	5495347000.00	33815227000.00
2013	25826985000	5231264000.00	39261043000.00

المصدر : البنك الدولي

<http://data.albankaldawli.org/country>

الملحق رقم (16) : جدول يوضح تطور رأس المال البشري في كل من تونس، الجزائر والمغرب
خلال الفترة 1996-2013

الوحدة : نسبة مئوية

	CHUM_TUN	CHUM_DZA	CHUM_MAR
1996	59.88	57.27	37.59
1997	61.36	57.27	37.61
1998	68.02		36.15
1999	72.19	62.55	36.48
2000	74.9	61.92	38.12
2001	77.45	65.50	39.89
2002	79.3	68.78	42.24
2003	78.95	71.19	44.46
2004	83.02	74.85	47.78
2005	85.76	76.74	49.59
2006	87.17	78.14	52.37
2007	90.12	68.85	55.38
2008	91.31	75.40	57.47
2009	89.27	91.61	60.21
2010	89.01	95.39	62.46
2011	91.09	97.61	65.56
2012			68.88
2013	90.6		

المصدر : البنك الدولي

<http://data.albankaldawli.org/country>

الملحق (17) : جدول يوضح نتائج اختبار Levene

Test of Homogeneity of Variances				
	Levene Statistic	df1	df2	Sig.
FDI	5.449	2	51	.007
GDP	30.044	2	51	.000
GDPP	11.869	2	51	.000
G	22.497	2	51	.000
EXP	37.250	2	51	.000
IMP	13.749	2	51	.000
OP	2.221	2	51	.119
EPAR	72.053	2	51	.000
CHOM	85.102	2	51	.000
POP	14.408	2	51	.000
TCH	28.090	2	51	.000
TINF	3.597	2	51	.035
M2	23.185	2	51	.000
INV	41.979	2	51	.000
DEX	13.368	2	51	.000
CHUM	.240	2	46	.788

مُعد من طرف الطالب استنادنا لبيانات الملاحق من (1) إلى (16)

الملحق (18) : جدول يوضح نتائج اختبار ANOVA

ANOVA						
		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
FDI	Between Groups	1213788649928140000.000	2	606894324964071000.000	.629	.537
	Within Groups	49214918044040200000.000	51	964998393020397000.000		
	Total	50428706693968400000.000	53			
GDP	Between Groups	52101733949983700000000.000	2	26050866974991800000000.000	17.986	.000
	Within Groups	73867732048177600000000.000	51	1448386902905440000000.000		
	Total	125969465998161000000000.000	53			
GDPP	Between Groups	15605175.826	2	7802587.913	6.617	.003
	Within Groups	60133896.981	51	1179096.019		
	Total	75739072.807	53			
G	Between Groups	34512586874778100000000.000	2	17256293437389100000000.000	12.511	.000
	Within Groups	70343319877716300000000.000	51	137928078191600000000.000		
	Total	104855906752494000000000.000	53			
EXP	Between Groups	7565707811639240000000.000	2	3782853905819620000000.000	14.369	.000
	Within Groups	13426734491724600000000.000	51	263269303759307000000.000		
	Total	209924423033639000000000.000	53			
IMP	Between Groups	1703726969485750000000.000	2	851863484742873000000.000	3.859	.027
	Within Groups	11257098796862700000000.000	51	220727427389465000000.000		
	Total	12960825766348500000000.000	53			
OP	Between Groups	8924.480	2	4462.240	37.621	.000
	Within Groups	6049.070	51	118.609		
	Total	14973.550	53			
EPAR	Between Groups	20707854403405900000000.000	2	10353927201703000000000.000	27.875	.000
	Within Groups	18943566986053200000000.000	51	371442489922611000000.000		
	Total	39651421389459100000000.000	53			
CHOM	Between Groups	562.569	2	281.285	13.113	.000
	Within Groups	1094.006	51	21.451		
	Total	1656.575	53			
POP	Between Groups	5813335401591660.000	2	2906667700795830.000	832.566	.000
	Within Groups	178051906749822.000	51	3491213857839.650		

	Total	5991387308341480.000	53			
TCH	Between Groups	52301.934	2	26150.967	1352.542	.000
	Within Groups	986.069	51	19.335		
	Total	53288.002	53			
TINF	Between Groups	80.253	2	40.126	6.705	.003
	Within Groups	305.198	51	5.984		
	Total	385.451	53			
M2	Between Groups	22068628951147900000000.000	2	11034314475573900000000.000	10.965	.000
	Within Groups	51322737520144600000000.000	51	1006328186669500000000.000		
	Total	73391366471292500000000.000	53			
INV	Between Groups	5205728156819230000000.000	2	2602864078409620000000.000	13.611	.000
	Within Groups	9753063889755640000000.000	51	191236546857954000000.000		
	Total	14958792046574900000000.000	53			
DEX	Between Groups	407060161772983000000.000	2	203530080886492000000.000	3.436	.040
	Within Groups	3021346734646610000000.000	51	59242092836208100000.000		
	Total	3428406896419590000000.000	53			
CHUM	Between Groups	9289.878	2	4644.939	35.712	.000
	Within Groups	5983.015	46	130.066		
	Total	15272.893	48			

مُعد من طرف الطالب استنادنا لبيانات اللاحق من (1) إلى (16)

الملحق رقم (19) : نتائج تحليل الانحدار للدول الثلاثة مجتمعة باستخدام طريقة Stepwise

Model Summary ^e													
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson			
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change				
1	.656 ^a	.430	.419	.5123208	.430	39.296	1	52	.000				
2	.691 ^b	.478	.457	.4954106	.047	4.610	1	51	.037				
3	.775 ^c	.601	.577	.4371427	.124	15.502	1	50	.000				
4	.802 ^d	.643	.614	.4178258	.042	5.730	1	49	.021	1.517			
a. Predictors: (Constant), LX1													
b. Predictors: (Constant), LX1, LX4													
c. Predictors: (Constant), LX1, LX4, LX14													
d. Predictors: (Constant), LX1, LX4, LX14, LX5													
e. Dependent Variable: LFDI													
Coefficients ^a													
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	95.0% Confidence Interval for B		Correlations			Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF
1	(Constant)	.730	1.295		.564	.575	-1.868-	3.329					
	LX1	2.378	.379	.656	6.269	.000	1.617	3.139	.656	.656	.656	1.000	1.000
2	(Constant)	-4.621-	2.789		-1.657-	.104	-10.220-	.978					
	LX1	1.555	.531	.429	2.930	.005	.490	2.620	.656	.380	.297	.478	2.092
	LX4	.792	.369	.314	2.147	.037	.052	1.533	.624	.288	.217	.478	2.092
3	(Constant)	-9.637-	2.771		-3.478-	.001	-15.204-	-4.071-					
	LX1	-2.060-	1.030	-.568-	-1.999-	.051	-4.130-	.010	.656	-.272-	-.178-	.099	10.138
	LX4	1.660	.393	.659	4.222	.000	.871	2.450	.624	.513	.377	.328	3.052

	LX14	4.613	1.172	.861	3.937	.000	2.259	6.966	.654	.486	.352	.167	5.990
4	(Constant)	-13.365	3.073		-4.350	0.000	-19.539	-7.190					
	LX1	-3.274	1.108	-.903	-2.955	0.005	-5.500	-1.048	.656	-.389	-.252	.078	12.826
	LX4	2.013	.404	.799	4.987	0.000	1.202	2.824	.624	.580	.426	.284	3.521
	LX14	4.859	1.124	.906	4.321	0.000	2.599	7.118	.654	.525	.369	.166	6.041
	LX5	2.032	.849	.295	2.394	0.021	.326	3.737	.489	.324	.204	.481	2.079

a. Dependent Variable: LFDI

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	10.314	1	10.314	39.296	.000 ^b
	Residual	13.649	52	.262		
	Total	23.963	53			
2	Regression	11.446	2	5.723	23.317	.000 ^c
	Residual	12.517	51	.245		
	Total	23.963	53			
3	Regression	14.408	3	4.803	25.132	.000 ^d
	Residual	9.555	50	.191		
	Total	23.963	53			
4	Regression	15.408	4	3.852	22.065	.000 ^e
	Residual	8.554	49	.175		
	Total	23.963	53			

a. Dependent Variable: LFDI

b. Predictors: (Constant), LX1

c. Predictors: (Constant), LX1, LX4

d. Predictors: (Constant), LX1, LX4, LX14

e. Predictors: (Constant), LX1, LX4, LX14, LX5

الملحق رقم (20) : نتائج تحليل الانحدار بالنسبة لتونس باستخدام طريقة **Stepwise**

Model Summary^{a,d}													
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson			
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change				
1	.782 ^b	.612	.588	.2011702	.612	25.222	1	16	.000				
2	.855 ^c	.730	.694	.1731946	.118	6.586	1	15	.021	2.462			
a. Code du pays = TUN													
b. Predictors: (Constant), LX7													
c. Predictors: (Constant), LX7, LX14													
d. Dependent Variable: LFDI													
Coefficients^{a,b}													
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	95.0% Confidence Interval for B		Correlations			Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF
1	(Constant)	14.654	1.145		12.794	.000	12.226	17.082					
	LX7	-4.948	.985	-.782	-5.022	.000	-7.037	-2.860	-.782	-.782	-.782	1.000	1.000
2	(Constant)	8.577	2.565		3.344	0.004	3.110	14.044					
	LX7	-3.398	1.041	-.537	-3.263	0.005	-5.618	-1.179	-.782	-.644	-.438	.664	1.507
	LX14	2.244	.875	.422	2.566	0.021	.380	4.108	.734	.552	.344	.664	1.507
a. Code du pays = TUN													
b. Dependent Variable: LFDI													
ANOVA^{a,b}													
Model		Sum of Squares		Df	Mean Square	F	Sig.						
1	Regression	1.021		1	1.021	25.222	.000 ^c						

	Residual	.648	16	.040		
	Total	1.668	17			
2	Regression	1.218	2	.609	20.307	.000 ^d
	Residual	.450	15	.030		
	Total	1.668	17			
a. Code du pays = TUN						
b. Dependent Variable: LFDI						
c. Predictors: (Constant), LX7						
d. Predictors: (Constant), LX7, LX14						

الملحق رقم (21) : نتائج تحليل الانحدار بالنسبة للجزائر باستخدام طريقة **Stepwise**

Model Summary ^{a,d}													
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson			
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change				
1	.909 ^b	.827	.816	.1553298	.827	76.318	1	16	.000				
2	.939 ^c	.881	.866	.1326813	.055	6.929	1	15	.019	1.961			
a. Code du pays = DZA													
b. Predictors: (Constant), LX11													
c. Predictors: (Constant), LX11, LX8													
d. Dependent Variable: LFDI													
Coefficients ^{a,b}													
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	95.0% Confidence Interval for B		Correlations			Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF
1	(Constant)	-1.825	1.239		-1.473	.160	-4.453	.802					
	LX11	1.013	.116	.909	8.736	.000	.767	1.258	.909	.909	.909	1.000	1.000
2	(Constant)	77.285	30.073		2.570	0.021	13.185	141.385					
	LX11	2.292	.496	2.058	4.621	0.000	1.235	3.349	.909	.766	.411	.040	25.090
	LX8	-12.335	4.686	-1.172	-2.632	0.019	-22.324	-2.347	.844	-.562	-.234	.040	25.090
a. Code du pays = DZA													
b. Dependent Variable: LFDI													
ANOVA ^{a,b}													
Model		Sum of Squares		Df	Mean Square	F	Sig.						
1	Regression	1.841		1	1.841	76.318	.000 ^c						
	Residual	.386		16	.024								

	Total	2.227	17			
2	Regression	1.963	2	.982	55.762	.000 ^d
	Residual	.264	15	.018		
	Total	2.227	17			
a. Code du pays = DZA						
b. Dependent Variable: LFDI						
c. Predictors: (Constant), LX11						
d. Predictors: (Constant), LX11, LX8						

الملحق رقم (22) : نتائج تحليل الانحدار بالنسبة للمغرب باستخدام طريقة **Stepwise**

Model Summary^{a,d}

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.828 ^b	.685	.665	.6037763	.685	34.792	1	16	.000	
2	.904 ^c	.818	.793	.4745296	.133	10.903	1	15	.005	2.619

a. Code du pays = MAR

b. Predictors: (Constant), LX14

c. Predictors: (Constant), LX14, LX13

d. Dependent Variable: LFDI

Coefficients^{a,b}

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	95.0% Confidence Interval for B		Correlations			Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF
1	(Constant)	-5.959	2.473		-2.410	.028	-11.200	-.717					
	LX14	8.627	1.463	.828	5.899	.000	5.526	11.727	.828	.828	.828	1.000	1.000
2	(Constant)	34.105	12.288		2.775	.014	7.914	60.296					
	LX14	10.898	1.340	1.046	8.136	.000	8.043	13.753	.828	.903	.897	.736	1.358
	LX13	-4.240	1.284	-.424	-3.302	.005	-6.976	-1.503	.113	-.649	-.364	.736	1.358

a. Code du pays = MAR

b. Dependent Variable: LFDI

ANOVA^{a,b}

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
-------	----------------	----	-------------	---	------

1	Regression	12.683	1	12.683	34.792	.000 ^c
	Residual	5.833	16	.365		
	Total	18.516	17			
2	Regression	15.138	2	7.569	33.614	.000 ^d
	Residual	3.378	15	.225		
	Total	18.516	17			

a. Code du pays = MAR

b. Dependent Variable: LFDI

c. Predictors: (Constant), LX14

d. Predictors: (Constant), LX14, LX13

الفهرس

الصفحة	المحتويات
III	الإهداء
IV	الشكر
V	ملخص
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال البيانية
VIII	قائمة الملاحق
أ	المقدمة
1	الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر
2	تمهيد
3	أولاً مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله
3	1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
4	2. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
4	1-2. الاستثمار المشترك
4	2-2. الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي
5	3-2. مشروعات أو عمليات التجميع
5	ثانياً محددات ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر
5	1. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
7	1-1. حجم السوق واحتمالات النمو
7	2-1. الناتج المحلي الإجمالي
8	3-1. سعر الصرف
8	4-1. درجة الانفتاح التجاري
9	5-1. السياسة المالية
9	6-1. التكاليف ومعدل التضخم
10	2. النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
10	1-2. نظرية عدم كمال السوق
10	2-2. نظرية المنشأة الصناعية
10	3-2. نظرية دورة حياة المنتج
11	4-2. نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية
11	5-2. النظرية الانتقائية لـ جون داننج "Dunning" 1979
12	ثالثاً : عرض ومقارنة الدراسات السابقة

12	1. عرض الدراسات السابقة
14	2. المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية
15	خلاصة
16	الفصل الثاني دراسة تحليلية وقياسية
17	تمهيد
18	أولاً دراسة وصفية وتحليلية لمتغيرات الدراسة
18	1. تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013
20	2. تطور إجمالي الناتج المحلي في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013
22	3. تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013
24	4. تطور إجمالي الإنفاق الوطني في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013
26	5. تطور صادرات السلع والخدمات في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013
28	6. تطور واردات السلع والخدمات في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013
30	7. تطور معدل الانفتاح التجاري في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013
32	8. تطور إجمالي الادخار المحلي في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013
34	9. تطور معدل البطالة في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013
36	10. تطور تعداد السكان في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013
	11. تطور سعر الصرف الرسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة) في تونس، الجزائر
37	والمغرب 1996-2013
39	12. تطور معدل التضخم في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013
41	13. تطور الكتلة النقدية (نقود وأشباه نقود (م2)) في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013
42	14. تطور الاستثمار المحلي في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013
45	15. تطور إجمالي رصيد الدين الخارجي في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013
47	16. تطور رأس المال البشري في تونس، الجزائر والمغرب 1996-2013
49	ثانياً دراسة قياسية لأثر المؤشرات الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر
49	1. متغيرات الدراسة
49	1-1. المتغير التابع
49	2-1. المتغيرات المستقلة
50	2. تحديد أثر المتغيرات على الاستثمار الأجنبي المباشر
50	1-2. بالنسبة للدول الثلاثة معاً
53	2-2. بالنسبة للدول الثلاثة فرادى
53	2-2-1. بالنسبة لتونس

53	2-2-2. بالنسبة للجزائر
54	2-2-3. بالنسبة للمغرب
55	3. التحليل التمييزي
59	ثالثاً تقدير معاملات النموذج Panel
59	1. نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model
60	2. نموذج التأثيرات الثابتة Fixed effect or LSDV Model
61	3. نموذج التأثيرات العشوائية Random effect Model
64	خلاصة
65	خاتمة
67	المراجع
71	الملاحق
99	الفهرس